الأمم المتحدة S/PV.7281

# مجلس الأمن

السنة التاسعة والستون

مؤقت

الجلسة **٧٢٨١**

الثلاثاء، ٢١ تشرين الأول/اكتوبر ٢٠١٤، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

| | | |
|---|---|---|
| الرئيس | السيدة بيرسيفال/السيد أويارثابال | (الأرجنتين) |
| الأعضاء: | الاتحاد الروسي | السيد تشوركين |
| | الأردن | السيدة قعوار |
| | أستراليا | السيد كوينلان |
| | تشاد | السيد غاسانا |
| | جمهورية كوريا | السيد أوه جون |
| | رواندا | السيد غاسانا |
| | شيلي | السيد باروس ميليت |
| | الصين | السيد ليو جياي |
| | فرنسا | السيد دولاتر |
| | لكسمبرغ | السيدة لوكاس |
| | ليتوانيا | السيدة ياكوبوني |
| | المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية | السير مارك لايل غرانت |
| | نيجيريا | السيدة أوغوو |
| | الولايات المتحدة الأمريكية | السيدة باور |

## جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506. وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

1458089 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

## إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

## الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): وفقا للمادة ٣٧ النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو إلى المشاركة في هذه الجلسة ممثلي إسرائيل، إندونيسيا، أوكرانيا، جمهورية إيران الإسلامية، آيسلندا، باكستان، البحرين، البرازيل، بليز، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، بيرو، تركيا، تونس، الجزائر، الجمهورية العربية السورية، جنوب أفريقيا، زمبابوي، سري لانكا، غواتيمالا، قطر، كازاخستان، كوبا، الكويت، لبنان، ماليزيا، مصر، المغرب، ملديف، المملكة العربية السعودية، ناميبيا، النرويج، نيكاراغوا، الهند، واليابان.

وأقترح، بموافقة المجلس، دعوة المراقب الدائم عن دولة فلسطين المراقبة لدى الأمم المتحدة إلى المشاركة في الجلسة، وفقا للنظام الداخلي المؤقت والممارسة السابقة في هذا الصدد.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو سعادة السيد توماس ماير – هارتنغ، رئيس بعثة الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، وسعادة السيد فودي سيك، رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

أعتزم، بموافقة المجلس، أن أدعو المراقبَ الدائم عن الكرسي الرسولي لدى الأمم المتحدة إلى المشاركة في هذه الجلسة، وفقا للنظام الداخلي المؤقت والممارسة السابقة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أرحب أيما ترحيب بالأمين العام، معالي السيد بان كي – مون، وأعطيه الكلمة الآن.

**الأمين العام** (تكلم بالإنكليزية): أشكر الأرجنتين على تنظيم هذه الجلسة الهامة. كما يعلم الأعضاء، عدت الأسبوع الماضي من جولتي لمصر وإسرائيل وفلسطين، التي شملت زيارتي الأولى إلى غزة منذ نزاع صيف هذا العام. وحضرت في مصر المؤتمر الدولي المعني بفلسطين، الذي ركز على إعادة إعمار غزة. أود أن أشكر الرئيسين المشاركين، مصر والنرويج، على قيادتهما. وتجاوز الحدثُ التوقعات بتعهدات قدمها نحو ٥٠ بلدا تبلغ قيمتها ٥,٤ بلايين دولار. ومن الأهمية بمكان أن تُنفذ تلك التعهدات بسرعة على شكل مساعدة ملموسة ميدانيا.

فالوقت يمر. وتقوم الحاجة فورا إلى حوالي ٤١٤ مليون دولار للإغاثة الإنسانية، و ١,٢ بليون دولار لاحتياجات الإنعاش المبكر، و ٢,٤ بليون دولار لجهود التعمير. فأكثر من ١٠٠ ٠٠٠ من سكان غزة ما زالوا بدون مأوى؛ وما يربو على ٥٠ ٠٠٠ شخص ما زالوا يحتمون بالمباني المدرسية التابعة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. والكثيرون ما زالوا لا تصلهم شبكة المياه التابعة للبلدية. وانقطاع الكهرباء لفترة تصل إلى ١٨ ساعة في اليوم أمرٌ شائع. وفي غضون ذلك، يقترب حلول فصل الشتاء. إنني أحث المجتمع الدولي على التحرك بسرعة من أجل تقديم المساعدة التي تقوم إليها أمس الحاجة.

وما من شيء كان يمكن أن يهيئني لما شهدته في غزة. فقد رأيت تدميرا تاما ميلا بعد ميل. وقمت بزيارة إلى مدرسة تابعة للأمم المتحدة في مخيم جباليا للاجئين، كانت قد قصفت خلال الأعمال العدائية. وكان المدنيون قد التمسوا الحماية تحت راية الأمم المتحدة. وشاطرني الآباء والأمهات والأطفال قصص المعاناة والألم التي تدمي القلوب. والتقيت شابا قضى أخوته وأخواته نحبهم في الانفجارات. وهو الآن مُقعدٌ على كرسي متحرك، بعد أن فقد رجليه.

وأتطلع إلى إجراء تحقيق شامل من جانب قوات الدفاع الإسرائيلية في هذا الحادث وغيره من الحوادث حيث قُصفت مرافق الأمم المتحدة وقُتل العديد من الأبرياء. وأعتزم المضي قُدما في إنشاء مجلس مستقل للتحقيق لينظر في أخطر هذه الحالات، وكذلك الحالات حيث عُثر على أسلحة في مباني الأمم المتحدة.

كما عانى الإسرائيليون أثناء النزاع. فقد ذهبت إلى أحد الكيبوتزات حيث التقيت أسرة مكلومة فقدت طفلا عمره أربع سنوات يدعى دانييل،كان قد قتل بأحد صواريخ حماس – وهو ضحية بريئة أخرى لهذا النزاع المجنون. وكما قلت في غزة، إطلاق الصواريخ أمر غير مقبول، فالصواريخ لم تجلب شيئا سوى المعاناة. وقمت أيضا بزيارة نفق بناه المتشددون ليشنوا هجمات. وأتفهم تماما التهديد الأمني الذي تتعرض له إسرائيل بالصواريخ من فوق، ومن الأنفاق تحت الأرض. وفي الوقت نفسه، فإن حجم الدمار في غزة قد خلّف تساؤلات كبيرة بشأن التناسب والحاجة إلى ضمان المساءلة.

على الرغم من الحقيقة المؤلمة على أرض الواقع، غادرت غزة بقدرٍ من الأمل. وخلال زيارتي لغزة، دخلت إلى هناك أول شحنات الإمدادات اللازمة على وجه الاستعجال من مواد البناء في إطار الآلية المؤقتة التي تم التوصل إليها بوساطة منسقي الخاص. وإذا نُفذت بحسن نية، يمكن لهذه الآلية أن تساعد على تحقيق الاستقرار في غزة. كما أرحب بعرض تركيا توفير سفينة لتعمل مؤقتا كمحطة لتوليد الكهرباء، ونظر إسرائيل الإيجابي في هذا الترتيب. وهذا هو نوع العمل والتعاون الذي نحن بحاجة إليه الآن من أجل التخفيف من حدة الوضع في غزة.

ويتخذ الفلسطينيون خطوات حاسمة من أجل تحقيق طريق الوحدة نحو المستقبل. ويشمل ذلك اتفاق مصالحة فيما بين الفصائل الفلسطينية، يليه اجتماع تاريخي في غزة لمجلس وزراء حكومة الوفاق الوطني. وقد بدأت الحكومة الفلسطينية المتحدة في التبلور. وأثناء زيارتي، اجتمعت مع رئيس الوزراء حمد الله وحكومته في رام الله، ونائب رئيس الوزراء أبو عمرو، والعديد من الوزراء في غزة لتعزيز تأكيد الأمم المتحدة على تأييدها لقيادة فلسطينية موحدة.

ولا بد من توطيد حكومة الوفاق الوطني لكي يتسنى لها الاضطلاع بمسؤولياتها المشروعة في غزة، بما في ذلك الانتشار في المعابر الحدودية. وهذا عنصر بالغ الأهمية لأن الإدارة الفعالة لحدود غزة ستسهل تدفق مواد البناء إليها، وستتيح المجال لاستعادة التجارة بين غزة والضفة الغربية. كما يجب أن تصبح الإصلاحات الإدارية والمدنية، والمسائل الأخرى ذات الصلة أولويةٌ من أجل المساعدة على توحيد عنصري الإدارة المنفصلين لقطاع غزة. وأرحب بالتبرع السخي من حكومة قطر، والأمير، صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، في شكل دفعة لمرة واحدة لغايات إنسانية، تقدم لعدد من موظفي الخدمة المدنية في قطاع غزة بحلول نهاية هذا الشهر.

وعلى الرغم من الاحتياجات العاجلة في غزة، فإن الحالة في الضفة الغربية تتطلب اهتماما متجددا. وخلال الاجتماعات التي عقدتها في القدس، أعربت مجددا عما يساورني من قلق بالغ إزاء خطط بناء وحدات سكنية في القدس الشرقية المحتلة. فالقانون الدولي واضح – النشاط الاستيطاني غير قانوني. وهو يتنافى تماما مع السعي إلى حل قائم على وجود دولتين. وأناشد الحكومة الإسرائيلية أن تلغي تلك الأنشطة.

كما يساورني بالغ القلق إزاء الأعمال الانفرادية، والقيود والاستفزازات في المواقع المقدسة في القدس. وأحيط علما بما أكده لي رئيس الوزراء نتنياهو شخصيا في القدس بأن حكومته ملتزمة بالامتناع عن تغيير السياسات العامة المتعلقة بالمواقع المقدسة، القائمة منذ عدة عقود.

ويساورني القلق أيضا إزاء ازدياد عدد الهجمات التي يشنها المستوطنون وآخرون، فضلا عن خطط إسرائيل لنقل

نحو ٠٠٠ ٧ من البدو الفلسطينيين، أغلبيتهم من اللاجئين، من مواقعهم الحالية في وسط الضفة الغربية، بما في ذلك في منطقة ”هاء-١“ الاستراتيجية. وسيكون هذا الإجراء، إن نُفِّذَ قسرا، منافيا للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

يجب إنهاء حلقة البناء والتدمير. ولا يمكن أن نتوقع من المجتمع الدولي على الدوام لَمّ أشتات حرب أخرى ثم تسديد الفاتورة. وكما قلت في القاهرة، لِيكُن هذا آخر مؤتمر بشأن إعادة إعمار غزة. وأرحب بخطة استئناف المحادثات غير المباشرة بشأن وقف إطلاق النار بين إسرائيل والفلسطينيين، برعاية مصرية في القاهرة. كما أشيد بما اتخذته إسرائيل من خطوات إيجابية للتخفيف من القيود المفروضة على التنقل والتجارة في الضفة الغربية وغزة. وهذه الخطوات يجب مواصلة توسيع نطاقها.

لكن، كما كررت طيلة زيارتي إلى المنطقة، لا أمل في تحقيق الاستقرار الطويل الأجل في غزة بدون معالجة الأسباب الكامنة للنزاع، وهي: إنهاء الاحتلال الذي استمر طيلة نصف قرن تقريبا، والرفع الكامل للحصار المفروض على غزة، ومعالجة شواغل إسرائيل الأمنية المشروعة على نحو فعال. وفي نهاية المطاف، سيتطلب تحقيق الاستقرار الطويل الأجل التوصل إلى اتفاق سلام شامل يؤدي إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة تملك مقومات البقاء. ويجب على القادة من الجانبين التغلب على خلافاتهم والامتناع عن المبادرات الانفرادية التي لا تؤدي سوى إلى تأجيج الارتياب والاستقطاب. والحل القائم على وجود دولتين هو الخيار الوحيد الممكن لإحلال السلام الدائم. وقد حان الوقت لإبداء الشجاعة والاستبصار بغية تقديم التنازلات الصعبة المطلوبة الآن. وأتحدى الجانبين أن يرقيا إلى مستوى الحدث.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأقول بضع كلمات أيضا عن سوريا ولبنان، اللذين لا يمكن النظر في حالة أي منهما بمعزل السياق الأوسع نطاقا. فيما يتعلق بسوريا، ناشدت في الأسبوع الماضي جميع الأطراف أن تضطلع بمسؤوليتها عن حماية المدنيين في بلدة عين العرب/كوباني. وليست عين العرب/كوباني سوى مكان من بين أماكن عديدة في جميع أرجاء سوريا يتعرض فيها المدنيون لخطر داهم.

وعلاوة على وحشية ”الدولة الإسلامية في العراق والشام“ أو داعش، فإن الحكومة السورية لا تزال تهاجم المناطق الآهلة بالسكان بوحشية وعلى نحو عشوائي، بما في ذلك بالبراميل المتفجرة. وما زال هدفنا الاستراتيجي الطويل الأجل في سوريا هو التوصل إلى حل سياسي استنادا إلى بيان جنيف (S/2012/522، المرفق). فالتصدي بصورة عسكرية صرفة للتهديد الخسيس الجديد الذي تشكله داعش يمكن أن يسهم في نهاية المطاف في تطرف الجماعات المسلحة السنية الأخرى وتجدد حلقة العنف المفرغة. وأحث المجلس على تقديم دعمه الكامل لجهود مبعوثي الخاص بغية الحد من معاناة الشعب السوري والإسهام في حل سياسي.

وفي لبنان، أشعر بالانزعاج إزاء التصعيد الخطير منذ الهجمات التي شنتها داعش وجبهة النصرة على بلدة عرسال، والقتال الذي وقع مؤخرا في وقت سابق من هذا الشهر بين جبهة النصرة وحزب الله خارج بلدة بريتال. وأشيد بجهود رئيس الوراء سلام والقادة اللبنانيين بغية الحفاظ على الوحدة الوطنية. وينبغي للأطراف اللبنانية أن تبدي المرونة على وجه الاستعجال بغية تمهيد السبيل لانتخاب رئيس الجمهورية بدون مزيد من التأخير. وفي هذا السياق، فإن التحدي المتمثل في وجود اللاجئين في لبنان قد أصبح أكثر تعقيدا من أي وقت مضى. وأرحب بالاجتماع المقبل لمجموعة الدعم الدولية للبنان، الذي سيعقد في برلين في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر.

وأخيرا، أود أن أشدد على أهمية كفالة استمرار الهدوء على طول الخط الأزرق. وهذا أمر حيوي لاستقرار لبنان

والمنطقة. وأرحب بتجديد لبنان وإسرائيل التزامهما بالوفاء بواجباتهما بموجب القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، وبالتعاون الكامل مع قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان.

أشكر أعضاء المجلس مرة أخرى على انتباههم. فَلْنعمل معا على إحلال السلام المنشود منذ زمن طويل وتحقيق الاستقرار الدائم لصالح شعوب الشرق الأوسط.

**الرئيسة** (تكلمت بالإسبانية): أشكر الأمين العام على بيانه.

أعطي الكلمة الآن للمراقب الدائم عن دولة فلسطين المراقبة.

**السيد منصور** (فلسطين) (تكلم بالإنكليزية): أهنئ البلد الصديق الأرجنتين على توليه رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، مُعرباً عن تقديري لكم، سيدتي، على قيادتكم المقتدرة لجهود المجلس بغية معالجة المسائل الحاسمة الكثيرة المدرجة على جدول أعماله في هذا الوقت.

كما أعرب عن تقديري للأمين العام بان كي - مون على إحاطته الإعلامية الهامة، وعن عميق امتناني لجهوده الحثيثة من أجل السلام. ونحن ممتنون لقيادته وفد الأمم المتحدة إلى مؤتمر القاهرة الدولي حول فلسطين ”إعادة إعمار غزة“، وعلى الزيارة التي قام بها مؤخرا إلى دولة فلسطين، بما في ذلك قطاع غزة، الذي شهد فيه بصورة مباشرة الدمار والخراب الشاملين اللذين تسبب فيهما العدوان العسكري الإسرائيلي في تموز/يوليه وآب/أغسطس، والمعاناة المستمرة في ظل انعدام التعافي الحقيقي، وإعادة الإعمار، والحلول المستدامة للمسائل الرئيسية لهذا النزاع.

لطالما ناشدنا أعضاء مجلس الأمن أن يزوروا فلسطين لِيَرَوا رأي العين هذه الحقائق والظلم الخطير الذي يقاسيه الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي. ونحن على يقين أن هذه الزيارة ستمكن المجلس من إجراء مداولات استنادا إلى معلومات أفضل، وستستحث العزم على الإسهام في إيجاد حل قابل للتطبيق من خلال تنفيذ قرارات المجلس ووفقا لواجبه بموجب الميثاق المتمثل في صون السلم والأمن الدوليين. وكما لاحظ الأمين العام خلال زيارته إلى غزة، ”لا يمكن لأي قدر من جلسات مجلس الأمن أو تقاريره أو إحاطاته الإعلامية أن يجعلني مستعدا لما شهدته اليوم“. وفي هذه اللحظة الحاسمة، فإننا نناشد المجلس مرة أخرى أن يقوم بهذه الزيارة، مُشددين على ضرورة إنقاذ آفاق السلام الفلسطيني - الإسرائيلي.

إن الدور المركزي الذي تضطلع به الأمم المتحدة في السعي إلى إيجاد حل سلمي دور لا جدال فيه. وقد كان لما أعرب عنه الأمين العام من تضامن ودعم صدى عميق لدى أبناء شعبنا، الذين يقرون بدور الأمم المتحدة التاريخي في الدفاع عن العدالة وعن حقوق الشعب الفلسطيني، بمن فيه اللاجئون الفلسطينيون، ولا يزالون يتطلعون إلى أن تقوم الأمم المتحدة بالتخفيف من معاناتهم وتمهيد السبيل لإحلال السلام العادل والدائم والشامل.

ونحن نشاطر الأمين العام اليوم الإشادة بالعمل الاستثنائي الذي تؤديه وكالات الأمم المتحدة في الميدان، وبما بذلته من جهود باسلة أثناء الأزمة الأخيرة في غزة، بما في ذلك، في جملة أمور، وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الصحة العالمية، وبرنامج الأغذية العالمي، ودائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، فضلا عن مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة، بقيادة المنسق الخاص، روبرت سيري، الذي نعرب عن تقديرنا للدور الذي أداه في تيسير الاتفاق المبرم مؤخرا فيما يتعلق بالوصول إلى قطاع غزة وعمليات الإعمار فيه.

ونعرب اليوم أيضا عن تقديرنا لموظفي الأونروا الوطنيين الفلسطينيين البالغ عددهم أحد عشر موظفا الذين فقدوا

أرواحهم أثناء الهجوم الإسرائيلي على غزة. ونحيي تفانيهم في تقديم الخدمة الإنسانية إلى أهلهم، ونعرب عن أخلص التعازي إلى أسرهم وزملائهم. ونذكر أيضا العديد من الموظفين العاملين في المجالين الإنساني والطبي، فضلا عن الصحفيين الذين قتلوا أثناء تقديمهم المساعدة إلى الآخرين أو أثناء محاولتهم التعبير عن معاناة شعبنا أثناء هذه الحرب الإجرامية.

وعلى مدى شهرين تقريبا، منذ انتهاء العدوان الإسرائيلي على غزة عقب وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه في ٢٦ آب/أغسطس تحت رعاية مصر، ما يزال حجم المذبحة والرعب والدمار يلقي بثقله ويؤثر سلبا على جميع جوانب الحياة، علاوة على نشر مشاعر اليأس والقنوط بين السكان. لقد وصف الأمين العام ما حدث بأنه ”لا يوصف“ وهو نفسه الشعور الذي تكرر الإعراب عنه على الصعيد العالمي من خلال العبارات المفعمة بالشعور بالصدمة والخزي وعدم التصديق لأن يمكن أن يتكرر حدوث كل هذا مرة أخرى بحق الشعب الفلسطيني، بهذه القسوة والتعمد وعلى هذا النحو المنتظم. وفي حين أن الجميع أصبح على علم بالأرقام الآن تقريبا، – وهي تستحق التكرار في المجلس، وأن تدرج في المحضر الرسمي – غير أنها تقتضي التعامل معها بقدر أكبر من الشعور بالإلحاح بضرورة التعجيل بتحقيق الإنتعاش، بما في ذلك عن طريق الرفع الكامل للحصار الإسرائيلي غير القانوني الذي يواصل خنق غزة ويعرقل الجهود الرامية إلى التخفيف من حدة الكارثة الإنسانية، فضلا عن التعجيل بعملية الوصول إلى حل للنزاع التي طال انتظارها.

وحتى ٢٦ آب/أغسطس ٢٠١٤، وضمن حالات خرق القانون الدولي التي ترقى إلى مستوى جرائم الحرب التي ارتكبتها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على مدى الخمسين يوما من عدوانها على غزة، نورد ما يلي.

لقد قتل ١٨٠ ٢ فلسطينيا، غالبيتهم من المدنيين، ومن بينهم ٥١٦ طفلا و ٢٨٣ امرأة. ومن بين الأسر، فقد فقدت ١٤٢ أسرة ثلاثة أعضاء أو أكثر من أفرادها في الأحداث نفسها، ليبلغ العدد الإجمالي للأشخاص القتلى من هذه الأسر ٧٣٩ شخصا، بما في ذلك خلال عمليات القصف الإسرائيلي التي دمرت المنازل على رؤوس عائلات بأكملها. وتؤكد تلك الحقيقة بوضوح تام الطابع العشوائي المفرط للهجوم الإسرائيلي والفشل الذريع في حماية المدنيين. وتفضح تلك الأرقام أيضا عكس ما تدعيه إسرائيل، بما في ذلك ادعاءاتها الكاذبة بشأن استخدام الدروع البشرية. وفي ذلك الصدد، أشير إلى بيان أدلت به الأمينة العامة المساعدة للشؤون الإنسانية، كيونغ – وا كانغ، في ذروة النزاع، في الدورة الخاصة لمجلس حقوق الإنسان بشأن غزة في تموز/يوليه:

> ”لقد اتخذت الأسر القرار الذي يدمي القلوب بأن تتفرق في أماكن مختلفة – بحيث تذهب الأم والإبن إلى مكان، في حين يذهب الأب والإبنة إلى مكان آخر – آملة بذلك في زيادة فرص النجاة لأفراد الأسرة“.

وقد كان أهلنا في أمسّ الحاجة إلى إنقاذ أرواحهم من آلة الحرب الإسرائيلية.

وحتى الآن فقد تيتم ١ ٥٠٠ من الفتيات والفتيان. وهناك أكثر من ٣٠٠ ٣٧ من الأطفال المصابين بصدمات نفسية بحاجة إلى الدعم النفسي والاجتماعي. وأصيب ما يربو على ٠٠٠ ١١ فلسطيني، بمن في ذلك ٠٠٠ ٣ طفل، من بينهم ٠٠٠ ١ من المصابين بالإعاقة مدى الحياة. وما يزال ضحايا الاعتداءات الإسرائيلية يموتون حتى اليوم بسبب جروحهم البالغة أو الافتقار إلى العلاج الطبي المنقذ للحياة في غزة. وتم تشريد ما يزيد على نصف مليون شخص في ذروة العدوان، وهو أكبر تشريد للمدنيين الفلسطينيين منذ عام ١٩٦٧. ودمرت قوات الاحتلال ما يربو على ٠٠٠ ٨٠ منزل، بما في ذلك ٠٠٠ ٢٠ منزل إما أنها دمرت كليا أو لحقت بها أضرار جعلتها غير صالحة للسكن. وأصبح حتى الآن ٠٠٠ ١٠٨

شخص بلا مأوى في حين لا يزال أكثر من ٤٠ ٠٠٠ شخص يقيمون في المأوى الذي توفره لهم ١٨ مدرسة تابعة للأونروا.

وأصيبت أكثر من ١٠٠ من مرافق الأمم المتحدة بأضرار، بما في ذلك المدارس التابعة للأونروا، التي اعتقد المدنيون أنها ستكون مأمونة تحت راية الأمم المتحدة. ومع ذلك، فقد الكثيرون أرواحهم هناك أثناء الهجمات الإسرائيلية البشعة التي شنت عليها. وبالإضافة إلى ذلك، تضررت ٧٥ من المستشفيات والمستوصفات في حين قتل ٢٣ من الموظفين الصحيين، وأصيب ٨٣ منهم بجراح. ولحق الدمار أيضا بأكثر من ٣٢ ٠٠٠ مترا من شبكات المياه والنفايات. وتسبب الهجوم على محطة الطاقة في غزة في انقطاع التيار الكهربائي لما يصل إلى ٢٢ ساعة يوميا، ويستمر انقطاع التيار لمدة ١٨ ساعة بسبب نقص الوقود، بما في ذلك من العديد من العواقب الوخيمة على حياة المدنيين. ودمرت أيضا ما لا يقل عن ٥٠٠ من المرافق الاقتصادية والصناعية التي تشكّل نسبة ٦٠ في المائة من القدرة الإنتاجية لغزة، الأمر الذي يلحق الضرر بما يزيد على ٣٥ ٠٠٠ وظيفة سواء كان ذلك بصورة مباشرة أو غير مباشرة. وهناك نحو ٨ ٠٠٠ من الذخائر غير المنفجرة، وهي تشكل نسبة ١٠ في المائة من الذخائر التي أطلقتها إسرائيل في قطاع غزة، لا تزال منتشرة في المناطق المدنية وتعوق إزالة الأنقاض وعملية الإعمار، علاوة على تعريضها حياة الأشخاص للخطر.

وشهدت الفترة نفسها قتل ما لا يقل عن ٣٢ من المدنيين الفلسطينيين في غارات عنيفة ومدمرة في جميع أنحاء الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، بالإضافة إلى اعتقال واحتجاز أكثر من ٨٠٠ من المدنيين، بمن فيهم الأطفال.

وهذه القائمة ليست شاملة، ولا تستطيع الحقائق وحدها أن تصف حالة البؤس العميق التي سببتها لأهلنا هذه الحرب المروعة. كما أنها لا تستطيع نقل شعورنا الجماعي العميق بالحزن على الخسائر الفادحة في الأرواح، والمأساة التي تعرضنا لها. وإذ نسعى إلى المضي قدما، فإنه ليس بوسعنا تجاهل آلام الأسر التي فقدت أحباءها ووارثهم الثرى. ويجب أن نبذل قصارى جهدنا من أجل تضميد الأجساد الجريحة والنفوس المحطمة والأرواح المكلومة للناجين. ومن الضروري بذل جهود جدية للتخفيف من معاناتهم، فضلا عن ضمان المساءلة عن هذه الجرائم، ومنحهم الأمل في المستقبل. وفي ذلك الصدد، لا بد لي من أن أوضح – أن تضميد جراح شعبنا والسعي إلى تحقيق العدالة ليسا تحريضا أو استفزازا، بل على النقيض من ذلك، إن الدعوة إلى التعافي الحقيقي الذي لا يمكن بدونه إحلال السلام وتحقيق المصالحة بين الشعبين على الإطلاق سلوك مسؤول وأخلاقي وضرورة قصوى.

وعليه، وإذ نعرب عن شعورنا بالامتنان لمشاعر السخاء والدعم والالتزامات القائمة على المبادئ التي تعهدت بها البلدان المانحة في القاهرة، وفي حين نؤكد مجددا امتناننا لحكومتي مصر والنرويج على رعايتهما للمؤتمر، فإننا نكرر التأكيد على ما أكد عليه المفوض العام للأونروا في وقت سابق: ”ليس هناك أي مكان في العالم تستطيع فيه المساعدة الإنسانية وحدها التعويض عن الحرمان من الكرامة والحقوق“. وليست فلسطين استثناء في ذلك. بالتالي، وبينما نسعى – بالتنسيق مع الأمم المتحدة – إلى تلبية الاحتياجات الإنسانية واحتياجات الإعمار العاجلة فورا، بهدف استعادة الحياة الكريمة لأهلنا في غزة، بما في ذلك عن طريق رفع الحصار وتوطيد وقف إطلاق النار، فإننا سنعمل بحزم أيضا – بدعم من جميع الأطراف المعنية والبلدان الصديقة – لضمان توفر أفق سياسي على نطاق أوسع، ولحشد الإرادة العالمية اللازمة للعمل السياسي كي نتمكن في نهاية المطاف من التوصل إلى تسوية عادلة للمسائل الرئيسية المتعلقة بالنزاع بالطرق السلمية، وتحقيق التطلعات والحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني، بما في ذلك الحق في تقرير المصير والحرية.

لقد تأخر الإقرار بأن إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ترفض السلام وتدمر عن عمد الحل القائم على وجود دولتين وتقوض كل الجهود الرامية إلى تحقيقه. ليست هذه رواية فلسطينية؛ إنه الواقع تؤكده مرة تلو الأخرى الأعمال التي ترتكبها الحكومة الإسرائيلية وكلمات ممثليها على أعلى المستويات. وعلى أرض الواقع، يتواصل بلا هوادة مشروع إسرائيل الاستعماري غير القانوني والتخريبي. وكما فعلت طوال تسعة أشهر من المفاوضات برعاية وزير خارجية الولايات المتحدة، السيد جون كيري، تواصل إسرائيل بناء المستوطنات وتشييد جدار الضم العنصري ومصادرة الأراضي وهدم المنازل والتشريد القسري للمدنيين، بما في ذلك التهديد بتشريد أكثر من ١٢ ٠٠٠ شخص من البدو.

ولا تزال القدس الشرقية المحتلة وسكانها الفلسطينيون هدفا رئيسيا لتلك الممارسات غير القانونية فيما تواصل السلطة القائمة بالاحتلال محاولاتها بصورة غير قانونية تغيير النسيج الديمغرافي للمدينة المقدسة وطابعها وهويتها وروحها بالاستفزازات المتكررة في المسجد الأقصى، مما يهدد بتعميق الاستقطاب والتحريض على صراع ديني، وما يترتب عليه من تبعات خطيرة، دون اكتراث للحساسيات الواضحة وعدم الاستقرار في المنطقة. ويواصل المستوطنون المسلحون حملاتهم الإرهابية ضد المدنيين الفلسطينيين، حيث قتلوا قبل أيام قليلة فقط طفلة فلسطينية تبلغ من العمر خمس سنوات، إيناس خليل، إضافة إلى الاعتداءات المتواصلة على أرضنا ومساجدنا وكنائسنا.

وفي حين ينادي المجتمع الدولي بالهدوء وضبط النفس، ينخرط المسؤولون الإسرائيليون في مزايدات مع بعضهم بعضا بالإعلانات الاستفزازية والتحريض ضد الشعب الفلسطيني وحكومته. وأنا واثق من أننا سنسمع هذا التحريض الفج في هذه القاعة مرة أخرى اليوم من جانب ممثل إسرائيل.

قبل أسابيع قليلة، وقف رئيس الوزراء نتنياهو أمام الجمعية العامة (انظر A/69/PV.17) يشيد بالوضع الراهن وينكر أن هناك احتلالا، وأعلن وزير الحرب الإسرائيلي يعالون صراحة أنهم لن يسمحوا مطلقا بالحل القائم على دولتين، وكشف بشكل صارخ نواياهم إرغام الشعب الفلسطيني على العيش في بانتوستانات منفصلة معزولة دون سيادة تحت نير الخضوع الدائم لإسرائيل. تستند تلك الإعلانات والإجراءات إلى المفهوم الخاطئ بأن نتيجة غير عادلة ومجحفة من هذا القبيل يمكن أن تكون مقبولة في وقت من الأوقات. ونحن نؤكد من جديد، ردا على ذلك، أن الشعب الفلسطيني لن يتخلى عن ما له من حقوق الإنسان غير القابلة للتصرف، بما في ذلك الحق في الحرية والاستقلال والسيادة، ولن يتخلى أبدا عن تحقيق العدالة وهدف السلام.

نحن نعتقد أن المجتمع الدولي، أيضا، لن يقبل أبدا ظلما كهذا. نحن مقتنعون اقتناعا راسخا بأن المجتمع الدولي سيواصل بالتحديد المطالبة باحترام القانون الدولي وبحل على أساس توافق الآراء يستند إلى قرارات الأمم المتحدة، وسيواصل الدعوة إلى إعمال حقوق الشعب الفلسطيني في الدفاع عن الضعفاء والسعي إلى تحقيق السلام والعدالة.

وفي هذا الصدد، نؤكد أيضا أمام المجلس أن الشعب الفلسطيني وحكومة التوافق الوطني الفلسطينية، بقيادة الرئيس محمود عباس، ما برحت ملتزمة التزاما تاما بالسلام وستواصل بذل كل ما في وسعها، في إطار شراكة مع جميع البلدان المعنية وبدعمها، من أجل التوصل في أقرب وقت ممكن إلى حل عادل وشامل وقابل للتطبيق من شأنه أن يضع حد نهائيا للاحتلال الإسرائيلي الذي بدأ في عام ١٩٦٧، وتحقيق استقلال دولة فلسطين، وعاصمتها القدس الشرقية، والتي تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل في سلام وأمن داخل حدود معترف بها، ومن إجل إيجاد حل عادل لمسألة اللاجئين الفلسطينيين، وفقا

لقرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣). وفي هذا الصدد، نكرر التأكيد على أهمية مبادرة السلام العربية ونقر بدور أشقائنا العرب في دعم جهود السلام.

إن كان لنا أن نحقق أبدا تلك الأهداف الملحة، فلا يمكننا العودة إلى نفس دورة المفاوضات الفاشلة، التي تستخدمها إسرائيل فحسب كوسيلة للتخفيف من الضغط الدولي وكغطاء لخططها غير القانونية لترسيخ احتلالها بدلا من إنهائه. كم مرة قوبلت احتجاجاتنا على أنشطة إسرائيل الاستيطانية وعقابها الجماعي لأبناء شعبنا، بما في ذلك الحصار المفروض على غزة، بمطالب بضبط النفس لتجنب تقويض عملية السلام؟

أحبطت إسرائيل مصداقية تلك العملية، ولقد آن الأوان للتحرك بما يتجاوز الحديث عن الحل القائم على وجود دولتين من الناحية النظرية وحان وقت العمل فورا على تحقيقه، قبل أن تتلاشى الفرصة الصغيرة المتبقية – وهو واقع وشيك مسلم به على نطاق واسع. لذلك لجأنا إلى مجلس الأمن بمبادرة مشروع قرار يؤكد من جديد معايير الحل القائم على وجود دولتين ويحدد إطارا زمنيا لإنهاء ٤٧ عاما من الاحتلال العسكري الإسرائيلي للأرض الفلسطينية، بما فيها القدس الشرقية، ولحصول الشعب الفلسطيني على استقلاله وحقوقه. وكما أكد الرئيس عباس أمام الجمعية العامة، نحن ملتزمون بذلك المسار السلمي السياسي المناهض للعنف والقانوني للحصول على حقوقنا وإحلال السلام والأمن.

تستند عناصر مشروع القرار بشكل كامل إلى أحكام قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة التي تشمل الأساس لتسوية سلمية دائمة. وإضافة إلى ذلك، يدعو مشروع القرار إلى وقف السياسات والممارسات الإسرائيلية غير القانونية؛ وإلى أن تمتثل للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان، وإلى حماية الشعب الفلسطيني، وهو أمر حتمي لتخفيف حدة التوتر وتعزيز الهدوء وتهيئة بيئة مناسبة ومستوى الثقة المطلوب لإجراء مفاوضات حقيقية معجلة لإنهاء الاحتلال وحل القضايا الجوهرية.

ونكرر نداءنا إلى الدول الأعضاء في مجلس الأمن والمجتمع الدولي لدعم هذه المبادرة والنهج لإعادة تأكيد المعايير الأساسية للتوصل إلى حل عادل، ولإعطاء زخم جديد للجهود الرامية إلى تحقيق السلام الدائم والأمن بين الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي. ونحض جميع الدول على الاضطلاع بمسؤولياتها، بشكل جماعي هنا في الأمم المتحدة وبوصفها الأطراف السامية المتعاقدة في اتفاقيات جنيف، وبشكل فردي – لدعم الجهود الرامية إلى جعل السلام حقيقة واقعة.

وفي هذا الصدد، نعرب عن امتناننا للسويد على الإعلان القائم على المبدأ فيما يتعلق بالاعتراف بدولة فلسطين، والطلبات المتعلقة بالاعتراف التي قدمت في برلماني المملكة المتحدة وإسبانيا، ونشجع الذين لم يعترفوا بعد بوجود دولتنا على القيام بذلك باعتباره إسهاما مشروعا وضروريا في السلام.

وفي الختام، نحن نؤكد مجددا لشعبنا في فلسطين المحتلة، وفي مخيمات اللاجئين في الأردن ولبنان وسوريا، وفي الشتات، عزمنا على وضع حد لمحنته وكفالة حقوقه وتطلعاته الوطنية ورفاهه. ونذكر السؤال الذي طرحه الرئيس عباس في مؤتمر القاهرة:

”ألم يحن الوقت ليسود الحق والعدل في فلسطين؟ ألم يحن الوقت لرفع الظلم التاريخي عن شعبنا؟“

نحن نعتقد أن الوقت قد حان، ونناشد المجتمع الدولي تقديم كل ما يمكن من دعم للجهود التي نبذلها من أجل تحقيق تلك الأهداف النبيلة التي تأخر تحقيقها طويلا.

**الرئيسة** (تكلمت بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل إسرائيل.

**السيد رويت** (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أهنئكم، سيدتي الرئيسة، على رئاسة الأرجنتين لمجلس الأمن

لهذا الشهر، وأن أشكركم على ترؤس هذه المناقشة الهامة اليوم وعلى عضوية بلدكم التي مضى عليها قرابة السنتين في مجلس الأمن. وأشكر أيضاً الأمين العام بان كي – مون على إحاطته الإعلامية، والتي نقدرها عظيم التقدير.

قال ألبرت آينشتاين ذات مرة إن العالم مكان خطير للعيش وذلك ليس بسبب الأشخاص الأشرار، ولكن بسبب الأشخاص الذين لم يفعلوا شيئاً حيالهم. وما من شك في أن العالم مكان خطير للعيش. وما لا يدركه الكثيرون هو أنه سيظل مكانا خطراً – وسيصبح أكثر خطورة – ما لم نعالج الأسباب الجذرية الحقيقية لهذا العنف وعدم الاستقرار، أي، أيديولوجية التطرف المسمومة.

وفيما نحن نتكلّم، تشنّ الجماعات المتطرفة العنيفة حرباً عدوانية ووحشية من أجل تحدّي النظام الدولي القائم. وليس من قبيل المصادفة أن أخطر الجماعات المتطرفة تعمل في الشرق الأوسط، وهي منطقة تعاني من التعصب والطغيان. إنها تستغلّ عدم الاستقرار في المنطقة من أجل النهوض بمصالحها الضيقة والعودة بالمنطقة إلى عصور الظلام.

وبينما يناضل العديد من الدول من أجل مكافحة الجماعات الإرهابية الموجودة على بعد آلاف الكيلومترات وتفصلها عنها المحيطات، تجد إسرائيل تلك التهديدات على عتبة بابها. فدولة إسرائيل هي الدولة الديمقراطية الوحيدة الموجودة بين البحر الأحمر وبحر قزوين. وقد بنينا مجتمعاً قائماً على الديمقراطية، وحرية التعبير، وحرية العبادة، وسيادة القانون، والحقوق المتساوية لجميع الناس. تلك هي القيم التي بنيت عليها الأمم المتحدة، وهي القيم التي ينبغي للمنظمة أن تدعمها. ومع ذلك، ولدى استماعي إلى أعضاء المجتمع الدولي يتكلمون عن الأسباب الجذرية للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني، يبدو واضحاً أن هذه القيم ليست دائماً تلك التي يجري الدفاع عنها.

سيدتي الرئيسة، كم مرة سمعتم أن السبب الجذري للصراع هو ”الاحتلال“؟ وما هو عدد المرات التي سمعتم فيها أن حماس أطلقت صواريخ على إسرائيل من أجل مقاومة الاحتلال؟ هذا ببساطة غير صحيح – لأن إسرائيل لا تحتل غزة. ففي عام ٢٠٠٥، أعادت إسرائيل كل شبر من غزة إلى الفلسطينيين. واقتلعنا آلاف الأسر من ديارها وفككنا أعمالها التجارية. وفتحنا المعابر الحدودية وشجعنا التجارة لأننا كنا نريد لغزة أن تنجح – من أجلنا ومن أجل الفلسطينيين. وكنا نأمل في أن تكون نموذجاً لمجتمعين يعيشان جنباً إلى جنب في سلام. ولكن ذلك لم يتحقق. وبدلاً من ذلك، سعت حماس إلى تحقيق المهمة المذكورة في ميثاقها، وهي تدمير دولة إسرائيل.

أشار البعض أيضاً إلى أن المستوطنات هي السبب الجذري للصراع. هناك العديد من التهديدات في منطقتنا، ولكن وجود مساكن لليهود في وطن اليهود لم يكن واحدا منها مطلقا. وخلال الفترة من عام ١٩٤٨ إلى عام ١٩٦٧، كانت الضفة الغربية جزءاً من الأردن وغزة كانت جزءاً من مصر – وقد سعى جيراننا خلال تلك الفترة إلى تدميرنا. ومع ذلك، فإن البعض في المجتمع الدولي يواصلون التشبث بالخرافات القديمة. فكم مرة سمعتِ، سيدتي الرئيسة، أن الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني هو الصراع المركزي في الشرق الأوسط، وإذا تم حل ذلك الصراع، يتم حل جميع الصراعات الأخرى في المنطقة؟

ولا يخطئن أحد، فمن المهم لإسرائيل والفلسطينيين تسوية النزاع الطويل الأمد بيننا. ومن المهم بحد ذاته أن يتمكن الإسرائيليون والفلسطينيون على السواء من أن يعيشوا حياة يسودها السلام والأمن والرخاء. ولكن ذلك لا يمكن أن يتم إلا من خلال التفاوض المباشر. وبقدر ما أتطلع إلى اليوم الذي نصنع فيه السلام، يمكنني أن أؤكد لكم، سيدتي الرئيسة، أنه عندما يحين ذلك اليوم، لن يتحوّل الشرق الأوسط بمعجزة إلى

مكان يعمّه الاستقرار والسلام. فلن يُسلّم حزب الله صواريخه وعددها عشرات الآلاف ولن تنضم الدولة الإسلامية في العراق والشام إلى كتائب السلام وتتوقف عن تجنيد جهاديين جدد، ولن تُعدل حماس ميثاقها للاعتراف بوجود دولة إسرائيل.

قال الرئيس جون ف. كينيدي إن أكبر عدو للحقيقة لم يكن الكذب في كثير من الأحيان، بل الخرافة – المستمرة والمقنعة وغير الواقعية. وعليه، فما هي الأسباب الكامنة وراء عدم الاستقرار في منطقتنا؟

السبب الجذري الأول هو حماس، وهي منظمة ملتزمة بتدمير دولة إسرائيل. إن حماس – وهي منظمة إرهابية متطرفة – ترفض وجودنا بحد ذاته. وتعتقد أن إسرائيل لا تملك حق الوجود داخل أي حدود. والبعض في المجتمع الدولي على استعداد للاعتراف بهذه الحقيقة الأساسية وراء الأبواب المغلقة، ولكنهم نادراً ما يعترفون بها في الجلسات العلنية.

قضت ملايين الأسر الإسرائيلية أشهر صيف هذا العام وهي تهرع إلى الملاجئ بسبب آلاف الصواريخ التي أطلقتها حماس عمداً ودون تمييز باتجاه مدننا وبلداتنا. ومما روّع سكان المجتمعات المحلية بالقرب من غزة أن ينمو إلى علمهم أن منازلهم ومدارسهم تقع على بعد خطوات من شبكة حماس الواسعة من أنفاق الإرهاب. ما من دولة أو حكومة يمكن أن نتوقع منها أن تقف مكتوفة الأيدي فيما يشكل شعبها هدفا للهجمات الصاروخية أو أعمال الاختطاف أو المؤامرات الإرهابية. وفي مواجهة هذه التهديدات المستمرة، لم يبق أمامنا خيار سوى الدفاع عن مواطنينا.

فعلت إسرائيل كل ما في وسعها لحماية أرواح الأبرياء، متخذة خطوات تزيد عن تلك المطلوبة بموجب القانون الدولي. وقبلنا بوقف إطلاق النار مرة تلو الأخرى، وألغينا مهمات من أجل إنقاذ الأرواح وألقينا منشورات قبل شن الهجمات وأرسلنا رسائل نصية وأجرينا مكالمات هاتفية. فأي بلد آخر يذهب إلى هذا المدى البعيد لحماية المدنيين؟

تنطوي طريقة عمل حماس على استغلال مدنييها الأبرياء وتعريض شعبها للخطر. فلا يوجد موقع في غزة تعتبره حماس محظوراً – ولا حتى سيارات الإسعاف التي استُخدمت لنقل الإرهابيين، ولا المنازل الخاصة والتي اكتشفت القوات الإسرائيلية فيها متفجرات إلى جانب مهدٍ لطفل، ولا المستشفيات التي استُخدمت كمراكز قيادة للإرهاب، ولا المدارس بالتأكيد، وهي المدارس التي تديرها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، والتي جرى تحويلها إلى مخازن للصواريخ وكانت على بعد خطوات فقط من الأماكن التي أطلق الإرهابيون الصواريخ منها.

وبالرغم من كل ذلك، فإن إسرائيل – وإسرائيل وحدها – هي التي تُخص بالذكر وتتعرض للتدقيق والانتقاد. وكان لدى العديد من الدول المشاركة في مؤتمر القاهرة كلام كثير تقوله حول سياسات إسرائيل وأفعالها، ولكنها لم تتمكن حتى من حمل أنفسها على ذكر حماس بالاسم.

السبب الجذري الحقيقي الثاني للصراع هو الخطوات الأحادية التي تبعدنا عن السلام. فلا توجد طرق مختصرة عندما يتعلق الأمر بصنع السلام. ويتطلب صنع السلام قادة شجعاناً – قادة يتكلّمون عن الشراكة ويشجبون الأحكام المسبقة؛ قادة يؤمنون بالتسامح ويرفضون الإرهاب؛ قادة يؤمنون بالتعاون بدلاً من الصراع. وعندما وجدت إسرائيل زعيما راغبا في تحقيق السلام، صنعنا السلام. كان هذا هو الحال مع الرئيس المصري السادات ومع الملك حسين في الأردن.

شن الرئيس عباس، في ملاحظاته أمام الجمعية العامة في الشهر الماضي، هجوماً تغذّيه الكراهية اتهم فيه إسرائيل بأسوأ الجرائم، بما في ذلك العنصرية والإبادة الجماعية (انظر A/69/PV.12). وقبل بضعة أيام فقط، دعا الفلسطينيين

إلى منع اليهود من زيارة جبل الهيكل في القدس باستخدام ”كافة الوسائل اللازمة“. فهل هذه كلمات رجل ملتزم بتحقيق السلام؟ وهل يبدو من ذلك أننا أمام زعيم على استعداد لتقديم تنازلات مؤلمة؟ أم أن هذا مزيد من التحريض والتعصب؟

يتطلب صنع السلام حلولا توفيقية وخيارات صعبة. وتقدم لنا الملاحظات التي أدلى بها في وقت سابق المراقب الفلسطيني مثالا آخر على نزوع الفلسطينيين إلى رفع أصابع الاتهام بدلاً من تحمّل المسؤولية. وتناولت ملاحظاته العديد من الأشياء، ولكنها لم تعالج القضايا الهامة. ولذلك أسأله: ”لماذا لا تدينون حماس لاستخدامها شعبكم دروعاً بشرية؟ لماذا لا تشجبون حماس لسرقتها من الشعب الفلسطيني من أجل شراء صواريخ وبناء أنفاق للإرهاب؟ لماذا تتخذون إجراءات هدّامة من جانب واحد بدلاً من بذل جهود ثنائية بناءة؟“.

وينبغي أن تصل نفس الرسالة إلى المجتمع الدولي. إن دعم الخطوات الفلسطينية الأحادية الجانب لا يدفع بقضية السلام قدماً. وبالاعتراف بدولة فلسطينية قبل الأوان، تبعث الحكومات الأوروبية برسالة مفادها أن الفلسطينيين ليسوا بحاجة إلى اتخاذ خيارات صعبة وقد تقوّض بذلك الجهود الرامية إلى التوصل إلى تغيير حقيقي ودائم في منطقتنا.

وعلى الأمم المتحدة أيضاً أن تؤدّي دورها. فاختيار وليام شاباس ليرأس لجنة التحقيق في غزة هو مجرد مثال آخر على التحيز ضد إسرائيل السائد في المنظمة.

وجدول أعمال السيد شاباس واضح. فقد دعا مرارا إلى محاكمة القادة الإسرائيليين، قائلا: ”تفضيلي هو أن يمثل نتانياهو أمام المحكمة الجنائية الدولية“. ومن الواضح أن السيد شاباس غير محايد، ولكنه يرفض التنحي. وإذا لم يكن السيد شاباس يتمتع بالنزاهة للقيام بما هو صواب، فإن على المجتمع الدولي أن يتدخل.

وإسرائيل لا تتهرب من قبول المسؤولية، ولكن لا يمكن أن ننتظر منها أن تلتزم بقرارات لجنة حددت نتائج تحقيقها سلفا. وإسرائيل تفهم أن النظر في سياساتها يمثل جزءا أساسيا من العملية الديمقراطية. ولهذا السبب، أنشأت إسرائيل في الأيام الأولى من عملية الجرف الصامد آلية لتقصي الحقائق وفقا للقانون الدولي للتحقيق في الحوادث الاستثنائية. وتشمل تلك الحوادث، من بين أمور أخرى، حالات أسفرت عن إلحاق أذى بالمدنيين أو عن إلحاق أضرار بمرافق مدنية أو مرافق تابعة للأمم المتحدة.

إن إسرائيل، بوصفها دولة ديمقراطية، تدعم سيادة القانون وتلتزم بها. ونأمل أن يدعمنا المجتمع الدولي في هذا الجهد. والاتهامات السابقة لأوانها والتي لا أساس لها لا تفيد في شيء سوى تأجيج التوترات في المنطقة.

وإسرائيل ملتزمة بالشراكة مع المجتمع الدولي من أجل الدفع قُدما بالسلام وتنمية الاقتصاد الفلسطيني. وقد وافقنا بالفعل على خطة مؤلفة من ثلاث مراحل لتلبية احتياجات الفلسطينيين في مجالي الاقتصاد والتشييد ولتحسين سبل وصول الناس والبضائع وحركتهم. وفي الأسبوع الماضي، تم نقل ٦٠٠ طن من الإسمنت و ٦٠ شاحنة محملة بمواد البناء والحديد إلى غزة للبدء في جهود التعمير. وعلاوة على ذلك، فقد جرت الموافقة بالفعل على جميع المشاريع المقدمة من المجتمع الدولي والسلطة الفلسطينية.

والآن وفي ضوء صمود وقف إطلاق النار، يجب علينا النظر في كيفية تحقيق الهدوء بصورة دائمة ومستدامة لسكان كل من غزة وإسرائيل. وتجريد غزة من السلاح هو السبيل الوحيد الممكن لضمان وقف دائم ومستدام لإطلاق النار بين إسرائيل والفلسطينيين.

يسارع الكثيرون في المجتمع الدولي بالتنديد بالإجراءات الإسرائيلية ولكنهم يتعامون عن حقيقة بسيطة: إذا سُمح لحماس

بالحصول على المزيد من الأسلحة، فإنها ستستخدمها. وقد وقفنا أمام مفترق الطرق هذا من قبل. فعلى مر الأعوام، سرقت حماس مئات الملايين من دولارات المعونات المخصصة للتنمية واستخدمتها في بناء قدراتها العسكرية والبنية التحتية للإرهاب.

ولا بد أن تكون الحالة مختلفة في هذه المرة. ففي هذه المرة، يجب أن يكون هناك إشراف سليم لضمان وصول جميع الأموال والمواد إلى وجهتها المقصودة. وفي هذه المرة، يجب أن نتأكد من أن حماس لا تخزن المزيد من الصواريخ ولا تبني المزيد من الأنفاق لاستخدامها في أغراض إرهابية. وتحقيقا لهذه الغاية، ترحب إسرائيل بالآلية الثلاثية الأطراف لإعادة تأهيل قطاع غزة. فالعمل معا، يمكننا أن نبني اقتصادا فلسطينيا قويا فيما نبني جسورا للسلام. ولن يكون ذلك ممكنا إلا من خلال الشراكة والتعاون والتفاوض المباشر. والإجراءات الانفرادية لا تمثل خطوة إلى الأمام؛ إنها خطوة في الاتجاه الخطأ.

والسبب الجذري الثالث هو الدول الراعية للإرهاب. وكما يتحد المجتمع الدولي لمكافحة الخطر الذي تشكله الجماعات المتطرفة الراديكالية، فإنه ينبغي ألا يغفل عن الخطر الأكبر الذي يلوح في الأفق، ألا وهو، امتلاك إيران لأسلحة نووية. والموت والدمار المروعان اللذان نشهدهما اليوم في منطقتنا يتضاءلان مقارنة بالدمار الذي يمكن أن يحدث إذا حصل أخطر نظام في العالم على أخطر أسلحة في العالم. وقد أدرك المجتمع الدولي ضرورة وضع استراتيجية قوية لاحتواء التهديد الذي تشكله الجماعات الإرهابية من على شاكلة داعش. وعلينا أن نفكر بنفس الطريقة في التعامل مع الدول الراعية للإرهاب مثل إيران.

والاتفاق النووي المطروح للتفاوض حاليا يسمح بإبقاء الهياكل الأساسية والمعارف والطموحات النووية لإيران على حالها. وهذا خطأ خطير. إذ يجب على المجتمع الدولي النظر إلى إيران على حقيقتها: إنها نظام قمعي لا يعرف الرحمة، قد عقد العزم على الحصول على الأسلحة النووية.

لقد مضى أكثر من عام على تولي حسن روحاني لمنصب الرئيس في إيران. وعندما تولى السلطة، وعد بالتصدي للفساد ومنح الحريات والدفاع عن الأقليات. والآن، وبعد مرور عام، ما الذي تغير بالضبط؟ وفقا لتقرير صدر عن الأمم المتحدة في آذار/مارس، لا تزال الأقليات الدينية في إيران تواجه تمييزا مستشريا. وعلى وجه الخصوص، ”اعتبرت السلطات الإيرانية على أعلى مستوى الكنائس المترلية والمسيحيين الإنجيليين تهديدا للأمن القومي“ (A/HRC/25/61، الفقرة ٤٠).

ما هي دلالة أن تسعى دولة ما باستماتة للحصول على أسلحة الدمار الشامل، ولكنها تعتبر رواد الكنائس أسلحة دمار ”قداس الأحد“؟ (استخدم المتكلم لفظة ”mass“ بالإنكليزية بمعنيين مختلفين)

بعد مرور عام على انتخاب روحاني رئيسا، هل أصلحت إيران نظامها القضائي؟ لم يحدث ذلك ولا حتى بأدنى درجة. ففي كل شهر، يجري شنق عشرات الإيرانيين بتعليقهم في رافعات في الساحات العامة، ويتعرض مئات السجناء السياسيين للضرب والتعذيب. هل زادت حرية أو سعادة الشعب الإيراني بأي شكل من الأشكال؟ لقد تبين أنه حتى السعادة في إيران تشكل جريمة. فبعد أيام قليلة من شجب روحاني لفرض رقابة على الإنترنت ووصفه لذلك العمل بأنه ”جبان“، أُلقي القبض على ستة شبان إيرانيين لتحميلهم فيديو على موقع ”يوتيوب“ يغنون ويرقصون فيه تعبيرا عن سعادتهم. بوسع روحاني أن يبتسم بسعادة أمام الكاميرات، ولكن مواطني إيران محرومون من هذه الميزة.

على مدى عقود، مولت إيران المئات من حملات الإرهاب التي أزهقت الآلاف من الأرواح البريئة في أفريقيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط. وفي سوريا، أرسلت إيران

الحرس الثوري للقتال إلى جانب قوات الأسد وأنفقت البلايين للإبقاء على الحرب الأهلية الدامية التي أودت بحياة ما يقرب من ٢٠٠ ٠٠٠ نسمة، مستعرة. وفي لبنان، بنت جماعة حزب الله الإرهابية التي تدعمها إيران ميليشيا أكبر وأقوى من العديد من الجيوش.

وعلى مدى سنوات، نبهنا المجتمع الدولي إلى استمرار تدفق الأسلحة غير المشروعة إلى جنوب لبنان. وحذرنا من أن حزب الله يكدس عشرات الآلاف من الصواريخ والقذائف. وقد قوبل تحذيرنا بالصمت. وهذا هو نفس الرد الذي تلقيناه عندما أبلغنا بأن سوريا تسلح نفسها بأسلحة كيميائية وبأن حماس تهرب آلاف الصواريخ إلى غزة.

هل سيظل المجلس صامتا فيما تتصاعد هجمات حزب على إسرائيل؟ قبل أسبوعين، جرى تفجير ثلاثة أجهزة متفجرة ارتجالية على الجانب الإسرائيلي من الخط الأزرق. وبعد الهجوم بفترة وجيزة، أعلن حزب الله مسؤوليته عن زرع تلك الأجهزة. وهذا ليس هو الحادث الأول من نوعه. فقد اعترف حسن نصر الله، زعيم حزب الله، في وقت سابق من هذا العام بمسؤولية منظمته عن زرع قنبلة على جانب طريق في منطقة مجاورة لجبل دوف.

وقبل تدهور الوضع أكثر من ذلك، يجب على مجلس الأمن أن يطالب الحكومة اللبنانية بالتقيد الكامل بقرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦) وبنشر قواتها المسلحة لمنع أي هجمات أخرى قبل فوات الأوان. فإسرائيل لن تتغاضى عن أي اعتداء على سيادتها وستتصرف لحماية أراضيها ومواطنيها. إن المواطنين الإسرائيليين يريدون العيش في سلام. ونحن لا نريد ما هو أكثر من ذلك. فالإسرائيليون يتخيلون اليوم الذي يمكننا العيش فيه بلا انقسامات وكراهية وعنف. ولكن إحلال السلام يتطلب اتخاذ إجراءات شجاعة.

ويجب على المجتمع الدولي أن يكون قدوة وأن يتصدى للأسباب الجذرية الحقيقية لعدم الاستقرار الذي تعاني منه منطقة الشرق الأوسط. وعليه أن يقف موقفا حازما ضد الجماعات الجهادية التي تنشر أفكار التطرف الراديكالي المسمومة في كل أنحاء المنطقة. وخلال الشهور المقبلة، ستُختبر قيمنا وتصميمنا المرة تلو الأخرى. ويجب أن نقف بثبات لأن سلامة مواطنينا والأمن العالمي على المحك.

وقد أوضح المجتمع العالمي موقفه المعارض لداعش وتنظيم القاعدة وجماعة بوكو حرام، ولكن يجب إظهار نفس هذا التصميم إزاء حماس وحزب الله اللذين يتشاطران نفس الآراء المتطرفة والخطرة. وآن الأوان لأن نرفع صوتنا بوضوح وعلى نحو لا لبس فيه، داعين الرئيس عباس والسلطة الفلسطينية إلى التنديد بحماس ووقف التحريض ضد إسرائيل واتخاذ خطوات بناءة نحو السلام. وهذا هو السبيل الوحيد لضمان أن نترك لجميع أطفالنا كوكبا أكثر انفتاحا وتسامحا وأكثر سلاما.

**الرئيسة** (تكلمت بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

**السيدة باور** (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أود أنا أيضا أن أشكر الأمين العام على حضوره معنا اليوم وعلى إحاطته الإعلامية عن زيارته الأخيرة إلى المنطقة.

نحن نعيش في زمن اضطرابات هائلة في الشرق الأوسط، وهو زمن يتطلب قيادة شجاعة وحازمة من قبل قادة المنطقة والمجتمع الدولي على السواء. وفي جميع أنحاء المنطقة، نرى ضرورة اتخاذ خيارات صعبة. ففي سوريا، يجب على المجتمع الدولي أن يستجمع العزم الجماعي لوقف الفظائع الوحشية التي يرتكبها نظام الأسد، وكذلك الأهوال التي ترتكبها الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) والتوصل إلى حل سياسي للصراع.

في لبنان والعراق، يجب أن يعزز القادة السياسيون المؤسسات اللازمة للوفاء بتطلعات شعبيهما والتغلب على التهديدات المتطرفة العنيفة. ويجب أن يدرك القادة الإسرائيليون والفلسطينيون أنه لا بديل عن إرساء سلام يتم التوصل إليه عن طريق المفاوضات واستثمار الإرادة السياسية لبنائه. سأناقش كل مسألة من تلك المسائل الحاسمة اليوم بالترتيب.

شهدنا كيف يمكن أن يساعد إخفاق القيادات على تهيئة الظروف التي تزدهر فيها الجماعات المتطرفة. وبالفشل في اتخاذ الخيارات الصعبة اللازمة لمعالجة مظالم السكان من السنة، ساعد القادة السابقون في العراق على تهيئة الظروف التي استغلها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. وكانت العواقب مروعة. واستشهد بمثال واحد فحسب، أعلن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام قواعد صارمة بشأن ما يمكن أن يدرس في الجامعات في الموصل، وهي أحد المدن التي يسيطر عليها الآن. وحينما رفض أساتذة الجامعات العراقية تلك القيود وقاطعوا التدريس، أعلن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام أنه سيجري إعدام أي أستاذ يمتنع عن العمل.

قبل أكثر من ثلاث سنوات، فقد بشار الأسد شرعية القيادة حينما رد على الاحتجاجات السلمية باستخدام أعمال العنف الوحشية. كان للفظائع التي يرتكبها نظامه – أعمال وحشية لم يشهدها العالم إلا نادرا من حيث النوع والنطاق – دور أساسي في حفز ظهور ذلك التنظيم وغيره من الجماعات الإرهابية، وهجمات الأسد العشوائية التي يشنها على شعبه مستمرة إلى اليوم.

أصدرت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، في أيلول/سبتمبر، تقريرها الثاني الذي وجد ”تأكيدا دامغا على أن مادة كيميائية سامة استخدمت كسلاح استخداما منهجيا ومتكررا“ في ثلاث قرى تسيطر عليها المعارضة في شمال سوريا. وخلصت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بثقة إلى أنه تم استخدام الكلور. ووصف الشهود الهجمات بأنه نفذها الطائرات العمودية، التي لا يمتلكها سوى نظام الأسد.

وكانت عواقب الأعمال التي ارتكبها الأسد مذهلة – مقتل ٢٠٠ ألف سوري وحوالي ١١ مليون سوري في حاجة إلى المساعدة الإنسانية. ولكن بالرغم من الجهود البطولية اليت تبذلها الجماعات الإنسانية الدولية، ووكالات الأمم المتحدة وغيرها، يتعمد نظام الأسد عرقلة إيصال المساعدة الحاسمة الأهمية لملايين الأشخاص الذين هم في أمس الحاجة إليها. ويعلن النظام نفسه ترياقا لعلاج الأهوال التي يرتكبها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، لكن هجماته الكيميائية وهجماته بالبراميل المتفجرة واستخدامه التجويع كأداة من أدوات الحرب ما هي إلا عدم اكتراث بمصير الأبرياء وكل صور البشاعة.

وأحد المجتمعات المحلية التي تعرضت لهجمات نظام الأسد التي لا ترحم كان مجتمع الفلسطينيين في مخيم اليرموك للاجئين، الذي أغلقه النظام منذ تموز/يوليه ٢٠١٣. والسكان البالغ عددهم ١٨ ألفا الذين ما زالوا هناك يعتمدون على المياه الجوفية غير المعالجة وبئر واحدة لمياه الشرب لما يقرب من شهر. بالأمس فحسب أصدر متحدث باسم وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى بيانا بدأ بـ ”لم يسمح للوكالة بتوزيع المساعدة الإنسانية في اليرموك اليوم، ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر“. وفي اليوم الذي يسبقه بدأ البيان ”لم يسمح للوكالة بتوزيع المساعدة الإنسانية في مخيم اليرموك اليوم، ١٩ تشرين الأول/أكتوبر“. وتشير الوكالة إلى أنه، منذ تموز/يوليه من هذا العام، كان هناك انخفاض مطرد وكبير في كمية المواد الغذائية والمواد الأساسية الأخرى، مثل العقاقير، التي تمكنت الوكالة من توفيرها للفلسطينيين في اليرموك. يظهر عدم سماح نظام الأسد في أي يوم – ناهيك أنها أيام عدة – بتدفق المساعدات إلى الفلسطينيين الذين يعانون

في اليرموك وحشية بالغة. يجب أن يكون المجتمع الدولي أكثر جرأة في إدانته لتلك الأساليب التي لا توصف. وحينما تشيد الحكومة السورية بقيادتها، بالنيابة عن الشعب الفلسطيني، فإنه يتعين علينا جميعا أن نذكرها بالأشخاص الذين يعيشون في مخيم اليرموك.

هناك ٣ ملايين من السوريين الذين فروا إلى البلدان المجاورة هربا من عنف النظام وعنف الجماعات المتطرفة، وما يصل إلى ٨٠ في المائة منهم من النساء والأطفال. ونشعر بالتهديد الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام عبر المنطقة، ولكن تحديدا في العراق وسوريا. المقاتلون الأجانب والمواطنون السوريون، الذين تم تجنيدهم وتدريبهم على القتال في صفوف التنظيم وغيره من الجماعات الإرهابية، يشكلون تهديدا لبلدان بعيدة عن ساحة المعركة. والعراق ولبنان من بين البلدان التي تأثرت تأثرا شديدا. على سبيل المثال، فر ١٨ ألف عراقي من مدينة هيت، في محافظة الأنبار، مع سقوطها في أيدي التنظيم في الأسابيع الأخيرة. وهم بين ما يقدر بـ ١,٨ مليون عراقي شردوا هذا العام وحده. استقبل لبنان ١,٢ مليون لاجئ سوري، أي ما يزيد عن ربع سكان البلد، مما يشكل ضغطاً هائلا على موارده الشحيحة أصلا.

وندرك ما يجب علينا أن نقوم به. يجب علينا دحر تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وغيره من الجماعات الإرهابية؛ ويجب علينا محاسبة جميع المسؤولين في نظام الأسد عن ارتكاب أعمال وحشية واسعة النطاق ويجب أن نعمل على تخفيف معاناة الشعب السوري. ولكننا نتفق تماما مع الأمين العام على أن التوصل إلى حل سياسي ضروري للغاية لمعالجة الأسباب الجذرية للتطرف في سوريا وتلبية التطلعات والمظالم المشروعة لشعبها. والحل السياسي ليس تكريسا للوضع الراهن. لن يقبل أغلبية السوريين أن يحكمهم نظام استخدام السارين والكلور لقمع شعبه. ونثني على الجهود التي يبذلها مبعوث الأمم المتحدة الخاص في الجمهورية العربية السورية ستافان دي ميستورا، الذي يعمل بصفة عاجلة من أجل بناء الدعم لحل سياسي عن طريق إشراك العديد من أصحاب المصلحة. والتقى المبعوث الخاص بممثل إيران خلال عطلة نهاية الأسبوع، وسيلتقي مع ممثل روسيا اليوم – وهما بلدان تأثيرهما حاسم الأهمية في التوصل إلى الحل المنشود منذ وقت طويل.

وبالنظر إلى المعاناة الهائلة التي تتسبب فيها الأزمة السورية، والتهديد الذي تشكله فيما يتعلق بأمننا الجماعي، يجب على زعماء المنطقة أن يكونوا جزءا من الجهود الرامية إلى التوصل إلى حل سياسي. ولكن على الزعماء الإقليميين أيضا معالجة المشاكل الأقرب إلى أوطانهم، التي تؤثر على حقوق شعوبهم، وتشكل مصدرا للمعاناة والحرمان والتعصب الذي يغذي جماعات مثل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. بيد أن بعض القادة ما زالوا يفضلون وضع المصالح القصيرة الأجل قبل اتخاذ قرارات صعبة لازمة لخدمة شعوبهم. بينما يتخذ آخرون خطوات مثيرة للخلاف حينما يمكنهم بدلاً من ذلك بناء توافق في الآراء. والمجتمع الدولي على استعداد للمساعدة في التصدي للتحديات التي تواجهها المناطق، لكننا نحتاج إلى شركاء لممارسة الإرادة السياسية والشجاعة للسعي إلى إيجاد حلول حقيقية.

في العراق، يجب أن يغير القادة المنتخبون حديثا النمط الطائفي للقيادة الذي اتسمت به فترة ولاية حكومة المالكي، وأن يعملوا على بناء المؤسسات التي تمثل الأمة بأكملها، بدلاً من النهوض بمصلحة مجموعة واحدة على حساب المجموعات الأخرى. في لبنان، فإن منصب الرئيس شاغر منذ ما يقرب من خمسة أشهر في وقت يواجه فيه البلد تحديات أمنية واقتصادية وإنسانية هائلة. يجب أن يتعاون الزعماء السياسيون في لبنان على وجه السرعة لاختيار رئيس.

شهدنا قادة داخل تلك البلدان على استعداد لاختيار الوحدة على الانقسام وتقديم تضحيات كبيرة من أجل شعبهم. قام الجيش اللبناني وقوى الأمن الداخلي في آب/أغسطس، بالقتال بشجاعة للدفاع عن مدينة عرسال من المتطرفين. وخدموا بلدهم وقدموا أرواحهم فداء له، لا لأي طائفة دينية واحدة. وفي العراق، يتخذ رئيس الوزراء السيد العبادي خطوات لتشكيل حكومة أكثر شمولا، وإنشاء أول حكومة كاملة في البلد منذ ٢٠١٠. كما يتجه نحو تحقيق اللامركزية في السلطة ومنح سلطة أكبر للمحافظات.

كما أنه تقوم الحاجة إلى قيادة حقيقية للنهوض بالسلام الإسرائيلي – الفلسطيني. كانت الموجة الأخيرة من العنف مدمرة – سواء من حيث الخسائر البشرية الهائلة ونظرا لأنه كان يمكن تفاديها. يتطلب منع اندلاع جولة أخرى من العنف قادة على استعداد لاتخاذ خيارات صعبة، والالتزام بالعمل الشاق المتمثل في إجراء المفاوضات. ونشيد بمصر للمساعدة في التوسط في التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار. جمع مؤتمر إعادة تعمير غزة مبلغ ٥,٤ بليون دولار، وأكد من جديد التزام المجتمع الدولي بإعادة بناء حياة الفلسطينيين في غزة، الذين عانوا كثيرا أثناء الأزمة الأخيرة ومنذ اندلاعها. وتقدم الولايات المتحدة مبلغ قدره ٢١٢ مليون دولار في شكل مساعدة إلى الشعب الفلسطيني في مجالي الإغاثة والتعمير، إضافة إلى مبلغ ١١٨ مليون دولار أعلن عنه في أيلول/سبتمبر. بطبيعة الحال، وكما قيل، لا يمكن أن تؤدي المعونة والمساعدات إلى إحلال السلام في الشرق الأوسط. هناك حاجة إلى القيادة والحلول التوافقية. وحتى لا نحتاج إلى إعادة الإعمار مرة أخرى في المستقبل يجب أن يكون هناك تغيير حقيقي على أرض الواقع. حتى اتفاقات وقف إطلاق النار الأكثر استمرارا ليست بديلاً عن الأمن الحقيقي لإسرائيل، أو عن إقامة دولة مستقلة للفلسطينيين.

وسنجد صعوبة أكبر في تحقيق ذلك حينما يواصل الجانبان اتخاذ الإجراءات التي قد تكون شعبية سياسيا في الدوائر الانتخابية المحلية، ولكنها تأتي على حساب النهوض بقضية السلام. ونواصل حث جميع الأطراف على الامتناع عن مثل تلك الأعمال، بما في ذلك الخطوات الأحادية الجانب في الأمم المتحدة، والنشاط الاستيطاني الإسرائيلي والاستفزازات في جبل الهيكل/الحرم الشريف، حيث نحث جميع الأطراف على احترام الوضع الراهن للموقع المقدس.

ولا تزال الولايات المتحدة ملتزمة التزاما كاملا بالتوصل إلى اتفاق بشأن الوضع النهائي عن طريق المفاوضات بما يتيح للدولتين العيش جنبا إلى جنب في سلام وأمن. وهذا هو السبيل العملي الوحيد للمضي قدما، وإذا كان الطرفان على استعداد للسير عل ذلك الدرب، ويرغبان في العمل بتفان من أجل إرساء السلام، نحن على استعداد لتقديم الدعم لهما. معا يمكننا ويجب أن ندعم أولئك الذين يتخذون خطوات شجاعة لتعزيز منطقة الشرق الأوسط في هذه الأوقات المقلقة للغاية. تتوقف قضية السلام في المنطقة وكرامة شعوبها على ذلك.

**السير مارك لايل غرانت** (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية وممثلي إسرائيل وفلسطين على بيانيهما.

كان أحد المواضيع الحاضرة باستمرار في الكلمات التي استمعنا لها في المناقشة الرفيعة المستوى التي عقدتها الجمعية العامة في الشهر الماضي هو الشعور بالقلق البالغ حيال الحالة في الشرق الأوسط. ولا تزال أعمال العنف والنزاع في المنطقة تمثل للمجتمع الدولي العديد من التحديات – وهي تحديات يتحمل هذا المجلس المسؤولية عن التصدي لها.

ومثل الصراع في غزة في صيف هذا العام تذكرة كئيبة بالخسائر الهائلة التي ألحقها النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني بأرواح المدنيين العاديين. وعلى المجتمع الدولي أن يتصرف

بسرعة لمساعدة سكان غزة في العودة إلى الوقوف على أقدامهم وبدء العمل الجدي لإعادة الإعمار. ونرحب بالتبرع بمبلغ ٥,٤ مليارات دولار نحو إعادة إعمار غزة ونشيد بجهود مصر والنرويج لحشد الدعم الدولي لجهود إعادة الإعمار.

ولا بد أن تحظى الحالة الإنسانية في غزة بالأولوية العاجلة. وعلى الأطراف المضي قدما على وجه السرعة نحو تسريع جهود إعادة الإعمار، بما في ذلك بتنفيذ آليات الأمم المتحدة المتفق عليها مع السلطة الفلسطينية وإسرائيل، للسماح بإستيراد مواد البناء. كما يلزم إحراز تقدم سريع لتحسين إمكانية الحصول على الكهرباء والمياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي.

ويؤكد هذا الصراع، وهو الثالث في غزة خلال ستة أعوام، على أن العودة إلى الوضع الراهن غير مقبولة. فلماذا ينبغي أن ينفق المجتمع الدولي بلايين الدولارات لإعادة بناء غزة في حين لا يوجد أي ضمان لعدم تدميرها مرة أخرى في ظرف بضع سنين؟ ويجب إحراز تقدم سريع نحو التوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار يضع حدا لدوامة العنف ويعالج شواغل إسرائيل الأمنية المشروعة. وينبغي أن يُدعم وقف إطلاق النار بآلية للرصد الشامل والتحقق توفر ضمانات لكلا الجانبين. ومن الأهمية البالغة بمكان عودة السلطة الفلسطينية إلى غزة وإعادة الإدارة الفعالة والمتسمة بالمسؤولية والقادرة على تزويد السكان بالخدمات والأمن.

ولا يزال يساورنا قلق بالغ حيال تدهور الظروف على أرض الواقع في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وندين قرارات إسرائيل الأخيرة لتسريع خطط الاستيطان في مستوطنة جفعات هاماتوس والخطط الرامية إلى مصادرة الأرض الواقعة بالقرب من بيت لحم. ونشعر بالقلق العميق حيال قرار إسرائيلي للمضي قدما في مقترحات نقل السكان البدو من حول المنطقة E1 الحساسة. ونناشد حكومة إسرائيل تغيير المسار الآن والتراجع عن تنفيذ تلك الخطط.

كما نشعر بالقلق حيال التوترات في مجمع الحرم الشريف/جبل الهيكل في القدس في الأسابيع الأخيرة ونناشد إسرائيل والسلطات الأردنية العمل معا من أجل تحقيق استقرار الحالة.

ومن الواضح لنا أن أفضل سبيل لكي تعيش الأسر الإسرائيلية والفلسطينية على السواء بدون خوف من المزيد من أعمال العنف هو التوصل إلى اتفاق بشأن حل شامل عن طريق المفاوضات بدون تأخير. وستواصل المملكة المتحدة العمل بشكل وثيق مع الشركاء الدوليين بغية دعم الجهود الرامية إلى التوصل إلى حل عن طريق المفاوضات يحقق إقامة دولة فلسطينية مستقلة إلى جانب إسرائيل التي تنعم بالأمان والأمن. ونحث جميع الأطراف على اتخاذ الخيارات الصعبة المطلوبة لإحراز تقدم ذي مغزى.

لا نزال نشهد ارتكاب أعمال عنف مروعة في سوريا. ومع أن تحالفا دوليا يحاول إنقاذ مدينة كوباني من السقوط في أيدي تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، فإن نظام الأسد يواصل سياسته الدموية المتمثلة في شن هجمات عشوائية وعمليات قصف جوي على السكان المدنيين في سوريا، بما في ذلك حول حلب ودمشق.

وينبغي ألا يساورنا أي شك في أن نظام الأسد لا يمكن أن يكون جزءا من الحل للأزمة في سوريا. ويلزم تشكيل حكومة في دمشق تتمتع بالشرعية في أعين الشعب السوري والمصداقية مع المجتمع الدولي وتتخذ إجراء فعالا لمكافحة التطرف. وما دام الأسد باقيا في السلطة، لن يكون هناك سلام في سوريا. ونؤيد بشدة جهود الممثل الخاص للأمين العام ونناشد جميع الأطراف العمل صوب تحقيق عملية للانتقال السياسي بقيادة سورية.

وفي العراق، لا تزال الحالة الأمنية خطيرة للغاية، مع مواصلة تنظيم الدولة الإسلامية السيطرة على مساحات كبيرة من الأرض. وحقق التنظيم تقدما في محافظة الأنبار في الأيام الأخيرة، بما في ذلك السيطرة على مدينة هيت ومهاجمة الرمادي، عاصمة المحافظة. وسيستغرق تحرير هذه الأرض من تنظيم الدولة الإسلامية أشهرا وأعواما، وليس أياما وأسابيع. وستكون الآثار المروعة لتنظيم الدولة على الإدارة والأمن والمجتمع العراقي ملموسة لفترة أطول. ونشيد بالخطوات التي اتخذها رئيس الوزراء العبادي لتشكيل حكومة وحدة وطنية. وللمحافظة على سلامة الدولة العراقية، لا بد لحكومتها من الالتزام باتخاذ نهج أكثر شمولا نحو لامركزية السلطة وتحويلها إلى الطوائف العراقية ونحو قسمة أكثر إنصافا لثروات العراق من الموارد الطبيعية.

ومن الأهمية البالغة بمكان في الوقت الحالي أن تتحلى جميع الأطراف في العراق بالشجاعة لإقامة جسور التواصل فيما بينها، وعلى وجه الخصوص مخاطبة السكان السنة الذين يعيشون تحت سلطة النظام الوحشي لتنظيم الدولة الإسلامية، وفي بعض الحالات يذعنون له، والذين يجب إعادتهم إلى الصف السياسي إذا أُريد دحر تنظيم الدولة الإسلامية بصورة شاملة.

**السيدة قعوار** (الأردن): لقد حذر الأردن مرارا وبوضوح من تداعيات بقاء الأوضاع في الأراضي الفلسطينية المحتلة على ما هي عليه، ومن العواقب الوخيمة لحالة الجمود التي تكتنف جهود تحقيق السلام على أساس حل الدولتين. ولقد شهد العالم كيف أفضى كل ذلك إلى حلقات دموية من النزاع ذهب ضحيتها الآلاف من المدنيين الفلسطينيين. واليوم نجد أنفسنا مجددا، وبسبب الممارسات الإسرائيلية الأحادية الجانب وغير القانونية، على أعتاب مواجهات دموية أخرى تهدد الأبرياء وأمن المنطقة واستقرارها وتغذي مشاعر الإحباط واليأس.

إن ما تقوم به إسرائيل في الحرم الشريف من انتهاكات لقدسية المكان وتدنيس له قد ازدادت وتيرته بشكل مطرد عقب وقف إطلاق النار في قطاع غزة. وهو إن دل على شيء فإنما يدل على أن إسرائيل مصممة على استثارة واستفزاز العرب والمسلمين بكل الطرق والوسائل الممكنة. وهي تعلم علم اليقين أن الحرم القدسي الشريف خط أحمر لأكثر من ١,٥ بليون شخص في هذا العالم وهم لن يسكتوا على هذه الانتهاكات. فمن يريد السلام والأمن لبلده ومواطنيه لا يرتكب هذه الأفعال التي إذا ما استمرت ستضع إسرائيل في مواجهة مباشرة مع العالمين العربي والإسلامي.

لقد حذرنا المجلس في آذار/مارس الماضي من هذه الأفعال وبينا بشكل واضح عدم مشروعيتها ومخالفتها الصريحة لأحكام القانون الإنساني الدولي. فالقدس الشرقية أرض محتلة باعتراف المجتمع الدولي، وإسرائيل هي القوة القائمة بالاحتلال فيها، كما تعتبرها قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة وفتوى محكمة العدل الدولية في قضية الجدار العازل.

ولن تغير إجراءات إسرائيل الأحادية الجانب، بما في ذلك المتخذة في الحرم القدسي الشريف، من هذا الواقع شيئا. وعليه، فإن على إسرائيل أن تتوقف عن أعمالها الاستفزازية وسياستها المنهجية في محاولة فرض واقع جديد. إن احتجاز المصلين المسلمين ومنعهم من دخول الحرم والاعتداء عليهم وعلى موظفي الأوقاف وإهانتهم والسماح للمتطرفين السياسيين والدينيين الإسرائيليين، تحت حماية الشرطة الإسرائيلية، بتدنيس الحرم ستبقى كلها خروقات لأحكام القانون الإنساني الدولي، وبالأخص قواعد لاهاي لعام ١٩٠٧.

وعلى المجتمع الدولي عموما، ومجلس الأمن خصوصا، أن يتحمل مسؤولياته في العمل على وقف اعتداءات إسرائيل على الحرم الشريف، التي إذا ما استمرت ستؤدي إلى كارثة محققة تهدد الأمن والسلم الدوليين.

ومن منطلق الوصاية الأردنية الهاشمية التاريخية على المقدسات في القدس، والتي يتولاّها جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين، حفظه الله ورعاه، والدور الأردني الخاص في المقدسات الإسلامية، الذي اعترفت به إسرائيل بموجب المادة التاسعة لمعاهدة السلام، سيستمر الأردن في التصدّي للانتهاكات الإسرائيلية في الحرم القدسي الشريف، بكل السبُل، بما فيها السياسية والدبلوماسية والقانونية. وسيستمر في العمل للحفاظ على المسجد الأقصى المبارك وقُبّة الصخرة ورعايتهما والحيلولة دون المساس بهما. وأرجو أن تكون الرسالة واضحة للجميع، وإجابة للمشككين في مكانة الحرم القدسي الشريف لدى العرب والمسلمين عموماً، وللأردنيين والفلسطينيين خصوصاً.

إنَ قطاع غزة يشكل وحدة جغرافية واحدة متكاملة مع الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وهذه الوحدة الجغرافية الواحدة والمتكاملة، هي التي ستقوم عليها الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة الكاملة طبقاً لمرجعيات عملية السلام المعتمَدة، ومبادرة السلام العربية بكل عناصرها. وهنا، نرحب بانعقاد المؤتمر الهام حول فلسطين وإعادة إعمار قطاع غزة، الذي استضافته جمهورية مصر العربية الشقيقة. ونؤكد أنَّ الأردن، بتوجيهات من جلالة الملك عبد الله الثاني، مستمرٌّ في تقديم المساعدة والمساندة السياسية والإنسانية لأشقائنا الفلسطينيين في عموم الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيهم المرابطون من أبناء قطاع غزة. فنحن الأقرب للشعب الفلسطيني والأكثر تأثُّراً بما يصيبه. وقد عمل المستشفى الميداني الأردني في غزة على مدار الساعة على معالجة الجرحى، كما استقبلت المستشفيات الأردنية عدداً كبيراً من أبناء القطاع، الذين تعرَّضوا لإصابات بليغة خلال العدوان. وقامت الهيئة الهاشمية للإغاثة بتسيير المئات من قوافل المساعدات الإنسانية والطبية والإغاثية المستمرة للقطاع، وسترسل قريباً نحو ٢ ٠٠٠ بيت متنقِّل لأسر شُرِّدت بسبب العدوان الإسرائيلي الأخير.

ويؤكد الأردن على ضرورة أن يستجيب مجلس الأمن للحقوق الفلسطينية المشروعة في العيش بحرية وكرامة، وأن يضع إطاراً لإنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية. وهنا نؤكد أنَّ الضمانة الأساسية لعدم تكرار حلقات العنف الدموية تتمثَّل في تجسيد الحل القائم على وجود دولتين، عبْر استئناف المفاوضات الرامية إلى تجسيده دون إبطاء، وبحيث تكون هذه المفاوضات جادَّة ومنضبطة، ومحكومة بمعايير أداء وإطار زمني، ويواكبها امتناع كامل عن كل الإجراءات أحادية الجانب وغير القانونية أصلاً، التي قد تُعيق سير هذه المفاوضات، أو تقوِّضها أو تستهدف استباق نتائجها من خلال محاولات تغيير الأمر الواقع أو الأوضاع القانونية للأراضي الفلسطينية المحتلة كلها، بما فيها القدس الشرقية، أو تلك المستهدِفة للمقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس، وبخاصة الحرم القدسي الشريف، وفي القلب منه المسجد الأقصى المبارك.

ويؤكد الأردن على ضرورة الحل السياسي للأزمة في سوريا، بما يحقن الدماء ويحقق الانتقال السياسي بما ينسجم مع الطموحات المشروعة للشعب السوري، ويُعيد الأمن والاستقرار لسوريا، ويوفِّر البيئة اللازمة لعودة أبنائها النازحين إلى ديارهم. كما يقف الأردن إلى جانب العراق في سعيه نحو تحقيق أمنه واستقراره، والحفاظ على وحدة أراضيه، ويشجع جميع القوى السياسية العراقية على الانخراط في عملية سياسية شاملة، تُشركهم في عملية صُنع القرار، وتُعزِّز وحدة الشعب العراقي ووفاقه الوطني.

وأخيراً، إنَّنا في الأردن نعمل على محاصرة الإرهاب والمتطرفين ومن يناصرهم، وتجفيف مصادر تمويلهم، ونوظِّف كل طاقاتنا وإمكاناتنا للتصدّي لمخاطر التطرُّف والإرهاب، وبخاصة من خلال المبادرات التي تهدف إلى تعزيز الحوار بين الديانات والمذاهب والحضارات المختلفة، وشرح المفاهيم الحقيقية للدين الإسلامي الحنيف ورسالته السمحة العظيمة.

وأذكر في هذا الإطار رسالة عمّان وكلمة سواء والمؤتمرات العديدة في هذا المجال.

إننا معنيُّون مباشرة بدحر الفكر المتطرف بمظاهره وتنظيماته المختلفة. ونحن في طليعة الجهود الإقليمية والدولية لمحاربة الإرهاب والتصدي للتطرف، التي تمثِّل حماية المصالح الوطنية الأردنية العليا، انطلاقاً من موقفنا الواضح والصريح ضد الإرهاب الذي يستهدفنا، وسبق أن ارتكَب جرائم على أراضينا وضد مواطنينا.

**السيد تشوركين** (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): إننا نرحب بمشاركة الأمين العام في مناقشة اليوم المفتوحة وبتقريره عن زيارته إلى المنطقة. وربما حان الوقت لتنفيذ اقتراح روسيا قبل أربع سنوات بتشكيل بعثة تابعة لمجلس الأمن إلى فلسطين وإسرائيل. ولو أنَّه لم يتمَّ تعطيل هذه المبادرة آنذاك من قِبَل عضوٍ معيَّن في المجلس، فمن يدري أنه ربما لم يكن من الممكن تفادي طفرة العنف الحالية؟

لقد أصغينا باهتمام إلى البيانين اللذين ألقاهما ممثلا فلسطين وإسرائيل، ومن المؤسف، ولكن من غير المفاجئ، أنهما لم يُعطيا أية مؤشرات تبعث على الأمل. فالحالة الراهنة في الشرق الأوسط غير مؤاتية لإعادة إطلاق عملية السلام. وكما حدث غير مرة في العقد الماضي، فإنَّ المحادثات الإسرائيلية – الفلسطينية التي بدأت في السنة الماضية برعاية أمريكية وصلت إلى طريق مسدود. وإسرائيل تواصل مصادرة الأراضي الفلسطينية، مقلِّلة بالتالي فرص التوصُّل إلى حلٍّ عادل قائم على وجود دولتين. وتزداد الحالة سوءاً بتوسُّع المستوطنات في الضفة الغربية، ولا سيَّما في القدس الشرقية. والأحداث الأخيرة حول المسجد الأقصى مثيرة للقلق الشديد. وإننا نحثّ كلا الجانبين على ممارسة أقصى حدٍّ من ضبط النفس والامتناع عن الإجراءات أحادية الجانب بشأن مشكلة تمسُّ مشاعر ملايين المؤمنين في جميع أرجاء العالم.

وفي الوقت نفسه، يتعين علينا جميعاً أن نُدرك أنه ليس هناك بديل عن المفاوضات. والاتحاد الروسي يدعم الاتصالات غير المباشرة المستمرة بين الممثلين الفلسطينيين والإسرائيليين في القاهرة، حيث تؤدي مصر دوراً فعّالاً بهدف التوصُّل إلى اتفاق بشأن تنظيم الحالة حول غزة لأمد طويل. ونعتقد أنه في إطار اتصالات القاهرة، من الأساسي التوصل إلى تفاهم يستبعد أية عودة إلى التصعيد في المستقبل. ويساعد هذه المهمة استئناف المحادثات الفلسطينية – الإسرائيلية الكاملة بشأن مسائل الوضع النهائي للأراضي الفلسطينية.

إننا اليوم نركِّز على الآثار الإنسانية الخطيرة للمأساة المستمرّة في غزة. ونرحب بقرار تخصيص ٥,٤ بلايين دولار لاحتياجات قطاع إعادة الإعمار، الذي اتُّخِذ أثناء مؤتمر المانحين الدوليين في مصر في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر، الذي شاركت فيه روسيا أيضا. وإذا أريد للبُنى التحتية المدمَّرة في غزة أن يعاد بناؤها، فمن الأساسي مراعاة نظام وقف إطلاق النار بشكل صارم، وتنفيذ جميع الاتفاقات بشأن وصول السلع إلى المنطقة برعاية الأمم المتحدة.

ومن الحيوي في هذا الصدد أن تُبسَط سلطة حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية على الأرض الفلسطينية كاملة، بما فيها قطاع غزة. ذلك لأننا نرى أنه لا يوجد بديل عن الوحدة الفلسطينية. ولمواصلة المفاوضات، وبخاصة تنفيذ اتفاق سلام في نهاية المطاف، من الأساسي أن يكون هناك شريك في الجانب الفلسطيني يمثِّل مصالح المجتمع الفلسطيني كله، لا مصالح أجزائه المختلفة. وفي هذا الصدد، ندعم تجاوز الانقسام الفلسطيني الداخلي على أساس البرنامج السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية ومبادرة السلام العربية.

وعلى الرغم من جميع الصعوبات، يجب علينا ألاَّ نستسلم أبداً. وروسيا جاهزة للعمل بهدف التوصل إلى تسوية سلمية عبْر القنوات الثنائية والصيَغ متعددة الأطراف. ونعتقد أنَّه كان

من الخطأ عدم الاستخدام الكامل للمجموعة الرباعية للشرق الأوسط في السنوات القليلة الماضية.

ونؤيد دائما تفعيل المجموعة الرباعية وزيادة إشراكها في عملية تحقيق التسوية السلمية. ونحن مستعدون لإجراء مناقشات موضوعية خلال الاجتماع الخاص المقرر أن يعقده ممثلو المجموعة الرباعية في بروكسل بتاريخ ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر.

وفي ما يتعلق بمشروع القرار الذي أعدته فلسطين وقدّمه الأردن إلى مجلس الأمن، نود القول إن النص يشير إلى الأساس القانوني الدولي المعروف جيدا لتحقيق تسوية سلمية في الشرق الأوسط، ويؤكد على مسار التفاوض لتحقيق التسوية مع إسرائيل. وهذا النهج يحظى بدعمنا.

إن العمليات المتصفة بالعنف الجارية في منطقة الشرق الأوسط التي غالبا ما يشار إليها بالربيع العربي بعيدة كل البعد عن الاكتمال، ولكن المحاولات الرامية إلى استخلاص الدروس مما يحدث لا تقودنا سوى إلى نتيجة واحدة: لا يوجد بديل من تحقيق تسوية سلمية بعيدا عن العنف لأي حالة من حالات الأزمات. والحقائق الملموسة تظهر لنا بوضوح أنه كلما ازداد التدخل الخارجي في أي بلد عربي، أصبح التنبؤ بالعملية أكثر تعذّرا. ففي ليبيا، بعد ثلاث سنوات من القصف غير المشروع بالقنابل من جانب منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) والإطاحة بالقذافي، لم تشهد الحالة هناك إلا تدهورا. فالسلطات الليبية الشرعية لا تتمكن حتى من السيطرة على الوضع في عاصمتها، ناهيك عن بقية الأراضي الليبية.

والمثال الآخر هو سوريا. فعلى الرغم من عدم وجود تدخل عسكري مباشر فيها، يشنّ المتطرفون هجمات عدوانية للغاية على سلطات الحكومة الشرعية. وهذا ليس سرا. إنه يحدث بالترافق مع الدعم الكامل من الغرب للمعارضة السورية. والواقع أن الغرب وافق لفترة طويلة على أعمال الإرهابيين نظرا لأنهم شكلوا العمود الفقري لمعارضي الرئيس الأسد. ولكن هل جميع الغايات تبرر الوسائل؟ الأحداث الأخيرة في العراق التي شملت الأعمال الوحشية لما يسمى بالدولة الإسلامية تدفعنا إلى استذكار الغزو الأمريكي الرهيب في عام ٢٠٠٣. ففي ذلك الوقت، دمرت الولايات المتحدة هياكل الدولة، وأثارت صراعا طائفيا لم يتعاف البلد منه بعد.

وينبغي لمجلس الأمن أن ينظر في عقد جلسة لتبادل الأفكار بغية استخلاص الدروس من الربيع العربي، وإجراء تحليل متعمق لتدهور الحالة في الشرق الأوسط. ولعلّ ذلك يمنعنا من ارتكاب الأخطاء نفسها في المستقبل.

ويبدو اليوم أن شركاءنا الغربيين يرتكبون الأخطاء مرة أخرى، ويتعين على بلدان المنطقة أن تدفع ثمن هذه الأخطاء. إن جهود مكافحة الإرهاب ينبغي أن تبذل وفقا للقانون الدولي، وتحت إشراف مجلس الأمن، باعتباره الهيئة الرئيسية المسؤولة عن صون السلم والأمن الدوليين. بدلا من ذلك، نشهد الضربات الجوية على مواقع الدولة الإسلامية في الأراضي السورية دون موافقة حكومة سوريا. إن ما يسمى بالتحالف قد رفض التعاون مع دمشق وطهران، وهما حليفتان منطقيتان في الحرب ضد الإرهاب في المنطقة. ولعلّ الحملة ضد الدولة الاسلامية تكون أكثر نجاحا مع هذا الدعم.

وإزاء هذه الخلفية، من باب التناقض والمفارقة أن الولايات المتحدة وحلفاءها يقومون بتوفير الأسلحة لما يسمى بالمعارضة المعتدلة، بغية مساعدتها على الإطاحة بالرئيس الأسد. وشهدنا أكثر من مرة كيف أن ما يسمى بالمعارضة المعتدلة أصبحت متطرفة، ويصعب من ثم التمييز بينها وبين المزيد من المنظمات المتطرفة.

إن روسيا تواصل دعم العلاقات الحكومية الدولية البناءة مع سوريا والعراق ودول أخرى في المنطقة، وسنواصل الوفاء بالتزاماتنا الدولية، وبذل الجهود لتعزيز قدرة تلك الدول في محاولاتها الجريئة للتصدي للإرهابيين والمتطرفين الدوليين.

**السيد كوينلان** (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الأمين العام على إحاطته الاعلامية التي قدّمها في وقت سابق من هذا الصباح، والمراقب الفلسطيني والممثل الإسرائيلي على بيانيهما.

على غرارنا جميعا، رحبت أستراليا باتفاق وقف إطلاق النار الذي وضع حدا للصراع المدمر في غزة، ولكن على جميع الأطراف في هذا الاتفاق أن تنفّذ أحكامه بدقة. ولا بد لوقف اطلاق النار أن ينهي الهجمات بالصواريخ وقذائف الهاون على إسرائيل، ويمكّن من فتح المعابر الحدودية أمام المعونات الانسانية ومواد إعادة الإعمار الآتية إلى قطاع غزة، الأمر الذي ينبغي أن يشمل آلية فعالة للأمم المتحدة تقوم بالإشراف على ذلك. ونحن نشكر مصر والنرويج على تنظيم مؤتمر القاهرة لإعادة بناء غزة، ونلتزم بدعم هذه الجهود من خلال برنامجنا للتنمية.

لقد كان الصراع في غزة تذكرة قوية جدا بأن إسرائيل والفلسطينيين يجب أن يجددا جهودهما من أجل التوصل إلى حل يقوم على إنشاء دولتين. ولا بد لتشجيع هذه الجهود ودعمها أن يكونا موضع تركيز من المجتمع الدولي والمجلس. وينبغي لكلا الجانبين تجنّب أي إجراءات أحادية الجانب يمكنها أن تقوّض احتمالات العودة إلى المفاوضات، سواء مصادرة الأراضي في الضفة الغربية أو متابعة المبادرات الدولية التي تضع شروطا ولا تعترف بحق إسرائيل في العيش بأمان.

وفي العراق، انحدرت الفظائع التي ترتكبها الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) إلى أعماق جديدة من السفالة. إن هذا التنظيم ليس إسلاميا وليس دولة – وهذا الرأي يتشاطره زعماء دينيون مسلمون في جميع أنحاء العالم. إن هجماته الوحشية تجعل من المستحيل إنكار التهديد الشديد الذي تشكله داعش على المنطقة والعالم بأسره. إنها تعارض القيم الأساسية للمجتمع الدولي، واحساسنا المشترك بالإنسانية، ويدين بلدي بالذات، إلى جانب كل البلدان الأخرى، أعمالها الإرهابية إدانة مطلقة.

إن أستراليا ملتزمة بالقيام بدورها في مساعدة العراق والتحالف الدولي على محاربة داعش. فقد نشرنا، بموافقة الحكومة العراقية، طائرة أسترالية وأفرادا لتنفيذ مهمات فوق العراق. هذا بالإضافة إلى أصولنا الجوية التي تقوم فعلا بتوفير الدعم الإنساني واللوجستي للعراق. وسوف تنشر أستراليا أيضا مجموعة أفراد للعمليات الخاصة على أرض الواقع، بغية تقديم المشورة والمساعدة لقوات الأمن العراقية. وهذه التدابير تمثل ردا حكيما ومتناسبا على التهديد الذي يشكله هذا التنظيم القاتل. ونحث الدول الأعضاء الأخرى على إظهار دعمها لحكومة العبادي أثناء عملها لإعادة بناء العراق المستقر والمتماسك، والانضمام إلى الجهود التي تبذل ضد هذا العدو المشترك.

ولا يزال هناك الكثير الذي يمكننا القيام به للانتصار في هذه المعركة. فداعش تسعى إلى تعزيز صفوفها من خلال الاستنجاد بالأشخاص المعرّضين لخطر التطرف في بلدان أخرى، بما في ذلك أستراليا. وفي هذا السياق، إن التنفيذ الكامل من جميع الدول الأعضاء للقرار ٢١٧٨ (٢٠١٤) المعني بالمقاتلين الإرهابيين الأجانب، الذي اتخذناه في أيلول/سبتمبر، أمر بالغ الأهمية. وتتخذ حكومة بلدي بالذات تدابير تشريعية تجعل من الأسهل ملاحقة المقاتلين الأجانب، ومنع الأشخاص من مغادرة أستراليا للقتال في الصراعات الخارجية. ونقوم بتعزيز الانخراط في مكافحة الإرهاب مع شركائنا، بما في ذلك الجهود المبذولة للتصدي للخطر الذي يشكله المقاتلون الإرهابيون الأجانب، ونشجع الدول الأعضاء الأخرى على النظر في أن تتعاون بالمثل.

إن نظام الأسد مسؤول إلى حد كبير عن الفوضى والعنف اللذين ازدهرت داعش من خلالهما، وعن الصراع الذي يزعزع الاستقرار في المنطقة. ويجب أن يكون للشعب

السوري خيار أفضل من خيار المفاضلة بين نظام الأسد وداعش. وهناك اليوم أكثر من أي وقت مضى حاجة إلى عملية سياسية يمكنها أن تضع حدا للصراع، وأن يكون للسوريين رأي في مستقبلهم. ونحن نرحب بالجهود التي يبذلها المبعوث الخاص للأمين العام في سوريا، ستافان دي ميستورا، ونتطلع إلى إجراء مناقشات معه في المجلس قريبا. والتركيز المتجدد في المجلس على التوصل إلى حل سياسي في سوريا أمر طال انتظاره.

إننا نثني على العمل الممتاز الذي تقوم به في سوريا وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية في ظل أشد الظروف تحديا وصعوبة وخطورة. والقرار ٢١٦٥ (٢٠١٤) أدى إلى حدوث زيادة متواضعة ولكن ملحوظة في الأرقام التي توصلت إليها وكالات الأمم المتحدة، بيد أن الأزمة الإنسانية ما برحت تزداد سوءا. ومن الضروري إيلاء اهتمام وثيق بالتنسيق مع الآليات الموجودة المعدّة لتقديم المساعدات عبر الحدود، بغية الحصول على أقصى الاستفادة من التحسينات المعتمدة للحصول على هذه المساعدات.

وعلى الرغم من التحسينات الصغيرة المعتمدة، تواصل أطراف الصراع، لا سيما نظام الأسد والجماعات المتطرفة في سوريا، الاستخفاف بأحكام القرار ٢١٣٩ (٢٠١٤)، الذي اتخذناه بالإجماع في شباط/فبراير. ونشعر بالجزع إزاء الانتهاكات الخطيرة التي لا تزال ترتكب ضد حقوق الإنسان، بما في ذلك استهداف الأطفال على نطاق لم يسبق له مثيل. ويواصل نظام الأسد استخدام البراميل المتفجرة واستخدام الكلورين بصورة غير شرعية كسلاح في الهجمات على الأحياء المدنية المستهدفة، باعتبار ذلك استراتيجية عسكرية متعمدة.

وقد علق الأمين العام على ذلك صباح اليوم. وفي القرار ٢١٣٩ (٢٠١٤)، طالب المجلس بالإجماع بتوقف تلك الهجمات وكل القصف العشوائي. ويجب أن تكون هناك مساءلة عن الجرائم الدولية المروعة التي ترتكب في سوريا.

أخيراً، تلاحظ أستراليا تصاعد التهديدات الأمنية التي يواجهها لبنان، وتثني على جهود القوات المسلحة اللبنانية لمنع الهجمات الإرهابية والتصدي للمجموعات المسلحة، بما في ذلك تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وجبهة النصرة، وتوفير الأمن في بيئة تزداد صعوبة. وينبغي ألا تظل القوات المسلحة اللبنانية بدون قائد عام في هذه الأوقات العصيبة. ويتعين على الساسة في لبنان أن ينتخبوا رئيساً للجمهورية دون أي تأخير. فالأحداث بالقرب من عرسال، بما في ذلك استمرار احتجاز موظفين لبنانيين، تبين أن التهديدات التي يتعرض لها أمن لبنان حقيقية جداً. ونحث المجتمع الدولي، والمجلس هذا تحديداً، على مواصلة دعم لبنان لمواجهة التحديات المعقدة والمتزايدة، بما في ذلك عبء استضافة أكثر من ١,٢ مليون لاجئ سوري.

**السيد أوه جون** (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية وجهوده الدؤوبة لتحقيق مستقبل سلمي وآمن في الشرق الأوسط. والزيارة التي قام بها الأمين العام للمنطقة مؤخراً كانت مهمة بصورة خاصة، وجاءت في الوقت المناسب، حيث جددت اهتمام المجتمع الدولي بالأوضاع الملحة في غزة والتزامه بالسعي إلى حل سلمي للنزاع الإسرائيلي – الفلسطيني.

وفي هذا السياق، ترحب جمهورية كوريا بإنشاء آلية إعادة إعمار غزة برعاية الأمم المتحدة. ونرى أن هذا الاتفاق الثلاثي يقدم خطة متماسكة من شأنها أن تيسر للحكومة الفلسطينية قيادة جهود إعادة الإعمار، ومعالجة الشواغل الأمنية المشروعة لإسرائيل في نفس الوقت. وبينما تجلب مواد البناء التي تشتد الحاجة إليها في غزة، يتعين على الأطراف أن تسعى للبحث عن طرق لمنع حدوث دورة أخرى من الدمار في المستقبل.

وتشجعنا أيضا النتائج التي تمخض عنها مؤتمر المانحين لغزة، المعقود في القاهرة في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر. وقد تعهدت جمهورية كوريا بتقديم ١٢ مليون دولار كمساعدة للشعب الفلسطيني، سيتم تخصيص مليوني دولار منها لدعم تعافي غزة اقتصادياً. ونأمل أن يتم الوفاء بكل التعهدات المقطوعة على الفور للمساعدة في التخفيف من معاناة الشعب الفلسطيني.

ولكن، بالرغم من جهود إعادة البناء، لا تزال جمهورية كوريا تشعر بالقلق إزاء حالة عدم الاستقرار السائدة ودورة المعاناة المتكررة في تلك المنطقة. ونتفق مع الأمين العام بأن الوقت ليس في صالح السلام. فكلما طال أمد حالة انعدام الأمن الراهنة، سيكون الطريق إلى السلام الحقيقي أطول. وعزل غزة طويلاً لن تكون له آثار مدمرة على الحالة الاقتصادية والاجتماعية الراهنة فحسب، ولكن قد يفضي أيضاً إلى آثار أطول أمداً من حيث تزايد نزعة التطرف لدى الشباب. والوصول المحدود إلى الأغذية والأدوية والكهرباء، إلى جانب معدل البطالة الواضح، سيؤدي فحسب إلى استمرار تنامي التوجهات نحو التطرف والعنف. وهذا الأمر بالتأكيد ليس في صالح الأمن في إسرائيل أو السلام في المنطقة على المدى البعيد.

وهناك حاجة إلى مزيد من الجهود لبناء الأساس لسلام دائم ومستدام. وعلى الرغم من استمرار وقف إطلاق النار في غزة منذ آب/أغسطس، لا يمكن أن يكون ذلك هو الحل النهائي. ونحن نؤيد استمرار المحادثات التي ترعاها مصر بغرض معالجة القضايا العالقة والأسباب الجذرية للنزاع على السواء. وندعو كل الأطراف إلى احترام الاتفاقات السابقة والعودة إلى طاولة المفاوضات للعمل على وضع إطار صالح لحل النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني، وحل الدولتين في صميمه.

وفي هذا الإطار، نتطلع إلى اجتماع المجموعة الرباعية في بروكسل في وقت لاحق من هذا الأسبوع، ونأمل أن يتسنى تعبئة جهود الوساطة في هذا الوقت العصيب. ولأن أي إجراء أحادي من شأنه أن يعيق التقدم فحسب، فإننا نرفض التوسع الاستيطاني الذي أعلنت عنه إسرائيل مؤخراً. ويقلقنا أيضاً انعدام الأمن بشكل متزايد في الضفة الغربية والاشتباكات التي وقعت في الأماكن المقدسة في القدس. وندعو جميع الأطراف إلى الامتناع عن تأجيج المزيد من التوترات في الضفة الغربية وفي القدس الشرقية.

أما بالنسبة لسوريا، فإن جمهورية كوريا تشعر بالقلق إزاء مصير المدنيين الأكراد تحت حصار تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام في كوباني. فالنزوح الجماعي يجري بوتيرة غير مسبوقة، وكما ذكر المبعوث الخاص ستيفان دي ميستورا مؤخراً، فإن خطر حدوث مجازر وجرائم حرب وربما جرائم ضد الإنسانية واقعي تماماً. ونحث كل الجهات الفاعلة على اتخاذ الخطوات الضرورية لكفالة الحماية للمدنيين، بما في ذلك إمكانية تقليص القيود عبر الحدود.

ولا نزال نشعر بقلق شديد إزاء استمرار اعتداءات الحكومة السورية ضد شعبها. فاستخدام البراميل المتفجرة مستمر بالرغم من الحظر الصريح الذي فرضه المجلس على هذا النوع من الأسلحة بموجب القرار ٢١٣٩ (٢٠١٤). وعلاوة على ذلك، فإن ما انتهت إليه بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بشأن الاستخدام الممنهج والمتكرر للكلور كسلاح أمر يدعو للقلق الشديد. والسبيل الوحيد لإنهاء النزاع الدائر في سوريا هو من خلال استئناف المفاوضات والتوصل إلى حل سياسي. ونحن نؤيد الجهود الحالية للمبعوث الخاص دي ميستورا في هذا الصدد.

فيما يتعلق بلبنان، مازلنا نشعر بانزعاج بالغ إزاء تصاعد التوترات المرتبطة بطبيعتها بكل من الصراع الدائر في سوريا وتهديدات تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، التي تؤثر بشكل عميق على المجتمع اللبناني. والرهائن من القوات

المسلحة اللبنانية الذين تحتجزهم جبهة النصرة وتنظيم الدولة الإسلامية هم مصدر قلق بالغ، وكذلك السخط المتزايد ورد الفعل ضد اللاجئين السوريين في ذلك البلد. ونأمل أن ينتخب لبنان رئيسه القادم في أقرب وقت ممكن لكفالة الاستقرار السياسي الذي هو بأمس الحاجة إليه.

**السيد دولاتر** (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أشكر الأمين العام، السيد بان كي مون، على بيانه. وأنا أؤيد البيان الذي سيدلي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي. وسأتكلم بإيجاز عن عملية السلام الإسرائيلية – الفلسطينية والحالة في العراق وسوريا ولبنان، فضلاً عن الأزمة في ليبيا.

يجب إحياء حل الدولتين. ففي هذا الصيف، دمرت الحرب غزة مرة أخرى. تلك هي الأزمة الثالثة من نوعها خلال ست سنوات. بل إنها كانت أشد عنفاً مما كان عليه الحال في أعوام ٢٠٠٨-٢٠٠٩ و ٢٠١٢، وكانت عواقبها مأساوية – أكثر من ٢ ١٠٠ قتيل، بينهم مئات الأطفال؛ و ١١ ٠٠٠ جريح؛ ودمار غير مسبوق. ومؤتمر القاهرة سمح بالتعبير عن تضامن المجتمع الدولي إزاء فلسطين ودعمه لإعادة إعمار غزة، مع الإعلان عن تعبئة ٥,٤ بليون دولار لهذا الغرض. ونأمل أن تصرف تلك التعهدات فوراً.

مع ذلك، لا يمكننا أن نقبل بمشاركة لا نهاية لها في دورة الدمار وإعادة الإعمار، بينما لا يطالَب المسؤولون عن الدمار بأن يساهموا مالياً في إعادة الإعمار. فمن مسؤوليتنا أن نضع حداً لدوامة العنف تلك. وهذا الأمر يتطلب تخطي اتفاق وقف إطلاق النار المبرم في ٢٦ آب/أغسطس، الذي لا يوفر حلاً دائماً لغزة. واليوم، كما في عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٢، لم يُحل شيء حقاً. ومن المنتظر أن يستأنف الجانبان محادثاتهما في القاهرة قريباً. ونشجعهم على القيام بذلك دون تأخير. لا بد من إبرام اتفاق دائم بغية تحقيق الرفع الكامل للحصار والاستجابة للشواغل الأمنية المشروعة لإسرائيل على حد سواء.

ومع ذلك، فإن غزة لا تمثل سوى عرض من أعراض مشكلة أكبر، وهي: الطريق المسدود الذي وصلت إليه عملية السلام. يجب أن نكون واضحين؛ فإن الافتقار إلى أفق سياسي بالنسبة للفلسطينيين، والتهديد الكبير الذي يواجه الحل القائم على وجود دولتين أفضيا إلى مبادرة الرئيس عباس، التي أعلن عنها في الجمعية العامة (انظر A/69/PV.12). إن تسارع حركة الاستعمار في مناطق تتسم بحساسية خاصة مثل جفعات هاماتوس – الأمر الذي أدى إلى إنشاء مستوطنة جديدة في القدس الشرقية للمرة الأولى منذ أكثر من خمسة عشر عاما – يجعل نشوء دولة فلسطينية أكثر صعوبة على أرض الواقع يوما بعد يوم. وسوف نضطر إلى تحمل العواقب.

كما أن التوترات المتزايدة في الحرم القدسي الشريف تبعث على القلق الشديد أيضا. وتؤكد فرنسا من جديد التزامها بحرية الوصول إلى الأماكن المقدسة لجميع الأديان، وتشدد على أن أي طعن في الوضع القائم لتلك المواقع الرئيسية يمكن أن يحمل مخاطر من شأنها أن تتسبب في زعزعة الاستقرار بصورة كبيرة.

ومع ذلك، فإن أسس التوصل إلى حل للنزاع معروفة، وهي: دولة فلسطينية مستقلة وديمقراطية ومتصلة جغرافيا وذات سيادة، تعيش في سلام وأمن جنبا إلى جنب مع إسرائيل على أساس حدود عام ١٩٦٧، على أن تكون القدس عاصمة للدولتين.

وتؤمن فرنسا بإمكانية التوصل إلى تسوية نهائية، ولكن ليس لدينا وقت غير محدود لإيجاد حل دائم. لقد حان الوقت لتنفيذ حل الدولتين قبل فوات الأوان. وللقيام بذلك، يجب أن نوجد بشكل جماعي الوسائل التي تمكننا من تحقيق هذه الغاية. إننا بحاجة لأن نبدأ في التفكير بشأن وضع طريقة للتوصل إلى نتيجة، ليس فقط من أجل التفاوض. فعقد مفاوضات جديدة لن يؤدي إلى أي نتيجة ما لم تبدأ على أساس معايير واضحة وبرنامج عمل. ويذكرنا بذلك فشل المفاوضات المتعاقبة على

مدى السنوات العشرين الماضية. لقد آن الأوان لأن يتخذ مجلس الأمن إجراء للتمكن من وضع إطار للتفاوض. ويجب أن يلتزم الشركاء الدوليون بتقديم مزيد من الدعم لأطراف عملية التفاوض بشأن التوصل لتسوية شاملة ودائمة.

ويعد دور الولايات المتحدة الأمريكية حاسما ولا يزال محوريا. كما يتسم دور أوروبا وجامعة الدول العربية بنفس القدر من الأهمية؛ فقد قدم كلاهما مقترحات للتشجيع على إبرام اتفاق دائم، وفتح آفاق لتحقيق السلام الإقليمي. ويجب أن تكون أوروبا وشركاؤها الدوليون على استعداد للاستفادة مما لهم من تأثير على جميع الأطراف حتى يتسنى للمفاوضات أن تنجح.

ففي الواقع، لم يعد بوسعنا أن نقبل بمجرد المحاولة. لا بد أن ننجح. وفرنسا على استعداد الآن للإسهام في هذا الجهد الجماعي. وحتى إن لم نحقق تقدما سريعا وإن لم ننجح، لا بد لنا من الاعتراف بالدولة الفلسطينية في مرحلة ما.

إن المنطقة تواجه ظهور آفة الإرهاب على الصعيد الإقليمي الذي يمتد من العراق إلى لبنان عبر سوريا. وفي العراق، يستلزم الكفاح ضد داعش حشد المجتمع الدولي بصورة لم يسبق لها مثيل، جنبا إلى جنب مع الحكومة العراقية. أما الاستجابة فتقوم على ثلاث ركائز.

أولا، وجود استراتيجية سياسية دائمة لدعم السلطات العراقية فيما يتعلق بتحقيق المصالحة والوحدة الوطنية. لقد ازدهرت داعش نتيجة لضعف العراق، البلد الذي مزقته الانقسامات والنزاعات الطائفية. فحل الأزمة يجب أن يكون سياسيا في المقام الأول، متبعا طريق الإنصاف والمصالحة. وقد اكتمل تشكيل حكومة شاملة لجميع الأطراف بالقيام مؤخرا بتعيين وزيري الداخلية والدفاع، فضلا عن أداء وزراء أكراد لليمين. ويجب علينا أن نشجع ذلك النهج.

ثانيا، يجب توسيع نطاق المساعدة الإنسانية وجهود إعادة البناء.

ثالثا، يجب تنسيق مكافحة داعش فيما يتعلق بالدعم العسكري، ونضوب الموارد المالية، وإخماد نيران الشبكات الإرهابية. وفيما يتعلق بالدعم العسكري، فإن فرنسا تشارك في عمليات دعم النقل الجوي للقوات المسلحة العراقية وقوات البيشمركة. ونشجع جميع شركاءنا على الانضمام إلى ما نبذله من جهود.

وفي سوريا، فإن نظام بشار الأسد هو الذي تعمد تعزيز نمو داعش لسد الطريق أمام المعتدلين الذين يقاتلون الآن عنصرين وحشيين – النظام وداعش. ولا يتعين على سوريا الاختيار بين هذين العنصرين الوحشيين. والجرائم البشعة التي ترتكبها داعش ينبغي ألا تنسينا أن النظام السوري – الذي لا يزال يقصف السكان المدنيين بالقنابل يوميا – هو المسؤول الأول عن المأساة القائمة، التي خلفت ٢٠٠ ٠٠٠ قتيل. ومن ثم فهو يغذي التطرف وإقصاء شعبه ولا يمكن بأي شكل من الأشكال أن يمثل سوريا الغد.

وتستدعي الأزمة السورية نوعين من الاستجابة؛ فعلى المدى المتوسط، يتعين وجود استجابة سياسية للاحتياجات التي نتجت عن الأزمة. وستقدم فرنسا دعمها الكامل لمبادرات السيد ستافان دي ميستورا لاستئناف المفاوضات وتقديم استجابات دائمة للتطلعات المشروعة للشعب السوري. أما ما ينغي القيام به على أساس فوري، فيجب الحد من قدرات داعش، التي تتخذ من شرق سوريا قاعدة خلفية لها. وتؤيد فرنسا الضربات التي يوجهها التحالف ضد داعش. وتسهم فرنسا بنشاط في مكافحة الإرهاب في إطار تقاسم المهام. كما نواصل تقديم الدعم للمعارضة الديمقراطية في الائتلاف الوطني السوري، بقيادة هادي البحرة. هذا الدعم هو دعم سياسي ومالي ولوجستي، وسيظل هكذا.

أما في لبنان، فقد تفاقمت الحالة بصورة واضحة. فإن القتال من جانب مختلف الجماعات الإرهابية، بما في ذلك

داعش وجبهة النصرة، ضد الجيش اللبناني في آب/أغسطس الماضي في عرسال، يوضح مدى معاناة لبنان من تداعيات الأزمة في سوريا. ويجب علينا أن نبذل قصارى جهدنا من أجل وضع حد للهجمات ضد الجيش والمحاولات الرامية إلى زعزعة استقرار البلد. وتوفر سياسات ومبادئ النأي بالنفس الواردة في إعلان بعبدا الصادر في عام ٢٠١٢ (S/2012/477، المرفق) الإطار الذي يجب أن توافق عليه جميع القوات اللبنانية.

وهناك حاجة لحشد مجلس الأمن من أجل دعم لبنان في شواغل ثلاثة. أولا، يمثل انتخاب رئيس أمرا ملحا. أما البلدان التي يمكنها أن تؤثر على الجهات الفاعلة اللبنانية وحلفائها الإقليميين، فينبغي أن تدعو إلى انتخاب رئيس. ثانيا، ينبغي تعزيز الدعم المقدم للقوات المسلحة اللبنانية والتعجيل به في الأجلين القصير والمتوسط. وتعمل فرنسا عن كثب مع المملكة العربية السعودية لوضع الصيغة النهائية للمبادرة الرامية إلى تعزيز الجيش اللبناني. ثالثا، يجب تعزيز ما نقدمه من دعم اقتصادي ومالي من أجل تعزيز المؤسسات والبنى التحتية في لبنان. ومع وجود أعلى نسبة من اللاجئين بين سكان دولة في العالم، يجب أن يستفيد لبنان من تقاسم العبء.

وفي الختام، أود أن أتطرق بإيجاز إلى الحالة في ليبيا، التي تمثل مدعاة للقلق بالنسبة لنا. يجب أن يظل هذا المجلس متحدا وأن يستمر حشده من أجل التصدي للتحديين الرئيسيين في ليبيا.

أولا، التحول السياسي. حيث يجب أن يعترف الجميع بشرعية السلطات المنتخبة في ٢٥ حزيران/يونيه. وفي الوقت نفسه، فإن ذلك لا يعفي السلطات من إعداد نهج يشمل الجميع. ويعد التوصل لوقف إطلاق النار في ليبيا وإجراء حوار سياسي مفتوح وصادق، يركز على البحث عن اتفاق دائم، خطوات أولى نحو استعادة السلام. هذا هو التحدي الذي يواجه جهود الوساطة التي يبذلها الممثل الخاص للأمين العام، برناردينو ليون. ويجب على جميع الجهات الفاعلة الدولية أن تشجع الطرفين على المشاركة في ذلك الحوار بروح توافقية. وبالنسبة لنا، يجب أن نكون على استعداد لاستخدام الجزاءات الفردية بموجب القرار ٢١٧٤ (٢٠١٤) ضد أولئك الذين يعرضون السلام أو الاستقرار أو الأمن في ليبيا للخطر، أو الذين يعيقون نجاحها في عملية الانتقال السياسي.

أما التحدي الثاني الذي تواجهه ليبيا فهو الإرهاب. فوجود مختلف الجماعات الإرهابية في ليبيا لا يشكل خطرا كبيرا على المنطقة فحسب، بل على أوروبا أيضا، حيث إن ذلك يتيح للجماعات الإرهابية في منطقة الساحل إعادة بناء قواها، ولا سيما في مالي. وفي البلدان المجاورة، يجب التشجيع على وجود استراتيجية لاحتواء التهديد الإرهابي وكذلك الاتجار غير المشروع بالأسلحة.

**السيدة لوكاس** (لكسمبرغ) (تكلمت بالفرنسية): أشكر الأمين العام على العرض الذي قدمه، فضلا عن المراقب الدائم لدولة فلسطين، ونائب الممثل الدائم لإسرائيل على إحاطتيهما الإعلاميتين.

تؤيد لكسمبرغ تأييدا تاماً البيان الذي سيدلي به ممثل الاتحاد الأوروبي لاحقاً.

لقد قدم الأمين العام من فوره تقييما دامغا لخمسين يوما من الحرب في قطاع غزة، وهي الحرب الثالثة في مدة ست سنوات، التي تسببت في وقوع العديد من القتلى والجرحى، وتدمير حياة الكثيرين وكذلك تدمير الأحياء السكنية.

ونود أن نشكر مصر، التي أدت جهودها إلى التوصل لاتفاق وقف إطلاق النار المبرم في ٢٦ آب/أغسطس. فقد كانت الخطوة الأولى اللازمة لوقف أعمال القتال والمعاناة والإذلال. كما نرحب بالمؤتمر الذي عقد في القاهرة بشأن فلسطين، بعنوان ”إعادة إعمار غزة“، في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر، الذي نظمته كل من مصر والنرويج لدعم السلطة الفلسطينية. وتمكن وزير

الشؤون الخارجية والأوروبية من إعادة التأكيد على تضامن لكسمبرغ القوي مع الفلسطينيين، الأمر الذي يترجم إلى التزام مالي مستمر بحوالي ٧ ملايين يورو في السنة.

كما نرحب بتنفيذ الآلية التي وضعتها الأمم المتحدة، والسلطة الفلسطينية، وإسرائيل، وهي خطوة أخرى ضرورية لإعادة إعمار قطاع غزة. ولكننا نعلم جميعا أننا نحتاج إلى المضي أبعد من ذلك. فما من شعب يستطيع أن يعيش في ظل الظروف المفروضة على سكان غزة، المحاصرين بين جدران ثلاثة والبحر، وليسوا باقين على قيد الحياة إلاّ بفضل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى والمعونة الدولية. فيجب علينا أن نرفع الحصار الذي يخنق غزة واقتصادها.

إن الحرب في غزة تؤكد أن القتال أمر لا مفر منه في سياق الجمود السياسي، والكراهية، والفتنة. وقد شهدت عملية السلام طوال ٢٠ عاما ثلاث مراحل تكررت على التوالي: التحفيز، والركود، والفشل. كل دورة جديدة جلبت نصيبها من المعاناة. وحان الوقت الآن للتفكير خارج هذا السياق. لم يعد الوقت صالحا لتكرار العملية العقيمة نفسها من المفاوضات الدائمة التي لا تؤدي إلى أي مكان. ومسؤوليتنا أن نتعلم الدروس من الماضي.

لقد تكرر ذكر عناصر السلام العادل والدائم في الشرق الأوسط. ونحن جميعا نعرف شروط المعادلة؛ ليست هناك حاجة إلى تكرارها. الهدف واضح – دولة فلسطين المستقلة، والديمقراطية، والمتصلة الأطراف، والسيادية، تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل في سلام وأمان، استنادا إلى حدود ما قبل عام ١٩٦٧، وتكون القدس عاصمة الدولتين. ولقد حان الوقت لاتخاذ تدابير جريئة وملموسة بغية تنفيذ حل الدولتين قبل أن يتخذ آخرون تدابير جديدة تجعل هذا الحل مستحيلا.

وفي هذا السياق، تدين لكسمبرغ القرار الذي اتخذته السلطات الإسرائيلية مؤخرا بالموافقة على خطط لبناء ٢ ٦١٠ مساكن في غيفات هاماتوس. إن هذا القرار يهدد بصورة مباشرة الحل القائم على دولتين، وضرورة أن تكون القدس عاصمة لدولتي إسرائيل وفلسطين. وإذا جرى تنفيذ القرار، فذلك سيؤكد الشكوك التي تساورنا حيال التزام إسرائيل بالتوصل إلى حل تفاوضي مع الفلسطينيين. وتذكّر لكسمبرغ بأن المستوطنات غير قانونية بموجب القانون الدولي. ونحن ندعو إسرائيل إلى إلغاء هذا القرار، وبصورة أعم، إلى إنهاء الأنشطة الاستيطانية في القدس الشرقية والضفة الغربية بأكملها على الفور. وعلى غرار الاتحاد الأوروبي، لن تعترف لكسمبرغ بأي تغييرات في حدود عام ١٩٦٧ غير تلك التي يتفق عليها الطرفان. ويحدونا الأمل في أن يؤدي مجلس الأمن دورا بنّاء في تحقيق السلام، بغية تشجيع الجهود الرامية إلى الحفاظ على حل الدولتين وإنهاء الاحتلال، والعمل على تيسيرها. وبلدي على استعداد لدعم هذه الجهود.

ولا بد لي أن أذكر مأساة أخرى، وهي الصراع الذي ما فتئ يعصف بسوريا، ويقضي على سكانها المدنيين لأكثر من ثلاث سنوات ونصف سنة. فالأرقام ليست بحاجة إلى برهان – أكثر من ٠٠٠ ١٩١ سوري لقوا مصرعهم في ثلاث سنوات، بمن فيهم ما يزيد على ٠٠٠ ١٠ طفل؛ وهناك ١٠,٨ ملايين سوري، أكثر من نصفهم أطفال، في حاجة إلى مساعدات إنسانية عاجلة؛ وثمة ٤,٧ ملايين سوري محاصرون بالقتال في المناطق التي يصعب الوصول إليها؛ وأكثر من ٣ ملايين سوري أجبروا على مغادرة بلدهم؛ وما يزيد على مليون منهم لاجئون في لبنان، وهم يشكلون ثلث مجموع السكان في لبنان تقريبا. وفي مجرد أسابيع قليلة، فرّ ٠٠٠ ٢٠٠ مدني من مدينة كوباني ولجأوا إلى تركيا طلبا للحماية من الهيجان القاتل للدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش). وأرقام القتلى والمشردين هذه مذهلة، ولكنها لا تعبّر عن كل

المعاناة التي لحقت بالشعب السوري، وهي المعاناة التي يجب أن تؤثر في عمق الضمير الإنساني.

ولقد تمكّن مجلس الأمن من التعبئة بغية الاستجابة لحالات الطوارئ الإنسانية. فتمّ اتخاذ أول إجراء إيجابي بموجب القرار ٢١٦٥ (٢٠١٤)، الذي اتخذه المجلس قبل ثلاثة أشهر، لتقديم المساعدة الإنسانية عبر الحدود السورية – الأردنية والسورية – التركية، وعبر خطوط الصراع. ومع ذلك، تستمر أطراف الصراع، ولا سيما السلطات السورية، في تجاهل المطالب الواردة في القرار ٢١٣٩ (٢٠١٤). فتتواصل بلا هوادة الهجمات ضد المدنيين، والمدارس والمستشفيات، وأعمال القصف بالبراميل المتفجرة، والحرمان من المساعدة الإنسانية، واستخدام التجويع كسلاح للحرب. وما زالت هناك عقبات إدارية تحول دون إيصال المساعدات الإنسانية. ومعاناة الشعب السوري لن تخف وطأةً باتخاذ أنصاف التدابير، وإصدار التأشيرات بوتيرة بطيئة جدا، ولا بالموافقة على عدد قليل من المنظمات غير الحكومية الوطنية الاضافية. ونطالب بأن تتخذ الأطراف، ولا سيما السلطات السورية، تدابير ملموسة لتنفيذ القرارين ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) تنفيذا كاملا. وهذا الأمر أكثر إلحاحا لأن الشعب السوري سيواجه قريبا فصل الشتاء الرابع منذ بدء الصراع.

ونأمل أن ييسّر التقدم المحرز على الجبهة الإنسانية مهمة الذين يسعون إلى حل سياسي، وهو الحل الوحيد الممكن للصراع. وكما قالت وكيلة الأمين العام فاليري آموس يوم أمس، إننا بحاجة ماسة إلى حل سياسي. وهذا الحل ينطوي على عملية انتقالية سياسية تستجيب للتطلعات المشروعة للشعب السوري، تماشيا مع بيان جنيف (S/2012/522، المرفق) الصادر في حزيران/يونيه ٢٠١٢. وفي هذا الصدد، نؤيد الجهود التي يبذلها المبعوث الخاص لسوريا، السيد ستافان دي ميستورا، في سبيل استئناف المحادثات على المستوى السياسي.

ويساور لكسمبرغ قلق عميق من النتائج التي توصلت إليها بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، ونُشرت في ١٠ أيلول/سبتمبر. ومن الراسخ الآن أن ثمة مادة كيميائية سامة، وهي الكلورين على وجه التحديد، كانت تستخدم بصورة منتظمة ومتكررة كسلاح ضد قرى في شمال سوريا. وأثبتت أقوال الشهود الواردة في التقرير وجود رابط بين هذه الهجمات بالكلورين واستخدام طائرات الهليكوبتر. ولا تمتلك طائرات الهليكوبتر في سوريا سوى القوات المسلحة السورية.

قبل عام، ومع اتخاذ القرار ٢١١٨ (٢٠١٣)، كان هدفنا واضحا. فقد تمثل في التأكد من عدم تكرار الجرائم المرتكبة باستخدام الأسلحة الكيميائية مرة أخرى في سوريا. وفي رأينا، ينبغي لمجلس الأمن ألاّ يتسامح إزاء الانتهاكات للقرار ٢١١٨ (٢٠١٣)، التي يتم تجاهلها في صمت.

واليوم، لا يسعنا بعد الآن أن نكون مترددين أو مماطلين في مواجهة جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية في سوريا، سواء التي ترتكبها السلطات السورية أو التي يرتكبها المتطرفون أو الجماعات الإرهابية، وأهمها الدولة الإسلامية في العراق والشام. فتلك الجماعة، التي هي ليست دولة وليست إسلامية، تدنس الإسلام وتسعى جاهدة لمجرد ترسيخ سلطتها المرعبة، والعمل على تجذّرها في سوريا والعراق، وزعزعة استقرار المنطقة بأكملها. والتقدّم الذي تحرزه الدولة الاسلامية يجعل أكثر إلحاحا وضرورة قيام المجتمع الدولي بتقديم الدعم للبلدان التي تعاني من آثار الصراع السوري – الأردن والعراق ولبنان. ونحن نشجع الزعماء السياسيين في لبنان على انتخاب رئيس يمكنه الاستمرار في تنفيذ سياسة النأي بالنفس عن الصراع.

ويؤيد بلدي تأييدا كاملا التدابير المتخذة لمواجهة إرهابيي الدولة الاسلامية في العراق والشام، وجبهة النصرة، وتنظيم القاعدة والتابعين لها، من خلال قطع قنوات التمويل عنها في

سبيل منع التطرف، ووقف تدفق المقاتلين الإرهابين الأجانب. ويمكننا أن نفعل ذلك في إطار القرارين ٢١٧٠ (٢٠١٤) و ٢١٧٨ (٢٠١٤). وإلى جانب الإجراءات التي اتخذت على الصعيد السياسي والاقتصادي والعسكري والإنساني، من الأهمية بمكان مضاعفة الجهود الرامية إلى مكافحة الإفلات من العقاب، أيا كان المسؤول عن الجرائم المرتكبة. والمهم على الأقل أن نعطي بصيصا من الأمل لأقرباء ضحايا الصراع السوري، والضحايا الذين تدق أعناقهم الدولة الاسلامية وغيرها من الجماعات الإرهابية؛ الأمل في أن تتحقق العدالة في نهاية المطاف؛ الأمل في أن يتم تقديم مرتكبي الجرائم البشعة في سوريا والعراق إلى العدالة عن الأعمال الرهيبة التي اقترفوها.

ونرى أن المحكمة الجنائية الدولية يجب أن تضطلع بدور رئيسي في رعاية ذلك الأمل في تحقيق العدالة.

**السيد شريف** (تشاد) (تكلم بالفرنسية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر لكم، السيدة الرئيسة، على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. كما أود أن أشكر الأمين العام السيد بان كي – مون على إحاطته الإعلامية. وأود أن أشيد بالتزامه الشخصي، لا سيما مهمته الأخيرة إلى المنطقة، وعلى وجه الخصوص، إلى غزة، مما مكنه من تقييم الحالة على الأرض والوقوف على حجم الخسائر البشرية والأضرار المادية التي عاني منها الشعب الفلسطيني خلال العمليات العسكرية التي شنتها إسرائيل مؤخرا.

وسيركز بياني على قضية فلسطين. ويعرب بلدي عن تقديره لعقد مؤتمر إعادة إعمار غزة في القاهرة في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر، ويرحب بالالتزامات التي أعلنتها الجهات المانحة بالمساهمة في إعادة بناء غزة وفي الجهود الإنمائية بها.

بيد أن، بلدي يعتقد أن الوقت قد حان ليتحمل المجتمع الدولي المسؤولية ويضع ضمانات للتأكد من ألا يمسي العدوان الإسرائيلي على غزة ظاهرة متكررة كل سنتين أو ثلاث سنوات، الأمر الذي يهدد جميع جهود السلام المبذولة ويبدد الموارد المالية الهائلة المخصصة لإعادة إعمار غزة. ومن ذلك المنظور، يبدو أنه من الأهمية البالغة بمكان – في رأينا – أن نخرج من تلك الحلقة المفرغة ونضع حدا لدوامة العنف المستمرة، وبالتالي نخلف وراءنا حلقة لاستمرار البناء وإعادة الإعمار.

وعلاوة على ذلك، يجب ألا نغفل عن أن المشكلة الفلسطينية لا تقتصر على العدوان على غزة. ومن الواضح أنه من المهم للغاية إنهاء الحصار وحماية سكان غزة من جميع أشكال العدوان. ومع ذلك، لا بد في المقام الأول، من وضع حد للاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، الذي استمر لفترة طويلة للغاية، والذي يبدو أنه لا يلوح في الأفق حل قابل للاستمرار أو دائم له.

وبالرغم من المعايير المعروفة للغاية للتوصل إلى حل، تواصل إسرائيل عرقلة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وتمنع الحل القائم على وجود دولتين بالاستخفاف بقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وبالتزاماتها الدولية الأخرى.

وفيما يتعلق بالاضطرابات في الشرق الأوسط، لا سيما المناطق الساخنة ومآزق النزاعات المسلحة التي تشجع التطرف والإرهاب، فإن هذه الحالات غير مقبولة وخطيرة للغاية على السواء. ونشجب حقيقة أن سنوات طويلة من المفاوضات بين الإسرائيليين والفلسطينيين لم تسفر عن أي نتائج ملموسة.

وفي ذلك السياق، لا بد من إجراء تغيير في الاستراتيجية واستكشاف خيارات أخرى. وتقع المسؤولية على عاتق المجتمع الدولي في أن يعيد إسرائيل إلى رشدها من أجل أن تتخلى عن تعنتها بالقبول بحل سياسي تفاوضي يؤدي إلى تحقيق رؤية قيام دولتين مستقلتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧. وفي حال غياب ذلك، سيتعين على المجتمع الدولي الاعتراف بدولة فلسطين

في نهاية المطاف، وبالتالي كفالة حماية الشعب الفلسطيني حتى في ظل الاحتلال، على أساس احترام القانون الدولي.

وفي ذلك السياق، تحدد المبادرة الجديدة التي أطلقها السيد محمود عباس، رئيس السلطة الفلسطينية، بدعم جامعة الدول العربية، تاريخاً لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي وإقامة دولة فلسطينية على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧. وهي تستحق اهتمام المجتمع الدولي الكامل.

وفي هذا الصدد، نحيي اعتماد برلمان المملكة المتحدة قرارا يدعو الحكومة إلى الاعتراف بدولة فلسطين. كما نشيد بقرار السويد الشجاع بالاعتراف بدولة فلسطين. وتمثل تلك المواقف، بغض النظر عن طابعها الرمزي العميق، خطوة في الاتجاه الصحيح لوضع حد للظلم التاريخي الذي يتعرض له الشعب الفلسطيني يوميا على مدى ستة عقود.

ونشعر بالقلق العميق إزاء الأعمال التي اضطلعت بها مؤخرا قوات الاحتلال الإسرائيلية وجماعات المستوطنين المتطرفة في ساحة المسجد الأقصى وشن هجمات تدنس المواقع المقدسة والاعتداء بوحشية على المصلين الذين تكبدوا مشاق الطريق لأداء الصلاة في المسجد. وهذه الأعمال استفزازات – بل حتى هجمات – ضد مشاعر العالم الإسلامي وتهدد بتقويض جهود السلام.

كما ندين سياسة الاستيطان وتدمير منازل الفلسطينيين وجميع الأعمال التعسفية التي ارتكبت ضد السكان الفلسطينيين.

وفي ذلك الصدد، تعتقد تشاد أن الأعمال العدوانية التي ارتكبتها إسرائيل ضد السكان المدنيين الفلسطينيين في قطاع غزة، وتشريد السلطات الإسرائيلية للمدنيين ونقلهم، وتدمير ممتلكات المدنيين وجميع أعمال العقاب الجماعي تمثل انتهاكات جسيمة للقانون الإنساني الدولي ولحقوق الإنسان.

وفي الختام، أود أن أشدد مرة أخرى على أنه يجب على المجتمع الدولي أن يخرج عن صمته، وأن يتحمل المسؤولية التاريخية والأخلاقية بالنظر في جميع الخيارات الممكنة وممارسة الضغط اللازم على الأطراف لضمان استئناف عملية السلام من أجل وضع حد لمعاناة الشعب الفلسطيني وتمكينه من ممارسة حقه في إقامة دولة مستقلة وقابلة للحياة وذات سيادة. كما يشكل ذلك خارطة الطريق لتسوية الصراعات الأخرى في الشرق الأوسط.

**الرئيسة** (تكلمت بالإسبانية): قبل إعطاء الكلمة للمتكلم التالي، سآخذ دقيقة للإدلاء بملاحظة عرضية لأشير إلى أنه في بعض الأحيان يكون لدينا انطباع بأننا في مجلس الأمن لا يمكننا القيام بما نتمكن من القيام به في أي مكان آخر. وإذا كان بوسعنا إغلاق هواتفنا المحمولة في دور السينما والمسارح، أود أن أطلب إلى المشاركين، احتراما للموضوع الذي ننظر فيه وللمتكلمين الذين يتحدثون، ضبط هواتفهم المحمولة على الوضع الصامت.

**السيد باروس ميليت** (شيلي) (تكلم بالإسبانية): نود أن نشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه المناقشة المفتوحة. كما نقدر حضور الأمين العام ونشكره على جهوده الدؤوبة لدعم الحوار بين الفلسطينيين والإسرائيليين. وتنادي شيلي بإحلال السلام بين الشعبين والحل القائم على وجود الدولتين. ولذلك، اعترفنا بدولة فلسطين في عام ٢٠١١، بما في ذلك من أجل دعم المفاوضات.

في إطار الصراع الأخير في غزة، أدان بلدي مرارا عمليات إطلاق حماس للصواريخ والاستخدام غير المتناسب للقوة من جانب إسرائيل في المناطق المكتظة بالسكان مما أدى إلى وفاة مئات المدنيين الأبرياء. ولذلك، طلب بلدي إجراء مشاورات مع سفير إسرائيل أثناء الصراع وقدم مساهمات مالية عن طريق وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. كما نواصل المشاركة في برنامج التعاون الثنائي لمنطقة أمريكا اللاتينية.

إنَّ شيلي ترحب بدور الوسيط الذي تؤديه مصر، فضلاً عن وقف إطلاق النار الذي اتُّفِق عليه في القاهرة في ٢٦ آب/أغسطس. ولكن كما ذُكِر، لا يمكن لوقف إطلاق النار أن يعني عودة إلى الوضع السابق، غير المقبول والذي يشكل تربة خصبة للعنف. وعلى المجتمع الدولي أن يدعم إعادة البدء المُلِحَّة للمفاوضات. وبالإضافة إلى ذلك، يتحمَّل الأطراف مسؤولية التحرك نحو تفاهم متبادل والامتناع عن اتخاذ قرارات تقوِّض الحوار. وفي هذا السياق، يجب أن تتوقف تهديدات حركة حماس والجماعات المتطرفة الأخرى ضد السكان المدنيين الإسرائيليين. وعلى إسرائيل أن توقف بناء المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة وترفع الحصار المفروض على غزة.

وميثاق الأمم المتحدة واضح في المهمات التي يوكلها إلى مجلس الأمن. ومهمَّتنا هي أن نتكلم جهراً عن هذه المسألة، وأن نعزل بالتالي أولئك الذين يؤيدون مواقف المتطرفين. وللمجموعة الرباعية دور تؤديه في حلِّ النزاع، كما قُلنا في الماضي. وشيلي تتمنَّى السلام لكلا الشعبين. وبهذه الروح، ينظِّم بلدي اجتماعاً دولياً مع شخصيات إسرائيلية وفلسطينية بارزة، سيُعقَد في عاصمتنا في تشرين الثاني/نوفمبر، للمضي قدُماً بالحوار والتفاهم.

وفي ما يتعلق بالمشاكل التي تؤثر على لبنان والآثار الجانبية الناجمة عن النزاع السوري، نوافق على الملاحظات التي أدلى بها مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في آخر اجتماع لمجموعة الدعم الدولية للبنان. إنها ليست أزمة إنسانية فحسب، بل أزمة تنمية واستقرار. وعلى القادة السياسيين اللبنانيين العودة إلى الحوار، مع التركيز على الوحدة الوطنية. ومن الأساسي اتباع مبدأ النأي بالنفس الذي أرساه إعلان بعبدا، وعلى الميليشيات اللبنانية، بما فيها تلك التي لديها أهداف سياسية، أن تمتنع عن المشاركة في النزاع السوري. ولن يحلَّ سلام في لبنان ما دام النزاع قائماً في سوريا.

إننا نستنكر حقيقة أنَّه في هذا النزاع الأخير عنف متواصل من جميع الأطراف الفاعلة ضد السكان المدنيين. ونُعرب عن قلقنا إزاء آثاره على المرأة، التي اتخذت شكل العنف الجنسي والإعدامات التعسُّفية، فضلاً عن الاعتداءات المستمرة على الأطفال، بما يشمل استخدامهم جنوداً.

ويثير قلقنا تقدم تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، وهجومه على مدينة كوباني، الذي شرَّد آلاف الأشخاص. ونضيف قلقنا أيضا إلى القلق الذي أعربت عنه وكيلة الأمين العام للشؤون الإنسانية إزاء حالة الأشخاص الذين لا يزالون محاصَرين في كوباني دون إمكانية الوصول إلى المساعدة الإنسانية.

أخيراً، نشجِّع الجهود المتواصلة التي يبذلها المبعوث الخاص للأمين العام إلى سوريا للتوسُّط بين الأطراف الفاعلة السورية والإقليمية لكسر الجمود وإيجاد مخرج سياسي. وعلى الرغم من الصعوبات الماثلة أمامنا، علينا أن نثابر، لأنَّ تلك هي الطريقة الوحيدة لإنهاء الحالة المأساوية في المنطقة.

**السيد غاساما** (رواندا) (تكلم بالإنكليزية): أودّ أن أبدأ بالإعراب عن تقديري لمعالي الأمين العام بان كي – مون على إحاطته الإعلامية الشاملة بشأن التطورات الأخيرة في الشرق الأوسط. وإنني أشكر كلاًّ من السفير رياض منصور، المراقب الدائم عن دولة فلسطين ذات مركز المراقب، والسيد ديفيد رويت، ممثل إسرائيل، على ملاحظاتهما.

إنّ الحالة العامة في الشرق الأوسط لا تزال هشة. والحالة الراهنة في أجزاء عديدة من المنطقة غير مستدام، لأنه قد يؤدي إلى دوَّامة من العنف والإرهاب والتدمير عبْر منطقة الشرق الأوسط. لذا، ينبغي للأطراف والمتحاربين أن يفهموا أنه لا يمكن بأيّ شكل من الأشكال أن يكون هناك أيُّ حلٍّ عسكري في المنطقة. بل ينبغي لهم بدل ذلك أن يقدموا التزاماً جدّياً بالسعي إلى المحادثات السياسية أو استئنافها بغية إيجاد

حلول سلمية لجميع المسائل الخلافية داخل بلدان المنطقة وفي ما بينها.

وعلى صعيد النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني، من المهم للقيادة في تلّ أبيب ورام الله، بدعم من أصحاب المصلحة مثل الولايات المتحدة والمجموعة الرباعية وجامعة الدول العربية، الحفاظ على زخم المحادثات الهادفة إلى تحقيق حل قائم على وجود دولتين لشعبين يعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن. وينبغي للطرفين بذل جهود إضافية لاستئناف مفاوضات مباشرة وحقيقية مع الامتناع عن جميع الإجراءات الاستفزازية التي من شأنها عرقلة العملية الحالية. وفي هذا الصدد، تعتقد رواندا أنّه يجب التفاوض بشأن الحل المستدام للمسائل المتبقية بنيّة حسنة، وأنّ أيّ إجراء أحادي الجانب قد يزيد الحالة الراهنة تعقيداً.

وفي ما يتعلق بغزة، تبقى الحالة الإنسانية سبباً للقلق. ورواندا ترحب بنتيجة مؤتمر المانحين في القاهرة لإعادة إعمار قطاع غزة، الذي عُقِد في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر. وإننا نُحيّي حكومتَي النرويج ومصر على استضافتهما المشترَكة بنجاح للمؤتمر، الذي حقّق أكثر ممّا كان متوقّعاً. ونأمل للتعهدات التي قُطِعت في القاهرة أن تُنفَّذ قريباً ويكون لها تأثير ميداني ملموس. وإننا نغتنم هذه الفرصة لندعو المانحين الآخرين والشركاء الدوليين إلى الانضمام للجهد الدولي لإعادة بناء غزة.

وفي السياق نفسه، نرحب بالاتفاق الثلاثي الأخير بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية والأمم المتحدة لتمكينها من العمل في القطاع على النطاق المطلوب، بإشراك القطاع الخاص في غزة وإعطاء دور ريادي للسلطة الفلسطينية في جهود إعادة الإعمار، على أمل ألاّ تُحول مواد البناء عن غرضها المدني. وعلاوة على ذلك، ندعو الأطراف إلى مواصلة التمسُّك بالالتزامات الواردة في اتفاق وقف إطلاق النار في غزة، الذي رعته مصر في آب/أغسطس من هذه السنة. ونعتقد أنّ تنفيذاً مطّرداً للالتزامات سيتيح استعادة سُبُل معيشة الناس في غزة، لكنّ الأهم هو أنه سيوفر الثقة والأجواء السياسية اللازمة للتوصل إلى حلٍّ أوسع ومستدام للقضية الفلسطينية.

وفي ما يتعلق بسوريا، من المؤسف أنّ المواجهة العسكرية تتصاعد إلى مستويات خطيرة، وأنّ نزاع السنوات الثلاث ونصف السنة قد أزهق أرواح أكثر من ٠٠٠ ١٩٠ شخص، مع ١٠,٨ مليون شخص في حاجة ماسّة إلى المساعدة الإنسانية. وإذ نتطلع إلى الإحاطة الإعلامية للمجلس، من قِبَل المبعوث الخاص ستافان دي ميستورا، التي تُركِّز على المسارات الممكنة لإنهاء النزاع في سوريا، نؤكد دعوتنا جميع الأطراف المعنية إلى استئناف محادثات جنيف الثانية للسلام، التي تشكّل السبيل الممكن الوحيد لإنهاء الأزمة السياسية وتداعياتها المأساوية في الأمن وحقوق الإنسان والمجال الإنساني.

لكن من الواضح أنّه لا ينبغي أبداً توخّي إجراء محادثات سياسية مع قوى إرهابية و/أو ضالاعة في عمليات إبادة جماعية. وفي هذا السياق، تؤكد رواندا دعمها الثابت للقتال الدائر ضد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، الذي يرتكب فظائع جماعية بحقّ المدنيين، ويقطع رؤوس الصحفيين والعاملين في المجال الإنساني، ويضطهد الأقليات الدينية، بما يشمل المسيحيين والإيزيديين. ونعتقد أنه من المهم لمجلس الأمن، الذي دأب على الإجماع دائماً في مكافحته الإرهاب – وآخرها في القرارين ٢١٧٠ (٢٠١٤) و ٢١٧٨ (٢٠١٤)– أن يدعم التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة، والهادف إلى إضعاف هذا التنظيم وهزيمته في نهاية المطاف.

وينبغي أن تكون المعركة لإنقاذ سكان مدينة كوباني السورية من الإبادة الوحشية، والتي تستمر حتى هذه اللحظة، تأكيدا مجددا لمسؤوليتنا الجماعية عن الحماية.

ولا تزال الحالة في لبنان متأثرة بشكل حاد بالنزاع في سوريا، مع القصف عبر الحدود وتهريب الأسلحة وزيادة

تدفقات اللاجئين. وأدت مشاركة الجماعات المسلحة اللبنانية المختلفة في النزاع السوري، وانتهاكها لسياسة الحكومة اللبنانية للنأي بالنفس، إلى زيادة حدة التوترات، مما قاد إلى وقوع أعمال عنف طائفي، ولا سيما على طول الحدود اللبنانية – السورية والتي أودت بحياة المدنيين وشهدت اختطاف أفراد القوات المسلحة اللبنانية.

ونشيد بالقوات المسلحة اللبنانية على احتوائها للتهديدات المحدقة بأمن البلد واستقراره، ونكرر دعوتنا جميع الأطراف في لبنان إلى مواصلة التقيد بإعلان بعبدا وسياسة لبنان للنأي بالنفس.

وفي السياق نفسه، ترحب رواندا أيضا بإعلان تقديم المساعدة الجديدة للجيش اللبناني وتشجع على تقديم المزيد من المساعدة في المجالات التي تحظى بالأولوية. ومع ذلك، تعرب رواندا عن قلقها حيال استمرار منصب الرئاسة شاغرا لأكثر من أربعة أشهر حتى الآن، مما يزيد ضعف البلد في مواجهة التحديات الأمنية والاقتصادية والإنسانية المتصاعدة. ونعرب عن تقديرنا لجهود رئيس الوزراء سلام وحكومته في كفالة الاستقرار في البلد. ونأمل أن تتغلب الأطراف في لبنان، بدعم بلدان المنطقة، على خلافاتها وأن تضع حدا لهذا المأزق الدستوري.

وفي الختام، أود أن أشير إلى أنه من أجل تسوية جميع النزاعات والأزمات في الشرق الأوسط، يشكل العزم الحقيقي والدعم الثابت من الجهات التي لديها تأثير حقيقي على الأطراف شرطين لازمين لإحراز أي تقدم أو اختراق. ولذلك، من الأهمية البالغة بمكان أن تظل الدول الإقليمية ودول العالم ملتزمة ومنسقة لكي تكفل تحقيق السلام الدائم في الشرق الأوسط.

**السيد ليو جيايي** (الصين) (تكلم بالصينية): أشكر الأمين العام بان كي – مون على إحاطته الإعلامية وأقدر جهوده الدؤوبة لتعزيز عملية السلام في الشرق الأوسط.

استمعت الصين بعناية إلى البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا فلسطين وإسرائيل. وتشعر الصين بقلق بالغ من الحالة بين فلسطين وإسرائيل ومن محنة الشعب الفلسطيني. ويحزننا سقوط عدد كبير من الضحايا من جراء النزاع في غزة، بما في ذلك الخسائر بين المدنيين والنساء والأطفال على وجه الخصوص. وندين بشدة الاستخدام العشوائي للقوة أو الإجراءات التي تسبب وقوع خسائر بين المدنيين الأبرياء.

وبالرغم من وقف إطلاق النار في غزة، فإن الحالة على أرض الواقع لا تزال هشة، والحالة الإنسانية مثيرة للانزعاج. وسيتطلب تغيير الحالة بصورة نهائية من فلسطين وإسرائيل العمل بالترافق مع بقية المجتمع الدولي. مرة أخرى، تبين النزاعات المتكررة بين فلسطين وإسرائيل في غزة أن حالة الجمود في محادثات السلام متجهة نحو تفاقم التوتر وجر كلا الطرفين إلى دوامة الرد على العنف بالعنف. وهي أيضا تذكرة أخرى للمجتمع الدولي بأن محادثات السلام هي المخرج الوحيد لقضية الشرق الأوسط.

ونأمل أن تتمسك فلسطين وإسرائيل بالخيار الاستراتيجي لمحادثات السلام وأن تغتنما الفرصة التي يتيحها وقف إطلاق النار لاستئناف المفاوضات الموضوعية والمضي بها قدما، بغية تحقيق تسوية مبكرة لقضية فلسطين تؤدي في نهاية المطاف إلى إنشاء دولة فلسطين المستقلة التي تتمتع بالسيادة الكاملة على أساس حدود عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية.

وتعيش فلسطين وإسرائيل جنبا إلى جنب باعتبارهما جارتين. وبالتالي سيتطلب إحلال السلام بينهما إبداء حسن النية من كلا الجانبين. ونناشد إسرائيل وضع حد لبناء المستوطنات في الأراضي المحتلة، وإطلاق سراح السجناء في أقرب وقت ممكن، ورفع الحصار المفروض على غزة، وتهيئة الظروف اللازمة لاستئناف محادثات السلام. ونأمل أن تقوم الفصائل الفلسطينية بتعزيز وحدتها والعمل معا دعما لحكومة الوفاق الوطني.

وفي غضون ذلك، ينبغي معالجة الشواغل المشروعة لإسرائيل. وينبغي لفلسطين وإسرائيل كلتيهما التمتع بالسلام والأمن والمحافظة عليهما. وفي الوقت الحالي ثمة حاجة ماسة إلى إعادة بناء غزة، ومن دواعي سرور الصين النتائج الإيجابية لمؤتمر القاهرة الأخير بشأن إعادة الإعمار في غزة. ونأمل أن يفي المجتمع الدولي بالتزاماته بشكل فوري. كما يحدونا الأمل في أن تتعاون إسرائيل بفعالية مع جهود المجتمع الدولي لتقديم الإغاثة بغية التمكين من إيصال الإغاثة إلى شعب فلسطين بصورة سريعة وسلسة.

إن قضية فلسطين إحدى القضايا التي يتعرض فيها للخطر السلام والأمن الدوليان. وعلى مجلس الأمن أن يتحمل مسؤوليته وأن يضطلع بدوره على النحو المطلوب. وينبغي أن يدفع فلسطين وإسرائيل نحو المحافظة على وقف إطلاق النار القائم لكي يتسنى حماية أمان وأمن حياة المدنيين وممتلكاتهم، وأن يضغط أيضا لإحراز تقدم بشأن قضية فلسطين. ونرحب بمشروع قرار مجلس الأمن الذي وزعته مؤخرا الدول العربية لدعم الإجراء الذي يقوم مجلس الأمن باتخاذه بغية الرد الإيجابي عل الطلب المعقول الذي قدمته فلسطين والدول العربية الأخرى.

والصين داعم قوي ووسيط صادق من أجل تحقيق السلام بين فلسطين وإسرائيل. وما فتئت الصين تضغط من أجل استئناف محادثات السلام بين فلسطين وإسرائيل، بما في ذلك اقتراح النقاط الخمس للسلام الذي قُدم بعد وقت قصير من اندلاع أعمال العنف مؤخرا. كما قدمنا مرتين المساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ نقدا لشعب غزة. ونحن على استعداد للانضمام إلى بقية المجتمع الدولي في مسعى متواصل وحثيث لتحقيق السلام بين فلسطين وإسرائيل بغية صون السلام والاستقرار الإقليميين في الشرق الأوسط.

**السيدة أووغو** (نيجيريا) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر الأمين العام لا على إحاطته الإعلامية فحسب، بل بشكل خاص على جهوده الثابتة والراسخة الرامية إلى تحقيق السلام والأمن في الشرق الأوسط.

وستركز تعليقاتي على ثلاث مسائل هي، تحديدا، القضية الفلسطينية وسوريا ولبنان.

وفيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، نشير إلى أن كلا الطرفين يتقيدان ببنود اتفاق وقف إطلاق النار المؤرخ ٢٦ آب/أغسطس. وأتاح ذلك فرصة كافية للمجتمع الدولي لتركيز اهتمامه على إعادة الإعمار الذي تمس الحاجة إليه في غزة. ونرحب بعقد مؤتمر المانحين في القاهرة في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر، الذي تولت رئاسته المشتركة مصر والنرويج، بغية تمويل إعادة الإعمار. ونشيد بقيادة الأمم المتحدة على دورها في الوساطة للتوصل إلى اتفاق بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية لتوفير إطار لمسعى إعادة الإعمار.

ومع أننا نولي اهتماما وثيقا لإعادة الإعمار في غزة، فإن علينا ألا نتغاضى إطلاقا عن ضرورة المضي قدما بعملية السلام بطريقة حازمة للغاية. ويجب أن نغتنم كل فرصة، وأعتقد أنه ينبغي ينظر إلى وقف إطلاق النار الحالي باعتباره يمثل فرصة لكلا الجانبين لبدء المفاوضات المعطلة. ونحن على اقتناع بأن الحوار لا يزال الوسيلة العملية الوحيدة لتسوية قضية فلسطين.

يجب على الطرفين الإصغاء إلى المناشدات الحسنة النية لمختلف أصحاب المصلحة، من أجل استئناف المفاوضات المباشرة بدون المزيد من التأخير. ويجب استكمال هذا الحوار من خلال اتخاذ إجراءات ملموسة للتدليل على صدق الطرفين. كما ينبغي أن يتمشى هذا الحوار مع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومبادئ مؤتمر مدريد، وخريطة طريق المجموعة الرباعية، ومبادرة السلام العربية المقدمة خلال عام ٢٠٠٢. إننا نكرر دعمنا لحل الدولتين، مع عيش إسرائيل وفلسطين جنبا إلى جنب في سلام وأمن.

وفيما يتعلق بسوريا، فإننا نرحب بالاستكمال الناجح لعمل البعثة المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة للقضاء على برنامج الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية. وقد تم حتى الآن تدمير مواد الأسلحة الكيميائية السورية المعلنة في مرافق مخصصة خارج البلد. ويشكل التقدم المحرز فيما يخص إنجاز تلك العملية الحساسة معلما هاما في تنفيذ قرار المجلس ٢١١٨ (٢٠١٣). ونقر بتعاون الحكومة السورية مع البعثة المشتركة، فضلا عن جهود الدول الأعضاء التي ساهمت بموارد مالية ومادية لمساعدة البعثة.

ومع التقدم المطرد المسجل على مسار الأسلحة الكيميائية في سوريا، يجب على المجلس الآن تركيز اهتمامه على البحث عن سبل وقف أعمال العنف، بل والتوصل إلى تسوية سياسية. وفي هذا الصدد، فإننا نتطلع إلى مشاركة المجلس مع المبعوث الخاص السيد ستيفان دي ميستورا، من أجل تقييم كيفية المضي قدما بإحياء محادثات السلام المتوقفة. ونحث أطراف النزاع في سوريا على إلقاء أسلحتها، وتبني الحوار والتفاوض في إطار بيان جنيف (S/2012/522، المرفق) الصادر في حزيران/يونيه ٢٠١٢. ليس ثمة حل عسكري للصراع في سوريا.

وفيما يتعلق بلبنان، فإننا نشعر بقلق عميق جراء التحدي الذي يشكله وجود ميليشيات مسلحة على أمن البلد وسيادته. ويبدو أنه لا يوجد مؤشر على إحراز تقدم في اتجاه نزع سلاح الميليشيات وتفكيكها، على النحو المطلوب في القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤). إن الميليشيات المسلحة بحكم طبيعتها تضعف السلطة الشرعية للدولة وتعزز أجواء الفوضى. وليس لها مكان في نظام حكم ديمقراطي، ويغذي وجودها بالفعل التوترات الطائفية. إن نيجيريا ترغب في رؤية نزع أسلحة جميع الميليشيات التي تنشط في لبنان وتفكيكها، وذلك تمشيا مع التزاماتها المترتبة عليها بموجب اتفاق الطائف لعام ١٩٨٩. وطالما استمرت الميليشيات في العمل بدون عوائق في لبنان، سيظل السلام والاستقرار وسيادة البلد محفوفة بالمخاطر.

إننا نحث القادة السياسيين في لبنان على إظهار الإرادة السياسية اللازمة للخروج من المأزق الناجم عن عدم القدرة على التوصل إلى توافق آراء بشأن اختيار رئيس لملء الفراغ الحاصل منذ انتهاء ولاية الرئيس سليمان خلال شهر أيار/مايو. وباعتبار الرئاسة إحدى السلطات الرئيسية الثلاث في المؤسسة السياسية في لبنان، فإنها تعد عنصرا حاسما في معادلة السلطة في البلد. وسوف يساعد التوصل إلى توافق آراء مبكر بشأن اختيار خلف للرئيس سليمان، إلى حد كبير، على تثبيت الاستقرار في لبنان.

**السيدة ياكوبوني** (ليتوانيا) (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم سيدتي الرئيسة على عقد هذه المناقشة المفتوحة، وأود أيضا أن أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية.

إن ليتوانيا تؤيد البيان الذي سيُلقى بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

لقد بلغت موجة أعمال التطرف العنيفة نطاقا غير مسبوق. حيث استخدم تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وباقي الجماعات الإرهابية، بكل وقاحة الدين، من أجل السيطرة على الأراضي والموارد الاقتصادية الحيوية. وهاجمت بوحشية وقتلت وطردت كل الذين لا يقبلون قواعدها ومعتقداتها. وخطفت واغتصبت وباعت واشترت النساء والأطفال بعد استعبادهم. وهي تستهدف الأقليات وتذبح المنتمين إليها. ولا تمكن معالجة ما يمثل حقا تهديدا عشوائيا عالميا سوى استجابة متسقة ومنسقة. ويجب علينا جميعا أن نعمل معا لتفكيك وتدمير تنظيم الدولة الإسلامية وأمثاله، من خلال العمل جنبا إلى جنب مع البلدان المتضررة من هذا الوباء ودعما للسكان المحليين.

إننا ندعو إلى التنفيذ الدقيق والشامل للقرارين الأخيرين ٢١٧٠ (٢٠١٤) و ٢١٧٨ (٢٠١٤). ويجب حرمان داعش، والجماعات الإرهابية الأخرى في المنطقة من أن تكون لها ملاذات آمنة. وتعطيل جميع قنوات تمويلها وتسليحها وتجنيدها. ويتعين على نحو ملح معالجة العوامل المؤدية إلى التطرف والمظالم التي تؤدي إلى دعم هذه الجماعات الإرهابية.

وتفاقم ظاهرة المقاتلين الأجانب التهديد، بإضافة بعد جديد له. فقد سافر الآلاف من الخارج لتأجيج الصراعات. ولا علاقة لهم بالمجتمعات المحلية، وأصبحوا أيضا أدوات لارتكاب أبشع وأحط الأعمال الإرهابية. إن لدى مجلس الأمن أداتين قويتين تحت تصرفه: اللجنة المنشأة عملاً بالقرارين ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) بشأن تنظيم القاعدة وما يرتبط به من أفراد وكيانات، واللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) بشأن مكافحة الإرهاب. وقد أسندت لكلتيهما مهام استراتيجية وعملية، في إطار ولايتهما، لمعالجة تلك الآفة. إننا نتطلع إلى تحديثات منتظمة عن عملهما في هذا الصدد.

لقد كان العراق أكثر المناطق تضررا من هجمات داعش. والحكومة المنتخبة حديثا في العراق بحاجة إلى تعزيز ودعم الجهود الرامية إلى إرساء عملية ذات مصداقية للمصالحة، والتغلب على الطائفية والانقسام الماضيين. كما يجب تعلم الدروس من أخطاء القادة السابقين بسرعة. ليس هناك وقت نضيعه. إن الحالة الإنسانية مترديه. ونحن نشجع جميع أطراف التراع على ضمان المرور الآمن وبدون عوائق للمدنيين الفارين من أعمال العنف، والوصول الآمن للأطراف الفاعلة الإنسانية إلى جميع السكان المتضررين.

لقد أصبح القتال الشرس على كوباني رمزا للمقاومة، ولكنه يذكرنا أيضا برفض الحكومة السورية التصدي لداعش. وفي مواجهة توسع داعش، يواصل الأسد محاربة شعبه، وليس الإرهاب. وتظل الحالة الإنسانية في سوريا وحولها، والعنف الشديد والانتهاكات الخطيرة للقواعد الأساسية للقانون الإنساني الدولي من جانب جميع أطراف التراع تشكل مصدر قلق بالغ بالنسبة لنا. ولا يزال الحرمان من الوصول، والتجويع كأسلوب من أساليب الحرب، واستخدام الأسلحة الكيميائية واستمرار تفجير المناطق المدنية باستخدام البراميل المتفجرة جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. ويجب علينا ضمان مساءلة جميع مقترفي تلك الجرائم. ونلاحظ في نفس الوقت أنه بدون إجراء مفاوضات سياسية شاملة تعالج على وجه السرعة جميع تطلعات ومظالم كل الشعب السوري المشروعة سيستمر تدهور الحالة. إننا نؤيد تأييدا كاملا الجهود التي يبذلها المبعوث الخاص للأمم المتحدة السيد ستيفان دي ميستورا، ونتطلع إلى الإحاطة الإعلامية التي سيقدمها أمام المجلس.

ولا يزال لبنان، يتأثر بشكل متزايد أيضا، جراء الحالة التي تسود المنطقة. وذكّرت الهجمات التي شهدتها منطقة عرسال خلال شهر آب/أغسطس بالتهديد الذي يلوح في الأفق فيما يخص توسع التطرف في ذلك البلد. إن المؤسسات الديمقراطية القوية، ضرورية لمقاومة ذلك التهديد، الذي يؤثر على التوازن الهش بين الطوائف في لبنان. إننا نعرب عن دعمنا الكامل للبنان، بما في ذلك قواته المسلحة، وندعو جميع الأطراف إلى وضع خلافاتها جانبا، وانتخاب رئيس جديد على وجه السرعة. ويجب أن يملأ الفراغ السياسي، من أجل تعزيز صمود في لبنان في وجه التحديات الهائلة التي يواجهها.

ويشكل استخدام الحوثيين للقوة في اليمن، متجاهلين لنتائج مؤتمر الحوار الوطني، واتفاق السلم والشراكة الوطنية، ضربة كبيرة لعملية الانتقال السلمي في اليمن. ويجب أن يتوقف احتلال المباني المدنية والحكومية. كما يجب تسليم المعدات العسكرية الثقيلة إلى الحكومة. ويتعين الحفاظ على وحدة اليمن وسلامته الإقليمية، كما ينبغي لجميع القوى السياسية

الوحدة وراء الإصلاحات الاقتصادية الحاسمة، حيث أن المزيد من التشرذم سيهدد بقاء دولة اليمن. وينبغي للمجلس ألا يتردد في استخدام الأدوات المتاحة له بموجب القرار ٢١٤٠ (٢٠١٤)، وفرض جزاءات على الذين يقفون وراء محاولات تقويض السلام والأمن والاستقرار في اليمن.

وبالانتقال إلى قضية الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، فإننا نشيد بمصر والنرويج على عقدهما مؤتمرا حول إعادة إعمار غزة. ودعونا نأمل أن تكون هذه هي المرة الأخيرة التي يتم فيها دعوة المجتمع الدولي إلى إعادة بناء غزة. ولا يمكن العودة إلى الوضع السابق. إننا بحاجة إلى رؤية تغيير جوهري ودائم في قطاع غزة، في إطار حل الدولتين. كما يجب على السلطة الفلسطينية تحمل مسؤولياتها الكاملة في قطاع غزة. ومما يشجعنا الجلسة التي عقدها مجلس الوزراء الفلسطيني مؤخرا في غزة. وشكل التفاهم الذي جرى التوصل إليه في ٢٥ أيلول/سبتمبر خطوة إيجابية ينبغي تنفيذها على وجه السرعة وبشكل كامل.

يتعين على حكومة إسرائيل أن ترفع القيود المفروضة على التنمية الاجتماعية – الاقتصادية في قطاع غزة، خاصة في مجال التنقل والعبور. ونرحب باعتماد الاتفاق الثلاثي بشأن آلية إعادة الإعمار. وفي الوقت نفسه، فإننا نظل قلقين إزاء التوترات الأخيرة في الضفة الغربية والقدس الشرقية، بما في ذلك في مجمع جبل الهيكل والحرم الشريف، وهجوم ”دفع الثمن“ الذي تعرض له أحد المساجد في الضفة الغربية. والقرار الإسرائيلي بالموافقة على خطة نشاط استيطاني جديد في منطقة غيفعات هماتوس هو تطور مقلق آخر. وندعو كل الأطراف إلى الامتناع عن أي إجراءات من شأنها زيادة التوتر والعودة للنزاع المفتوح مرة أخرى. وندعو حكومة إسرائيل إلى وضع حد لسياستها الاستيطانية في القدس الشرقية والضفة الغربية. كما ندعو القيادة الفلسطينية إلى استخدام وضعها في الأمم المتحدة بشكل بناء.

ختاماً، فإن استئناف مفاوضات السلام بمصداقية هو السبيل الوحيد الذي يمكن أن يؤدي إلى حل دائم. ويظل هدفنا النهائي هو حل الدولتين، حيث تعيش دولة إسرائيل ودولة فلسطين مستقلة وديمقراطية ومتواصلة جغرافياً وذات سيادة وقابلة للحياة جنباً إلى جنب في سلام وأمن، وباعتراف متبادل. وليتوانيا ملتزمة تماماً بالعمل من أجل تلك الغاية.

**الرئيسة** (تكلمت بالإنكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي الوطنية كممثلة للأرجنتين.

أشكر الأمين العام على مشاركته في هذه المناقشة المفتوحة. وأشكر المراقب الدائم عن دولة فلسطين على بيانه. كما أشكر ممثل إسرائيل.

في البداية، سأتطرق بإيجاز للحالة في كل من سوريا والعراق، قبل أن أنتقل إلى النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني، وهو محور التركيز في مناقشاتنا الفصلية.

في حين يتركز انتباه العالم على الحملة العسكرية ضد الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، فقد بدا من المؤسف أن الجهود الرامية للتوصل إلى حل سياسي للأزمة السورية تراجعت إلى المركز الثاني أو حتى الثالث. ومن ثم، يجب ألا يغيب عن بالنا أن توسع الدولة الإسلامية ورسوخها وانتشار العنف الطائفي في أنحاء المنطقة هو نتيجة للعسكرة الطويلة الأمد والمنفلتة للنزاع السوري، الذي تعود جذوره إلى عجز الجهات الفاعلة المحلية والإقليمية والدولية عن تسوية خلافاتها بالوسائل السلمية وعدم رغبتها في ذلك.

لذلك، وكما هو الحال في العراق تماماً، فإن تشكيل حكومة جديدة وشاملة يمثل عنصراً أساسياً في الاستراتيجية الرامية إلى المساعدة في وقف انتشار التطرف، وبالتالي، يتعين أن يكون حل النزاع في سوريا بالوسائل السلمية في مقدمة أولويات المجتمع الدولي. فبدون تحقيق سلام في سوريا،

لن يكون هناك سلام في المنطقة وستستمر الدولة الإسلامية والجماعات المتطرفة الأخرى في التوسع.

ولهذا، نأمل أن نتمكن من بدء العمل قريباً مع المبعوث الخاص الجديد، السيد دي ميستورا، للبدء في بلورة الإجماع الضروري لاتخاذ إجراءات فعالة من جانب مجلس الأمن. وفي الوقت نفسه، نغتنم هذه الفرصة لنؤكد مطالبتنا بضرورة أن يراعى في كل عمل لمكافحة تنظيم الدولة الإسلامية أن يتم في إطار احترام القانون الدولي وحقوق الإنسان، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، والالتزام بأعلى المعايير لحماية المدنيين.

وفيما يتعلق بالنزاع الإسرائيلي – الفلسطيني، وفي ١٢ تشرين الأول/أكتوبر، أضافت الأرجنتين مساهمتها في الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لإعادة إعمار غزة. فبعد ٥٠ يوماً من العنف الشديد والخراب الذي لم يسبق له مثيل، أضحت إعادة بناء غزة وتلبية الاحتياجات الماسة للضحايا ضرورة إنسانية وسياسية وأخلاقية. تلك مهمة عاجلة. وتعاون جميع أصحاب المصلحة المعنيين بقيادة حكومة التوافق الوطني الفلسطينية سيكون أساسياً لترجمة الوعود إلى نتائج ملموسة.

وبينما تبدأ أعمال إعادة الإعمار، ويستمر العمل في عمليات إعادة البناء التي بدأت في سنوات سابقة، من الضروري أن نضع في الاعتبار الرسالة التي ترددت أصداؤها بقوة في القاهرة: يجب أن نضع حداً لتلك الحلقة المدمرة من خلال إيجاد حل دائم يتجاوز مجرد المساعدة القصيرة الأجل التي تترك الأسباب الكامنة وراء العنف قائمة. شعب غزة لا يحتاج إلى المساعدة الإنسانية فحسب. شعب غزة لا يحتاج إلى الأسمنت والطوب والخشب فقط. وما يحتاجه في نهاية المطاف هو الحرية. لذلك، يجب أن تقترن إعادة الإعمار بعملية تغيير سياسي حقيقي لإنهاء ٤٧ عاماً من الاحتلال غير المشروع، وإلا فإننا نتطوع باستمرارنا في إدارة النزاع قبولاً بمغالطة مؤداها أنه مع توفر الموارد الكافية، يمكن أن يكون الاحتلال أكثر كرامة. ولا يخطئن أحد، فذلك من قبيل المستحيل! الكرامة والاحتلال مفهومان متعارضان تماماً.

ولذلك، نرى من الضروري أن نبذل من الجهد أكثر مما بذلنا حتى الآن. لا تكفي إدانة الاستخدام المفرط للقوة من جانب إسرائيل أو إطلاق الصواريخ من قبل حماس؛ أو الفزع لقتل المدنيين؛ أو العويل لرؤية النساء والأطفال يقتلون؛ أو التأكيد مراراً وتكراراً على أن بناء المستوطنات غير مشروع ويعرقل السلام؛ أو التعبير عن قلقنا العميق إزاء الإفلات من العقاب الذي يتمتع به المستوطنون المتطرفون وأعمال التحريض والعنف التي يقومون بها في الأماكن المقدسة في القدس. هذا ليس كافياً. لدينا من هذا الخطاب الإنشائي المتكرر ما يكفي. وقبل كل شيء، يكفي ما لدينا من هذا العنف الذي لا حاجة لنا به.

وعلى مدار السنوات العشرين الماضية، استخدم مختلف الصيغ التفاوضية والمبادرات وفشلت جميعها. وبدلاً من حل النزاع، استدام الوضع القائم على حساب حقوق الشعب الفلسطيني. غير أن تلك السنوات العشرين لم تكن غير مجدية؛ فقد بلورت داخل المجتمع الدولي مجموعة من المبادئ والمحددات التي ترسم ملامح حل الدولتين، كما ورد في القرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة. ولا بد من إحراز تقدم في تنفيذه قبل فوات الأوان. ونرى أن على مجلس الأمن أن يتحمل مسؤولياته السياسية والمؤسسية، بوصفه طرفاً رئيسياً في هذه المهمة من خلال المساعدة على تهيئة الظروف الضرورية المؤاتية لتحقيق ذلك.

وهذا هو سبب تأييدنا لكل المقترحات المتضمنة للعناصر التي تحظى بقبول الأغلبية الساحقة من المجتمع الدولي لحل النزاع، والتي تستند إلى القانون الدولي وتستلهم العدالة، وتسعى لتحقيق الاستقلال الكامل لفلسطين، وضمان حق

إسرائيل في العيش في سلام وأمن، وسنواصل دعم تلك المقترحات. وانطلاقاً من هذا المنظور، عقدنا العزم وأيدنا منذ البداية المبادرة التي أطلقها الرئيس عباس وأقرتها جامعة الدول العربية وتدعو مجلس الأمن إلى اعتماد قرار يشتمل على محددات وأهداف وآجال نهائية واضحة لإنهاء الاحتلال.

في واقع الأمر، وبذريعة وجوب توفير الحماية لعملية السلام،

ما فتئ مجلس الأمن يوافق ضمنا منذ فترة طويلة على الممارسات التي تقوض بالفعل الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وهي أحد الأهداف الرئيسية للمفاوضات.

ونحن لسنا سذّجا. وفي حين يمكن تحقيق السلام بين عشية وضحاها، فإنه يمكن أن يقع العنف أيضا بين عشية وضحاها. ونحن لسنا سذجا: فالمصالح والأسباب التي تواصل عرقلة اتخاذ إجراءات فعالة من قبل مجلس الأمن معروفة للجميع. ويجب علينا أن نقرر ما إذا كنا نريد الاستمرار في أن نكون جزءا من المشكلة أو أن نشرع في أن نكون جزءا من الحل. ويعتقد بلدي اعتقادا راسخا بأنه لا يمكن للمجلس أن يواصل غض الطرف عما يجري، ما دامت الخسائر الإنسانية فادحة للغاية في كل مرة يفشل فيها في النهوض بمهمته. وفي منطقة يواصل فيها المتطرفون فرض تصورات تحمل المزيد من العنف والكراهية، فإن من واجبنا أن ندعم أولئك الذين يكافحون من أجل بناء السلام، وليس مجرد بناء الهياكل الأساسية. ومن واجبنا أن ندعم أولئك الذين يرغبون في بناء السلام بالوسائل السلمية والمشروعة. وما زالت الأرجنتين على أهبة الاستعداد لدعم تلك الجهود.

وأستأنف مهامي الآن بصفتي رئيسة مجلس الأمن.

أود أن أذكّر جميع المتكلمين بأن يقصروا بياناتهم على ما لا يزيد على أربع دقائق لتمكين المجلس من أداء عمله بسرعة. وأرجو من الوفود التي لديها بيانات طويلة أن تتفضل بتوزيع النصوص المكتوبة والإدلاء ببيان موجز عند التكلم في القاعة.

وأود أن أبلغ جميع المعنيين بأننا سنواصل هذه المناقشة المفتوحة أثناء ساعة الغداء، نظرا لوجود عدد كبير جدا من المتكلمين.

تولى رئاسة الجلسة السيد أويارثبال

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل لبنان.

**السيد سلام** (لبنان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الأرجنتين على تنظيم هذه الجلسة في الوقت المناسب، والأمين العام على إحاطته الإعلامية الشاملة، وعلى جهوده الرامية إلى التصدي للحالة في الشرق الأوسط.

قبل ثلاثة أشهر، شنت إسرائيل حملتها الرئيسية الثالثة التي فرضت خلالها عقوبة جماعية على ٠٠٠ ٨٠٠ ١ من السكان في غزة في أقل من ست سنوات. وفي تموز/يوليه وآب/أغسطس شنت القوات الجوية الإسرائيلية أكثر من ٠٠٠ ٦ هجمة، في حين أطلق سلاح البحرية التابع لجيشها حوالي ٠٠٠ ٥٠ قذيفة مدفعية وقذيفة دبابة، الأمر الذي أدى إلى مقتل أكثر من ١٠٠ ٢ وجرح أكثر من ٠٠٠ ١١ آخرين. ويشكّل الأغلبية من تلك الخسائر، كما نعلم جميعا، المدنيون العزّل، وتشير التقديرات إلى أن أكثر من نصف هؤلاء من الأطفال والنساء والمعاقين والمسنين. واضطر أكثر من ٠٠٠ ٤٥٠ من سكان غزة إلى مغادرة ديارهم، في حين لحقت الأضرار والدمار بـ ٢٧٧ من المدارس و ١٧ مستشفى وعيادة، علاوة على الإضرار بما يزيد على ٠٠٠ ٤٠ مبنى آخر.

وتجدر الإشادة بجميع أولئك الذين وقفوا ضد الهجوم الإسرائيلي الوحشي المروع على غزة، واتباعه أساليب القتل

العشوائي والتدمير الغاشم للمنازل والممتلكات. وأود أن أضيف أيضا أنه أمر يبعث على الاطمئنان أن نرى رسالة مفتوحة نشرت في ٢٣ آب/أغسطس في صحيفة نيويورك تايمز تحمل توقيع ٣٢٧ شخصا من ٢٦ بلدا ويمثلون أربعة من أجيال الضحايا والناجين من محرقة اليهود والمنحدرين، وقد ورد فيها ما يلي:

”إننا، بصفتنا يهودا ومنحدرين من الناجين وضحايا الإبادة الجماعية النازية، ندين دون لبس المذبحة التي تعرّض لها الفلسطينيون في غزة، علاوة على استمرار احتلال واستعمار فلسطين التاريخية. فليس ثمة مبرر لقصف الملاجئ التابعة للأمم المتحدة، ولا لقصف المنازل والمستشفيات والجامعات. وما من شيء يمكن أن يبرر حرمان السكان من خدمات الكهرباء والمياه.“

وإدراكا منه للحجم الهائل للدمار، فقد تعهد المجتمع الدولي بتوفير مبلغ ٥,٤ بليون دولار في مؤتمر القاهرة المعني بإعادة إعمار غزة. ولا مناص من الثناء على ذلك السخاء أيضا. ومع ذلك، لا يقل عن ذلك أهمية أن شدد جميع المشاركين في المؤتمر على الضرورة الحتمية للتصدي للأسباب الجذرية للتراع. وقد أوجز الأمين العام ذلك الأمر بالقول بأن الوقت قد حان لوضع مسار يفضي إلى السلام العادل والنهائي بين الإسرائيليين والفلسطينيين، على أن يكون كفيلا بمعالجة جميع القضايا العالقة.

وبعد مضي ما يزيد على ٢٠ عاما، أي مرور أكثر من ٢٠ عاما على اتفاقات أوسلو، وبعد مرور عامين على تجديد وزير الخارجية الأمريكي، جون كيري، الجهود الرامية إلى استئناف محادثات السلام، فإن من المؤلم جدا أن نشهد هذه الحالة الإنسانية المروعة في غزة، بل كيف أن هذه الهيئة المكلفة بصون السلم والأمن الدوليين لا تزال تقف مكتوفة الأيدي أمام استمرار الانتهاكات المتكررة من جانب إسرائيل لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بدءا من سعة نطاق الأنشطة الاستيطانية غير القانونية، وطرد الفلسطينيين من منازلهم، إلى أعمال الاستفزاز والتحريض من قبل الجنود والمستوطنين الإسرائيليين، وخصوصا في الحرم الشريف في القدس الشرقية المحتلة. ولتلهم الدروس المستفادة من غزة انطلاق بداية جديدة لعملية السلام بهدف التوصل إلى نهاية واضحة للاحتلال الإسرائيلي، ومساعدة دولة فلسطين على تحقيق الاستقلال التام، فضلا عن ضمان حصول شعبها على الحماية الدولية في غضون ذلك. وفي ذلك السياق، نشيد بقرار حكومة السويد الذي أعلنت بموجبه الاعتراف بدولة فلسطين، فضلا عن مضي البرلمان في المملكة المتحدة على الطريق نفسه تحقيقا لتلك الغاية.

وما فتئت حكومة بلدي تكرر المرة تلو الأخرى التأكيد على التزامها بالتنفيذ الكامل للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) وتدعو المجتمع الدولي إلى إرغام إسرائيل على التقيد بالتزاماتها بموجب ذلك القرار، والانسحاب من الأراضي اللبنانية المحتلة المتبقية، وإنهاء انتهاكاتها للسيادة اللبنانية عن طريق البر والبحر والجو. ونود اليوم أن نجدد ذلك النداء، وأن نؤكد على أن من شأن تعزيز قدراته وحدها أن يتمكن الجيش اللبناني من الوفاء بمهامه عن طريق التعاون مع قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان – في جنوب لبنان – علاوة على مكافحة الإرهاب وصون الأمن والاستقرار في جميع أنحاء البلد. وما الأحداث التي وقعت في عرسال إلا آخر فصل من فصول الحرب التي يخوضها الجيش اللبناني ضد الإرهاب. وفي ذلك الصدد، فإن وفد بلدي يشعر بالامتنان على الدعم المستمر المعرب عنه لجيشنا الوطني، وخاصة عبر الاجتماعات التي عقدتها مجموعة الدعم الدولية للبنان في باريس وروما وهنا في نيويورك، على هامش دورة الجمعية العامة.

فمنذ بداية التراع في سوريا، ما زال تدفق اللاجئين إلى لبنان مستمرا بلا هوادة. وقد سجّل موظفو المفوضية السامية

للأمم لشؤون اللاجئين متوسط يصل إلى ٥٠٠ ٢ لاجئ جديد كل يوم. وفي الواقع، وعقب تسجيل ما يزيد على ٠٠٠ ١٤٥ ١ لاجئ الآن، فإن العواقب المترتبة عن ذلك لها أثر ملموس على سائر جوانب الحياة في بلدي. وعلى سبيل المثال، فقد كان متوقعا أن يزيد عدد الطلاب اللاجئين على ٠٠٠ ١٤٠ طالب هذا العام، أي ما يعادل نسبة ٥٧ في المائة من طلاب المدارس العامة في لبنان.

ومن الواضح أن تداعيات النزاع السوري تهدد الاستقرار في بلدي.

وكما قال مفوّض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، إن الحفاظ على استقرار لبنان شأن يهم الجميع. وتقاسم الأعباء شرط أساسي لنجاح مساعينا المشتركة من أجل معالجة الحالة الإنسانية الرهيبة للاجئين السوريين والمجتمعات المحلية المضيفة لهم. وفي هذا الصدد، وعشية مؤتمر برلين المعقود بشأن اللاجئين السوريين، اسمحوا لي أن أؤكد على مدى أهمية أن تشمل أي برامج لإعادة التوطين عدداً أكبر من هؤلاء اللاجئين الموجودين حالياً في لبنان.

وأخيراً، فإن الحالة الإنسانية المتردية للسوريين، سواء كانوا مشردين في بلدهم أو لاجئين في لبنان أو الأردن أو تركيا، ينبغي أن تكون كافية في حد ذاتها ليضاعف المجتمع الدولي جهوده للمساعدة في التوصل إلى تسوية سياسية للأزمة السورية.

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل مصر.

**السيد أبو العطا** (مصر): لقد أضحت القضية الفلسطينية قضية مزمنة على جدول أعمال كافة أفرع وأجهزة الأمم المتحدة منذ إنشاء هذه المنظمة في أعقاب الحرب العالمية الثانية. وها نحن نناقشها مرة أخرى بعد الأحداث المفجعة التي شهدها جزء لا يتجزأ من الدولة الفلسطينية: قطاع غزة، خلال الصيف الماضي، والتي أثبتت لنا جميعاً أن عدم التوصّل إلى حلّ دائم وعادل للقضية الفلسطينية ما زال يشكل تهديداً للسلم والأمن الإقليمي والدولي. لقد أظهرت الأحداث في غزة مجدداً عدداً من الحقائق ينبغي إيضاحها خلال اجتماعنا اليوم.

أولاً، أن إطار حل القضية الفلسطينية المعروف والذي يحظى بإجماع دولي، والمتمثّل في إقامة دولة فلسطينية مستقلة قابلة للعيش على حدود ما قبل حزيران/يونيه ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، ما زال للأسف بعيد المنال. وأن السبب الرئيسي وراء ذلك هو استمرار الاحتلال الإسرائيلي وغيره من الممارسات الاستطيانية غير المشروعة، في خرق واضح لما نصت عليه قرارات الشرعية الدولية وعلى رأسها قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧).

وفي هذا الصدد، أود أن أعرب عن رفض مصر التام للقرار الإسرائيلي الأخير بمصادرة ٠٠٠ ٤ دونم من الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية، وشجب الإجراءات الإسرائيلية الأخيرة في القدس الشرقية.

ثانياً، قد أظهرت تلك الحرب على غزة، وما أثير خلالها من تبريرات بشأن حق الدفاع عن النفس والمحافظة على عامل الردع، أن التذرّع بدعاوى الأمن لتبرير استمرار الاحتلال والحصار على غزة مجافٍ للمنطق بدليل تجدد الحروب في غزة ثلاث مرات خلال العقد الماضي، وهو ما يدحض الدفوع بأن الاحتلال أو الحصار لغزة يمكن أن يحقق الأمن للدولة الإسرائيلية، إضافة إلى ما يفرضه تكرر النزاعات المسلّحة من كلفة إنسانية وتنموية باهظة على شعوب المنطقة.

ثالثاً، إن السلطة الوطنية الفلسطينية، بل والعالم العربي بأسره، قد اعتمدت منذ تسعينيات القرن الماضي العملية السياسية كأساس وحيد للتوصل إلى تسوية للقضية الفلسطينية

والوصول بها إلى نهايتها العادلة المتمثلة في إقامة دولة فلسطينية مستقلة. إلا أن تعثّر هذه العملية، مع استمرار الممارسات الاستطيانية غير القانونية التي تسعى إلى خلق واقع جديد على الأرض الفلسطينية المحتلة، قد وضع القيادة الفلسطينية في موقف صعب أمام شعبها الذي يعوّل عليها في تحقيق آماله في العيش بحرية وكرامة في دولة مستقلة، خاصة أن الازدياد المطرد في الاستيطان يهدد بتقطيع أواصر الدولة الفلسطينية ويقوض بذلك، على الأرض وبصورة كلية، فرصة حل الدولتين المتفق عليه دولياً. وهو ما استدعى تحرّك القيادة الفلسطينية للمطالبة بوضع سقف زمني لإنهاء الاحتلال حفاظاً على حقوق الشعب الفلسطيني المشروعة. وفي ذلك السياق، أود أن أقتبس من كلمة رئيس جمهورية مصر العربية أمام مؤتمر إعادة إعمار غزة في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر:

”إن مصر، من منطلق دورها التاريخي والإقليمي ورؤيتها القائمة على مبادئ ثابتة وقيم راسخة، لتدعو إلى السعي بإرادة وتصميم لتحقيق التسوية الشاملة والعادلة. وهذه دعوة لا أوجهها إلى قادة وزعماء الدول فحسب، لكنني حريص أن تسمعها شعوب المنطقة كلها، تلك الشعوب التي كابدت ويلات الحروب وحزنت لسقوط الضحايا وما زالت تضمّد الجرحى وتسمع أنين المصابين. ومن هنا، فإني أنادي الإسرائيليين شعباً وحكومة، لقد حان الوقت لإنهاء الصراع دون إبطاء للوفاء بالحقوق، ولإقامة العدل حتى يعمّ الرخاء، ويتحقق الأمان. كي نجعل من هذه اللحظة نقطة انطلاق حقيقية لتحقيق السلام الذي يضمن الاستقرار والازدهار ويجعل حلم العيش المشترك حقيقة. تلك هي الرؤية التي وضعتها المبادرة العربية للسلام الذي نتطلع إليه، والذي يحتّم علينا أن يكون ميراثنا للأجيال المقبلة“.

إن مصر، انطلاقاً من مسؤوليتها التاريخية تجاه القضية الفلسطينية، مستمرة في دعم تطلعات الشعب الفلسطيني وتمكين قياداته المتمثلة في السلطة الوطنية الفلسطينية، بقيادة الرئيس محمود عباس، من تحقيق تلك التطلعات. وفي هذا الإطار، أود أن أشير إلى الإنجاز الهام الذي تحقق خلال مؤتمر القاهرة حول فلسطين وإعادة إعمار غزّة. والذي نجح برئاسة مصرية – نرويجية مشتركة في تأمين المساعدات التي ستتيح لحكومة الوفاق الوطني إعادة إعمار غزة. كما أحيي كافة الدول التي التزمت بسخاء بتوفير المساعدات لإعادة إعمار غزة.

ولا يفوتني أن أشير إلى اعتزاز مصر بالإسهام في التوصل إلى تفاهمات أتاحت تشكيل حكومة الوفاق الوطني الفلسطيني. هذا، وتدعو مصر مجلس الأمن ودوله الأعضاء إلى الاضطلاع بمسؤولياتها هي الأخرى من خلال التحرّك الفعال والمتجرّد من أي اعتبارات غير اعتبارات الحفاظ على السلم والأمن الدوليين واتخاذ الخطوات اللازمة لسرعة إنهاء الاحتلال ما يسمح بإقامة الدولة الفلسطينة المستقلة على كافة الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ وتكون عاصمتها القدس الشريف.

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل الجزائر.

**السيد بوقادّوم** (الجزائر) (تكلم بالإنكليزية): أولاً وقبل كل شيء، أود أن أشكر الرئاسة الأرجنتينية على برنامج العمل الذي تم وضعه لهذا الشهر، وعلى تنظيم جلسة اليوم الخاصة بشأن الحالة في الشرق الأوسط. وأشكر الأمين العام كذلك.

لا حاجة إلى التذكير بالنتائج والأثر العميق لـ ٥٠ يوماً متواصلة من القصف الإسرائيلي العنيف لغزة. إن قتل أكثر من ٥٠٠ طفل هو الحقيقة الأشد ترويعا، ولكن علينا أيضاً أن نشير إلى ١٠٠ ٠٠٠ من المشردين، بما ينطوي عليه ذلك مع مفارقة مأساوية تتمثل في تشريد أبناء اللاجئين الفلسطينيين مرة

أخرى داخل أراضيهم. وأود أن أقتبس مما صرح به الأمين العام قبل عشرة أيام فقط في قطاع غزة: ”إنني هنا وقلبي يعتصر ألماً. فالدمار الذي شهدته لدى قدومي إلى هنا يفوق الوصف“.

ولا حاجة إلى المزيد من الكلمات. فلنترك الأمر للجنة التحقيق المستقلة التي أنشأها مجلس حقوق الإنسان عملاً بقراره المعتمد في ٢٣ تموز/يوليه للتحقيق في جميع انتهاكات القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وأود أن أقول إن المساءلة والعدالة أمران لا بد منهما للنظام الدولي. وقد شهدنا أيضاً الاستجابة الدولية الباهرة من أجل إعادة إعمار غزة. وأسفر نجاح عقد المؤتمر الدولي واختتامه، والذي انعقد في القاهرة برعاية مصر والنرويج، عن تعهدات بمبلغ ٥,٤ بليون دولار، ومن العلامات المُبشرة أن حكومة الوفاق الوطني الفلسطينية ستضطلع بخطة التعمير بالتنسيق مع الأمم المتحدة. وستواصل الجزائر دعمها الكامل للقضية الفلسطينية في هذا الصدد. فخلال مؤتمر القاهرة، تعهدت حكومة بلدي بتقديم مبلغ ٢٥ مليون دولار إضافية من المساعدات المالية، إلى جانب المساعدات الإنسانية والأغذية واللوازم الطبية البالغ مجموعها ما يزيد على ٢٢ مليون دولار.

ومن الواضح أن ثمة استجابة من المجتمع الدولي والدول والمنظمات الدولية والمجتمع المدني للحالة. فهناك حاجة قوية وملحة يجب الوفاء بها. ولكن يحق لنا أن نسأل أنفسنا: هل سنقوم بإعادة الإعمار وبالتالي نشطب ببساطة الأضرار والدمار والموت، في ظل غياب أي إشارة إلى عملية سلام في الأفق؟ ألسنا نمهد فحسب الطريق للتدمير التالي لغزة؟ هل سنواصل بلا نهاية القيام بدور رجل الإطفاء – وهو دور ضروري بوضوح – في حين لا نتصدّى قط لمُشعلي الحرائق أو نواجههم؟

أما الوضع الراهن فمدمر. وفي حين لا نزال نستحضر ضرورة استئناف محادثات السلام، فإن إسرائيل قد اختارت ألا تتنصل من التزاماتها السابقة فحسب، بل وأن تواصل على نحو صارخ ممارساتها وسياستها الاستيطانية غير القانونية. والقرار الأخير المتعلق بإنشاء أكثر من ٢٦٠٠ وحدة سكنية جديدة في القدس الشرقية المحتلة لا يشكل فقط انتهاكا صارخا لجميع قواعد القانون الدولي بل ويشكل أيضا حجر عثرة آخر على طريق تحقيق السلام الذي يسوده بالفعل عدم اليقين. ونكرر ونؤكد أن مثل هذه الحالة بحاجة إلى الاستجابة الفعالة والحقيقية من جانب المجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن. إنه التزام لا يمكن التهرب منه أو تجاهله.

وبالنسبة لمسألة هامة أخرى تتعلق بالحالة المضطربة للغاية في جميع أنحاء المنطقة، أود أن أذكر أنه فيما يتعلق بسوريا فإن الفرص السانحة تتقلص يوميا. وسيكون من قصر النظر الشديد الاعتقاد بأن أحدا يمكن أن يستفيد من الحالة الراهنة. أما تدمير المنازل وإزهاق الأرواح فيرافقه الكراهية والإرهاب والحرب التي لا نهاية لها.

وأود الإشارة إلى حقائق بسيطة. إن فلسطين محتلة احتلالا غير شرعي، ولا بد من وضع حد للاحتلال من أجل تحقيق العدالة والسلام لشعوب المنطقة بأسرها. هناك مبادئ دولية من أجل التوصل إلى تسوية عادلة للمسألة، وإلا فستستمر الحالة جيل قادم. إن السياسات والممارسات الإسرائيلية تنسف تماما التسوية المحتملة، الأمر الذي يؤدي تدريجيا إلى أن يصبح تحقيق السلام مستحيلا. ولهذا السبب يؤيد بلدي تأييدا تاما مبادرة الرئيس عباس لتحديد مهلة زمنية لإنهاء الاحتلال. ولهذا السبب أيضا يؤيد بلدي تأييدا تاما الحاجة الملحة إلى حماية السكان الفلسطينيين وفقا للقانون الدولي الإنساني.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثلة غواتيمالا.

**السيدة بولانيوس بيريز** (غواتيمالا) (تكلمت بالإسبانية): أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، وفريقكم على ما اضطلع به

بلدكم من قيادة وعمل بوصفه رئيس مجلس الأمن لهذا الشهر الذي يحفل بالأعمال بشكل خاص. كما أود أن أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية الزاخرة بالمعلومات.

لا يزال اعتقاد غواتيمالا ثابتا بأن الدبلوماسية والحوار هما أفضل سبيل للتوصل إلى حل طويل الأجل في كل نزاع من النزاعات التي تقوض منطقة الشرق الأوسط. وعلى الرغم من أن مدى التعنت والأعمال العدائية القائم يمكن أن يشير إلى أن هذه النظرة ساذجة، فلا نزال نرى أن الحلول السياسية للنزاعات التي قسمت المنطقة لسنوات هي الطريق الوحيد الذي يحقق استقرارا دائما ويتيح إمكانية للعودة إلى طريق التقدم والتنمية.

أما الأحداث التي وقعت مؤخرا بين إسرائيل وفلسطين فلم تكن مشجعة. لقد ترتب على النزاع الذي استمر ٥١ يوما عواقب وخيمة. فلقي أكثر من ٢ ١٠٠ فلسطيني حتفهم، بالإضافة إلى أكثر من ٧٠ إسرائيليا. وتم طرد ما يقرب من ثلث سكان قطاع غزة من ديارهم. وفقد الكثير منهم جميع ممتلكاتهم. وتم تدمير أحياء بأكملها، بما في ذلك تدمير البنى التحتية العامة الأساسية. ودمرت عشرات المدارس والمستشفيات والعيادات أو تضررت. وتأثرت مرافق الأمم المتحدة وفقد موظفوها أرواحهم. وأطلق الأمين العام على ما حدث من دمار بأنه دمار يفوق الوصف. ويتطلب النجاح في إعادة إعمار غزة أساسا سياسيا قويا.

وفي هذا الصدد، نرى أن اتفاق المصالحة الذي تم التوصل إليه في ٢٥ أيلول/سبتمبر في القاهرة اتفاقا إيجابيا. ونأمل أن يسعى جميع أصحاب المصلحة جاهدين لكفالة تنفيذه بالكامل. كما نرى أن مؤتمر ”إعادة إعمار غزة“ المعني بفلسطين الذي عقد في القاهرة في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر يمثل خطوة في الاتجاه الصحيح. ومن المشجع أن أعمال إعادة الإعمار قد بدأت. ويحدونا الأمل في أن يساعد هذا العمل السكان المدنيين الأكثر تضررا من النزاع. وفي هذا الصدد، ننوه بنجاح الاتفاق الثلاثي المؤقت الذي تفاوضت عليه الأمم المتحدة لضمان دخول مواد البناء إلى قطاع غزة.

غير أن عملية السلام يجب أن تستمر. ولذلك من الضروري تهيئة بيئة مؤاتية لتحقيق السلام والتفاهم المتبادل واحترام حقوق الإنسان. وينبغي أن يتضمن ذلك إجراء تحقيق في جميع الانتهاكات المحتملة للقانون الدولي الإنساني التي ارتكبتها جميع الأطراف خلال النزاع. كما نرى أنه سيكون من المهم تعزيز اتفاق وقف إطلاق النار لاستئناف أي نوع من أنواع محادثات السلام. وعلى نفس المنوال، فمن الأهمية بمكان أن تمتنع جميع الأطراف عن اتخاذ أي إجراءات أحادية الجانب والقيام بأي أعمال استفزازية يمكن أن تسهم في زيادة التوتر.

ومن الضروري ألا تغيب عن بالنا الأسباب الجذرية للأعمال القتالية التي وقعت مؤخرا، وهي: الاحتلال التقييدي المستمر منذ ما يقرب من نصف قرن، واستمرار إنكار حقوق الفلسطينيين، وعدم إحراز تقدم ملموس في مفاوضات السلام. يجب على الأطراف أن تبذل جهودا حقيقية ومتجددة تهدف إلى رسم مسار واضح نحو تحقيق سلام عادل ودائم عن طريق التفاوض بحيث يشمل – ضمن أمور أخرى – رفع الحصار، ووقف بناء المستوطنات، وأخذ شواغل إسرائيل الأمنية المشروعة في الحسبان، وإنشاء دولتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن.

إننا ندرك التحديات الهائلة التي قد يعنيها السعي للتوصل إلى حل سياسي على الصعيدين الوطني والدولي على حد سواء بالنسبة الطرفين. ومع ذلك، فإننا نصر على أنه السبيل الوحيد. فمواصلة المسار الحالي لن تؤدي إلا إلى تعميق الانقسامات، ومن ثم تعطيل الهدف المنشود المتمثل في تحقيق السلام. أما الوضع الراهن فليس خيارا.

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

**السيد الجعفري** (الجمهورية العربية السورية): أود في البداية أن أهنئكم، سيدي الرئيس، وأهنئ بلدكم، الأرجنتين، ووفدكم الدائم على ترؤس أعمال مجلس الأمن لهذا الشهر. وأبدأ بمجموعة من التساؤلات.

فأقول، إلى متى سوف نكتفي بالاجتماع هنا لإلقاء بيانات للتعبير عن القلق والإدانة والرفض لاستمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية في فلسطين، والجولان، وجنوب لبنان؟ وتمادي هذا الاحتلال غير المسبوق في انتهاك القانون الدولي وسياسة الاستيطان والتهجير بشكل قوض أي فرصة لإقامة الدولة الفلسطينية المنشودة، وإقامة السلام الشامل والعادل.

هذا الاحتلال الإسرائيلي الذي لم يعر يوما أي أهمية تذكر لما يدور في هذه المنظمة الدولية وما يصدر عنها من قرارات أو بيانات، على الرغم من أن إسرائيل ذاتها قد أنشئت بموجب قرار صادر عن هذه المنظمة الدولية. وليس خافيا على أحد بأن هذا الاستخفاف الإسرائيلي بالأمم المتحدة وإمعانها في اضطهاد الشعب الفلسطيني وفي احتلالها لأراض عربية، بما في ذلك الجولان السوري المحتل، إنما يعزى أولا وقبل كل شيء إلى الدعم غير المسؤول الذي تقدمه بعض الدول النافذة في هذا المجلس لإسرائيل سياسيا وعسكريا واقتصاديا وإعلاميا.

هناك من يدعي ليل نهار بأنه حريص على حقوق الشعب السوري. إلا أنه سرعان ما انكشف نفاقهم وزيف ادعائهم عندما شلت ألسنتهم إزاء إدانة استمرار الاحتلال الإسرائيلي للجولان السوري المحتل منذ عام ١٩٦٧. وكأن استعادة الجولان ليست من حقوق الشعب السوري، وكأن الجولان ليست أرضا سورية محتلة، أو كأن المواطنين السوريين الرازحين تحت الاحتلال الإسرائيلي ليسوا جزءا من الشعب السوري. أين حديث تلك الوفود عن قانون حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني عندما يأتي الأمر إلى حملات الاستيطان الإسرائيلية ومعاناة المواطنين السوريين المستمرة في الجولان المحتل منذ ما يناهز النصف قرن؟ أين حديثهم عما يتعرض له هؤلاء المواطنون السوريون من سياسات القمع والتمييز العنصري والاعتقال والتعذيب والحرمان من مواردهم الطبيعية، بما في ذلك النفط والغاز والمياه؟ كل هذه الأسئلة مقدمة لهذا البيان.

إن التطورات الأخيرة في منطقة الفصل في الجولان السوري المحتل، وهي التطورات التي دفعت بقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك

(الأندوف) إلى إخلاء بعض مواقعها بشكل مؤقت، كما تقول إدارة عمليات حفظ السلام، لم تأت بالصدفة وإنما جاءت لتؤكد ما دأبنا على التحذير منه من أن دعم أنظمة حكم معينة، بما في ذلك إسرائيل، للمجموعات الإرهابية المرتبطة بتنظيم القاعدة في منطقة الفصل في الجولان السوري المحتل، لا يشكل انتهاكا فاضحا لاتفاق فصل القوات وللقانون الدولي ولقرارات هذا المجلس فحسب؛ وإنما يعرض حياة قوات الأمم المتحدة العاملة هناك للخطر ويقوض ولاية الأندوف وقدرتها على أداء مهامها. وهذا ما حدث فعلاً عندما قامت تلك المجموعات الإرهابية في عدة مناسبات، بخطف حفظة سلام تابعين للأندوف أو إطلاق النار عليهم أو استهداف مواقعهم ودفعهم إلى إخلاء بعض هذه المواقع تحت قوة السلاح، وذلك بالتنسيق المسبق مع نظام راع للإرهاب يقدم نفسه كوسيط للتغطية على دفع الرشاوي والفدى للإرهابيين.

والأمر غير المقبول أو المفهوم هنا هو تجاهل كل التحذيرات والمعلومات التي قمنا بنقلها بشكل مبكر ومتكرر إلى المعنيين في الأمم المتحدة، وذلك سواء فيما يتعلق بالدعم الإسرائيلي للمجموعات الإرهابية واستهداف مواقع القوات

السورية بشكل مباشر أكثر من مرة بهدف مساعدة هذه المجموعات على تحقيق مآربها، أو فيما يتعلق بطلبنا التحقيق رسميا في مسألة تواطؤ الاستخبارات القطرية في خطف حفظة سلام تابعين للأندوف من الكتيبة الفلبينية. لقد شجع هذا التجاهل من قبل الأمانة العامة المجموعات الإرهابية، بما في ذلك تنظيم ”جبهة النصرة“ المرتبط بالقاعدة على تصعيد اعتداءاتها وتهديداتها لقوات الأندوف، فكانت النتيجة، أيها السادة، ازدياد حرية حركة هذه المجموعات في خط الفصل في الجولان السوري المحتل والقيام بعمليات خطف جديدة لعناصر قوات الأندوف، بناء على قناعة هذه المجموعات الإرهابية بأن الأمم المتحدة لن تحرك ساكنا وأن إسرائيل ستزودهم بالدعم اللوجستي والطبي والميداني، وأن قطر ستقوم بدفع ملايين الدولارات كفدية لتحرير المختطفين في مسرحية هزلية تهدف إلى تبرير تمويل جبهة النصرة في ضوء القيود الجديدة التي فرضها قرار مجلس الأمن ٢١٧٠ (٢٠١٤) على تمويل جبهة النصرة وداعش. لكن ذلك لن يعفي قطر من المساءلة القانونية، فدفع الفدية ينتهك بشكل فاضح قرار مجلس الأمن رقم ٢١٣٣ (٢٠١٤) الذي حرم دفع الفدية للإرهابيين، كما تعرفون. لقد آن الأوان للأمم المتحدة أن تتحرك لمحاسبة الحلف الإرهابي التركي – السعودي – القطري – الإسرائيلي والذي يسعى لتدمير سوريا باستخدام الإرهاب وسفك دماء شعبها، وقتل القضية الفلسطينية، من اجل تحقيق مشروع ما يسمى بـ ”يهودية إسرائيل“.

تؤكد الحكومة السورية على موقفها المبدئي والثابت الداعم لحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة على كامل ترابه الوطني وعاصمته القدس، مع ضمان حق اللاجئين في العودة إلى ديارهم وفقا لقرار العودة رقم ١٩٤ لعام ١٩٤٨، وهو الحق الذي لا يخضع للتفاوض أو التنازل ولا يسقط بالتقادم، وهذا ما يؤكده القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة وجميع المواثيق والصكوك الدولية ذات الصلة. وتدين بلادي، سوريا، العدوان الإسرائيلي الأخير على الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، وهو عدوان يشكل فصلا جديدا من فصول التآمر والعدوان الإسرائيلي المستمر على أبناء الشعب الفلسطيني.

إن استمرار إسرائيل بأعمالها العدوانية قد زاد التوتر في المنطقة إلى مستويات غير مسبوقة تنذر بعواقب لن تقتصر على المنطقة فقط، ولذلك فإننا نطالب الأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن، بتحمل مسؤولياتها إزاء إنهاء الاحتلال الإسرائيلي ووقف سياساته الهمجية وعدوانه المستمر. وكذلك إلزام إسرائيل بالانسحاب من جميع الأراضي العربية المحتلة، إلى خط الرابع من حزيران/يونيه لعام ١٩٦٧، وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وفي مقدمتها قرارات مجلسكم الموقر هذا ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٩٧ (١٩٨١).

من جديد، شهدنا اليوم استمرار محاولات وفد الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائه في قتل جوهر بند ”الحالة في الشرق الأوسط“ المخصص أساسا لمناقشة سبل إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية وإقامة الدولة الفلسطينية؛ وذلك للتغطية على جرائم إسرائيل وانتهاكاتها للقانون الدولي عبر حرف الانتباه عنها بالحديث، بطريقة تضليلية، عن الوضع في سوريا.

إن سياسات تلك الدول، وعلى رأسها الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وقطر وإسرائيل وتركيا والسعودية، تنتهك أحكام الميثاق وقواعد القانون الدولي من خلال استخدامها الإرهاب والتشهير كوسيلة لمحاربة الدولة السورية وإسقاطها، بما في ذلك عبر افتتاح معسكرات لتدريب المجموعات الإرهابية والمرتزقة تحت مسمى المعارضة المعتدلة، ومن ثم إرسال هذه المعارضة المعتدلة إلى الداخل السوري عبر الحدود مع الدول المجاورة، بشكل ينتهك قرارات هذا المجلس ذات الصلة بمكافحة الإرهاب.

لقد كشفت بيانات الوفود التي أشرت لها انفا أن ذات الدول التي تدعم الإرهاب في بلادي، سوريا، تسعى جاهدة في نفس الوقت لحماية إسرائيل وإنقاذها من الحرج والتغطية على جرائمها. ومن ثم الإدعاء بأن هذه الدول إنما تحارب الإرهاب كيف يمكن لهذه الدول أن تحارب الإرهاب وهي التي ترعى الإرهاب في بلادي وفي العراق؟ نشير إلى أن الولايات المتحدة لم تكتف باستخدام الفيتو ٦١ مرة حماية لإسرائيل، وإطالة لأمد احتلالها لأراضينا المحتلة وزيادة آلام شعبنا الرازح تحت هذا الاحتلال، بل أن الولايات المتحدة الأمريكية تجاوزت قرارات مجلس الأمن عدة مرات لإقامة تحالفات غير شرعية خارج سياق مجلس الأمن، تحالفات استهدفت سيادة عدة دول أعضاء في هذه المنظمة. وغني عن القول أن هذه التحالفات غير الشرعية التي أقامتها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا خارج سياق مجلس الأمن، قد جلبت الدمار والفوضى والإرهاب إلى ربوع العالم على حساب إعمال قواعد القانون الدولي ومبادئ القانون الدولي وأحكام الميثاق.

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل البرازيل.

**السيد باتريوتا** (البرازيل) (تكلم بالإسبانية): أود أن أشكر جمهورية الأرجنتين الشقيقة على تنظيم هذه الجلسة.

(تكلم بالإنكليزية)

أود أيضا أن أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية. كما تود البرازيل أن تعرب عن شكرها لنائب الممثل الدائم لإسرائيل والمراقب الدائم عن دولة فلسطين على مداخلاتهما.

ومرة أخرى، يجري هذا الاستعراض الحالة في الشرق الأوسط، وهو ممارسة تُجرى مرة كل ثلاثة أشهر، في ظل خلفية من التوترات والتهديدات المتزايدة التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليين في مختلف أنحاء المنطقة.

ففي غزة، خلّف لنا الصراع الذي امتد شهرين تقريبا – وهو الثالث في ست سنوات – إرثا من التدمير الواسع النطاق وتفاقم انعدام الثقة. إن الأعداد المفزعة للقتلى والجرحى والمشردين من المدنيين الفلسطينيين، وحجم الدمار الذي لحق بالمنازل والبنى التحتية الأساسية، وحتى منشآت الأمم المتحدة، ليست أقل خطورة.

آن الآوان للخروج من دوامة العنف وضمان عيش كل من إسرائيل وفلسطين جنبا إلى جنب في سلام وأمن. يجب علينا مواجهة العواقب المتكررة والوخيمة المترتبة على فشلنا الجماعي في التعامل مع الجوانب الأساسية للقضية الفلسطينية، بما في ذلك سياسات الاستيطان التي تتبعها إسرائيل في دولة فلسطين المحتلة. هناك حاجة ملحة إلى توجيه رسالة موحدة للتصدي لنهج بقاء الأمور على حالها في فترة ما بعد النزاع. ونعتقد أنه ينبغي أن يكون هناك تغيير جذري في الطريقة التي نعالج بها القضية الفلسطينية، بما في ذلك في المجلس. وكما ذكر الرئيس ديلما روسيف في ٢٤ أيلول/سبتمبر في افتتاح المناقشة العامة في الجمعية العامة أنه يجب أن يُحَلَ الصراع الإسرائيلي الفلسطيني بصورة مناسبة، لا أن يُدار بشكل محفوف بالمخاطر (A/69/PV.6، الصفحة ٨). إذا استطاع المجتمع الدولي أن يجتمع بعد كل صراع للمساعدة في إعادة بناء غزة، فلما لا يساعد على إيجاد حل سياسي من أجل منع وقوع أحداث دمار جديدة، وذلك من أجل جعل السلام يعني أكثر من مجرد زوال الحرب؟

هناك قدر من العزاء في استمرار الحفاظ في الوقت الراهن على وقف إطلاق النار المتفق عليه برعاية مصرية. ونحن نشجع الأطراف بقوة على أن تعزز الاتفاق الأساسي، بحيث يمكنها استئناف المحادثات الجوهرية الرامية إلى إيجاد حل للأسباب الكامنة وراء النزاع. إن الاتفاق الثلاثي بين إسرائيل وفلسطين والأمم المتحدة من أجل إعادة إعمار غزة مهم وجدير بالثناء،

لكنه لا يكفي. وينبغي أن يُرفع الحصار تماما للسماح بدخول المعونة الإنسانية التي تشتد الحاجة إليها إلى غزة، وأن يُمنح أهل غزة حق البدء في إعادة بناء حياتهم.

أشارت البرازيل في المؤتمر الدولي للمانحين الذي عقد في القاهرة في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر، الذي يعد تدبيرا هاما آخرا يرمي إلى التخفيف من آثار الدمار في غزة، إلى جهودها في الآونة الأخيرة الرامية إلى المساهمة في الهدف المتمثل في جعل دولة فلسطين سلمية ومستدامة وقابلة للحياة. كما تعهدنا بتقديم مساهمة إضافية بقيمة ٠٠٠ ٦ طن من الأرز و ٠٠٠ ٤ طن من البقول إلى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى ليتم توزيعها في غزة. وفي الوقت الذي يتم فيه تقديم الدعم لإعادة إعمار قطاع غزة، يجب أن تكون تلك آخر واقعة تحتاج فيها غزة إلى إعادة البناء. ينبغي بذل جميع الجهود من أجل ضمان المساءلة فيما يتعلق بانتهاكات الجانبين خلال الصراع لحقوق الإنسان وللقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي. إن مكافحة الإفلات من العقاب وسيلة أخرى لمنع تكرار الإعتداءات والانتهاكات.

وتعرب البرازيل عن قلقها إزاء الحالتين الأمنية والإنسانية الآخذتين في التدهور في العراق. وندين بأقوى العبارات الهجمات وعمليات الإعدام الشنيعة التي ترتكبها ما تسمى بالدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، التي تسعى إلى زعزعة الاستقرار في المنطقة ونشر الأيديولوجيات المتطرفة. إن الخطوات التي يتخذها القادة العراقيون في تشكيل حكومة جديدة وإعلان التزامهم البقاء في صف واحد للتصدي للتهديدات التي تشكلها داعش جديرة بالثناء. ونحن نشجع الحكومة الجديدة على ضمان سياسة شمول الجميع والعمل على تلبية احتياجات كافة المواطنين العراقيين، بغض النظر عن انتماءهم العرقي أو الديني أو الطائفي. ينبغي أن يدعم المجتمع الدولي العراق في مكافحة الإرهاب بما يتفق مع ميثاق الأمم المتحدة بشكل كامل ودقيق.

وأنتقل إلى سوريا، من المثير للقلق استمرار العنف بلا هوادة وزيادة تدهور الحالة الإنسانية، وذلك على الرغم من اعتماد القرارين ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٣٩ (٢٠١٤)، وجهود الأمم المتحدة الرامية إلى تنفيذهما. ونحن ندين بشدة استمرار انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها جميع الأطراف، على النحو الذي نددت به بشكل مستمر لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية التابعة لمجلس حقوق الإنسان. ذكر السيد باولو سيرجيو بينهيرو، رئيس اللجنة، أثناء عرض التقرير الأخير للجنة (A/HRC/27/60) في آب/أغسطس ٢٠١٤، أن عدد السوريين الأبرياء الذين يقتلون بما في ذلك على أيدي الجماعات الإرهابية، يتصاعد بشكل أكبر، وأن قصصهم والآمهم يطمسها بشكل متزايد على ما يبدو حجم المأساة.

ومن الواضح كما كان في أي وقت مضى أنه لا يوجد حل عسكري للأزمة. غير أنه من المفزع أن نعلم أنه لا يزال هناك اعتقاد في مزايا وضع المزيد من الأسلحة في أيدي الجماعات المسلحة. وتشيد البرازيل بالعمل الذي تقوم به منظمة حظر الأسلحة الكيميائية التابعة لبعثة الأمم المتحدة المشتركة، التي اختتمت أنشطتها في أيلول/سبتمبر، والتي أدت جهودها إلى النجاح في إزالة وتدمير الأسلحة الكيميائية التي صرحت بها سوريا. ونتوقع أن يبدأ تدمير مرافق الإنتاج الاثني عشر المتبقية في الأراضي السورية في أقرب وقت ممكن.

ونثني على السخاء البارز الذي أبداه عدد كبير من بلدان المنطقة، بما في ذلك لبنان والأردن وتركيا ومصر فيما يتعلق باستقبال اللاجئين السوريين. وينبغي للمجتمع الدولي دعم تلك الجهود المشرفة. ساهمت البرازيل أيضا في هذا الجهد باستقبال أكثر من ٥٠٠ ١ لاجئ نتيجة للنزاع السوري.

وتشعر البرازيل بالقلق أيضا إزاء الأمن والاستقرار في لبنان. وندين بشدة الأعمال الإرهابية التي ارتكبتها الجماعات

المتطرفة في سهل البقاع والمناطق المحيطة بها، بما في ذلك مدينتي عرسال وبريتال. ونقف إلى جانب الحكومة اللبنانية في مكافحة الإرهاب. إن مشاركتنا في المؤتمر الوزاري بشأن تقديم الدعم الدولي للقوات المسلحة اللبنانية، الذي عُقد في حزيران/يونيه في روما، نابعة من تضامننا الثابت مع مؤسسات الدولة في لبنان. ونود أن نؤكد مرة أخرى على دعمنا لسياسة النأي بالنفس عن الأزمات الإقليمية المتفق عليها في إعلان بعبدا الصادر في حزيران/يونيه ٢٠١٢. إن مشاركة البرازيل في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، التي يقود فرقة العمل البحرية المؤقتة التابعة لها مسؤولون برازيليون منذ عام ٢٠١١، تؤدي دورا بارزا في ترجمة التزامنا إلى إجراءات عملية. وبالإضافة إلى ذلك، تدرب الكلية البحرية البرازيلية في ريو دي جانيرو طلاب البحرية اللبنانية.

يتحمل مجلس الأمن مسؤولية قانونية وسياسية كبيرة ولا يمكنه أن يمتنع عن القيام بواجباته. وتتوقع البرازيل أن تدفع الحالة الراهنة في الشرق الأوسط المجلس إلى دخول مرحلة جديدة من المشاركة الدبلوماسية الحثيثة من أجل حل تلك المسائل بما يعود بالفائدة المباشرة على الفلسطينيين والإسرائيليين والعراقيين والسوريين واللبنانيين والليبيين والشعوب الأخرى في المنطقة. والبرازيل على استعداد لتقديم المساعدة والدعم.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

**السيد دهقاني** (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن حركة عدم الانحياز. وأود أن أعرب لكم، سيدي، عن تقدير الحركة لوفدكم على عقد هذه المناقشة المفتوحة عن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين، في هذه الفترة الحاسمة. ونود أيضا أن نشكر الأمين العام بان كي مون على إحاطته الإعلامية للمجلس اليوم، وأن أعرب عن تقدير الحركة لجهوده التي لا تكل من أجل إعلاء شأن ميثاق الأمم المتحدة، وتعزيز السلام، بما في ذلك مشاركته مؤخرا في مؤتمر القاهرة والزيارة التي قام بها إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة، حيث قام بزيارة قطاع غزة، وشاهد عى أرض الواقع المأساة المروعة، والتدمير الواسع النطاق الذي تعرض له الشعب الفلسطيني خلال العدوان العسكري الإسرائيلي في تموز/يوليه وآب/أغسطس. ولايجب أن يفوتني القول بأن حركة عدم الانحياز ترحب بشدة بعقد المؤتمر الدولي المعني بفلسطين وإعادة بناء غزة، الذي اشتركت في استضافته مصر والنرويج، والذي عُقد في القاهرة في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر.

تغتنم حركة عدم الانحياز هذه الفرصة لتؤكد مجددا تضامنها الطويل الأمد مع الشعب الفلسطيني، ولتؤكد مجددا دعمها لتحقيق تطلعاته الوطنية المشروعة والغير قابلة للتصرف، بما في ذلك حقه في تقرير المصير والحرية في دولته الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية، وكذلك من أجل التوصل إلى حل عادل لمحنة اللاجئين الفلسطينيين وفقا لقرار الجمعية العامة ١٩٤(د-٣) لعام ١٩٤٨ .

تؤكد حركة عدم الانحياز مجددا، في هذه السنة الدولية للتضامن مع الشعب الفلسطيني، دعوتها إلى تكثيف الجهود الدولية الرامية إلى دفع الحل السلمي والعادل والدائم قدما، على أساس المعايير المتأصلة والراسخة في قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، والمبادرات الرئيسية المضطلع بها في العقود الماضية. وهناك توافق دولي في الآراء على أن الوضع الراهن لا يمكن تحمله، وعلى أن تَنَعُم الشعب الفلسطيني بحريته وبما له من حقوق الإنسان قد تأخر كثيرا، ويجب بذل كافة الجهود لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي والصراع الذي طال أمده.

إننا نجتمع في الوقت الذي لا تزال فيه أذهاننا مليئة بصور الهجوم الإسرائيلي الأخير على غزة. تدين حركة عدم الانحياز

بشدة العدوان العسكري الإسرائيلي الذي أصاب جميع السكان الفلسطينيين بالصدمة وروع العالم بأسره.

وشهد المجتمع الدولي، بشعور بالرعب، أكثر من ٥٠ يوما من العدوان العسكري الإجرامي، الأمر الذي سبّب دمارا بشريا هائلا، فسقط الآلاف بين قتيل وجريح وحصل تدمير مادي واسع النطاق في جميع أنحاء قطاع غزة.

وتتواصل الكارثة الإنسانية اليوم فيما لا تزال الجهود الرامية إلى التعافي وإعادة الإعمار العاجل والشامل لا تزال مؤجلة نظرا لاستمرار الحصار الإسرائيلي. فثمة منازل وأحياء بأكملها ما فتئت في حالة من الخراب. وهناك ما يزيد على ١٠٠ ٠٠٠ شخص بلا مأوى. وبات انعدام الأمن الغذائي متفشيا. ولا يزال المدنيون الجرحى يواجهون الموت بسبب خطورة الجراح التي أصيبوا بها والافتقار إلى العلاجات الطبية المنقذة للحياة والأدوية الأساسية في قطاع غزة.

إن حركة عدم الانحياز تدين الحصار الإسرائيلي الذي يشكل عقابا جماعيا ومنهجيا للشعب الفلسطيني، وتحث المجتمع الدولي على الاستمرار في مطالبة إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بإنهاء الحصار وجميع الأعمال غير القانونية ضد الشعب الفلسطيني الرازح تحت الاحتلال، والالتزام بالقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان.

وفي هذا الصدد، تعرب حركة عدم الانحياز عن إدانتها الشديدة لاستمرار إسرائيل بصورة متصاعدة في بناء المستوطنات في جميع أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة، منتهكة اتفاقية جنيف الرابعة وقرارات الأمم المتحدة، بما في ذلك قرارات هذا المجلس. وندين بشكل خاص سلسلة الإجراءات غير القانونية المتخذة في الأسابيع الأخيرة، بما في ذلك الاستيلاء على ١٠٠٠ فدان من الأراضي بالقرب من بلدة بيت لحم الفلسطينية، والتقدم بخطط لبناء ٢ ٦٠٠ وحدة استيطانية في القدس الشرقية المحتلة وحولها. تلك وغيرها من الانتهاكات المتواصلة، بما في ذلك هدم المنازل، وتشريد المدنيين الفلسطينيين قسرا، واعتقال الفلسطينيين واحتجازهم، بمن فيهم الأطفال، واستمرار العنف والإرهاب والاستفزازات من جانب المستوطنين والمتطرفين الإسرائيليين في أماكن تشمل المواقع الدينية الحساسة، وبخاصة المسجد الأقصى، قد أدّت إلى جعل الأوضاع أسوأ حالا على أرض الواقع، وزادت من عمق الشكوك الخطيرة بالفعل إزاء التزام إسرائيل المزعوم بالحل القائم على دولتين وتحقيق السلام.

وعلى الرغم من الجهود الدولية الجادة والدعوات المتكررة لإيجاد حل سلمي وشامل وفقا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، فإن الاحتلال العسكري الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية والعربية مستمر، وكذلك إنكار وانتهاك الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني وحرياته من جانب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال. ولا يزال الفشل في حل هذه القضية يقوض مصداقية نظامنا الدولي وسيادة القانون على الصعيد الدولي.

ولا يمكن لمجلس الأمن أن يبقى على الهامش في السعي لإيجاد حل سلمي وعادل لقضية فلسطين، خاصة وأن الحالة تتدهور بشكل كبير. ويجب على مجلس الأمن أن يؤدي دوره الصحيح وفقا لميثاق الأمم المتحدة. لذلك، تحث حركة عدم الانحياز المجلس على العمل فورا لإنهاء محنة الشعب الفلسطيني، واتخاذ إجراءات حازمة تجاه وضع نهاية للاحتلال الإسرائيلي والظلم القائم منذ عقود طويلة.

إن قضية فلسطين ما فتئت مدرجة في جدول أعمال الأمم المتحدة لأكثر من ٦٦ عاما، وحتى الآن لا يوجد بصيص أمل لدى الشعب الفلسطيني في إعمال حقه في تقرير المصير والحرية. وعلى الرغم من حسن النية التي أظهرها الفلسطينيون على مدى عقود من المشاركة في جهود السلام، فإن محنتهم والمأزق الذي يعيشونه ازدادا سوءا على جميع الجبهات بسبب

سياسات إسرائيل وممارساتها غير الشرعية التي ترسخ الاحتلال وتقوض جهود السلام كافة.

ولقد حان الوقت كي يتخذ المجلس خطوة تاريخية نحو وضع نهاية لاحتلال الأراضي الفلسطينية وتمهيد الطريق أمام حل سلمي للصراع. وبذلك، يكون المجلس قد قام بواجبه، بحسب الميثاق، في صون السلم والأمن الدوليين والإسهام الحقيقي في التوصل إلى حل للصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، وهو جوهر الصراع العربي – الإسرائيلي، الذي لا يزال يشكل مصدر قلق بالغ للمنطقة وللمجتمع الدولي ككل، ولآفاق السلام والاستقرار على الصعيد العالمي.

ما فتئ لبنان يعاني من انتهاكات إسرائيل المتتالية لحدوده ومن توغلاتها في أراضيه، عقب سنوات من الاحتلال والعدوان. والمؤسف أن إسرائيل لا تزال تنتهك الأجواء اللبنانية، وتكثف غاراتها على لبنان. فهذه الأنشطة هي انتهاك صارخ للسيادة اللبنانية والقرارات الدولية ذات الصلة، لا سيما القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، الذي ينبغي تنفيذ أحكامه بطريقة تضمن توطيد دعائم الاستقرار والأمن في لبنان، الأمر الذي يمنع إسرائيل من ممارسة انتهاكاتها اليومية للسيادة اللبنانية.

وتدين الحركة، في ما يتعلق بالجولان السوري المحتل، جميع التدابير التي اتخذتها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، لتغيير الوضع القانوني والمادي والديمغرافي للجولان السوري المحتل، والتي تكثفت بعد اندلاع الأزمة السورية. وتطلب حركة عدم الانحياز مرة أخرى أن تلتزم إسرائيل بالقرار ٤٩٧ (١٩٨١)، وتنسحب انسحابا كاملا من الجولان السوري المحتل إلى حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، تنفيذا للقرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣).

اسمحوا لي أن أقول بضع كلمات بصفتي الوطنية، ردا على البيان الذي أدلى به ممثل إسرائيل في المجلس اليوم. لقد كرر مرة أخرى كلامه التافه الذي لا أساس له، على غرار الكلام الذي ذُكر مؤخرا أمام الجمعية العامة، ومن ثم عمل الحاضرون هنا على دحضه أو الاستهزاء به أو تجاهله.

إن الكلمات التي قالها الممثل الإسرائيلي اليوم كانت من الناحية الموضوعية مغلوطة في جوهرها. إيران ليست السبب الرئيسي لكل أزمة ومأزق في الشرق الأوسط خلال العقود السبعة الماضية، وإنما النظام الإسرائيلي هو السبب في ذلك. فاستمرار احتلال أراضي الآخرين من جانب هذا النظام واعتداءاته الدورية لدعم تلك السياسة يكمنان في لب الوضع الحالي في المنطقة. إن تشريد الناس وسجنهم، ومحاصرة غزة، وإنشاء شبكات إرهابية، والقيام بأعمال القتل والترهيب في المنطقة وخارجها، بما في ذلك في إيران، وتكديس الأسلحة النووية واستخدام الأسلحة المحظورة ضد الأطفال والنساء في غزة، إلى ما هنالك، هي جميعها نتيجة سياسة الاحتلال والعدوان التي ينتهجها ذلك النظام.

وينبغي ألاّ يكون هناك شك في أن هذه السياسات الإسرائيلية هي العامل الأكثر أهمية في إيجاد مساحة للجماعات الإرهابية من قبيل الدولة الإسلامية في العراق والشام، والقاعدة، وجبهة النصرة في المنطقة.

إن البيانات المليئة بالادعاءات التي لا أساس لها ضد بلدي والتي يقرأها ممثل ذلك النظام بصوت عال من وقت إلى آخر، ليست مصممة سوى لتبرير العدوان والفظائع التي يرتكبونها ضد شعوب أخرى في المنطقة، وسياسة الفصل العنصري التي ينفذونها داخل حدودهم على أساس متواصل. وبينما تحاول حكومة بلدي حل سوء التفاهم حول برنامجها النووي السلمي، فمن المنافي للعقل أن النظام نفسه الذي لديه سجل معروف جيدا بتكديس مئات الأسلحة النووية يجرؤ على اتهام الآخرين بمحاولة الحصول على أسلحة مماثلة.

كما أنه من المعروف جيدا أن هذا النظام يفعل دائما ما في وسعه لتخريب وعرقلة المفاوضات الجادة والهامة بين إيران

ومجموعة ٥+١، لأن هذه المفاوضات يمكنها أن تحرمه من ذريعة مواصلته للاحتلال والعدوان.

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثلة ماليزيا.

**السيدة أدنين** (ماليزيا) (تكلمت بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أهنئكم، سيدي، على تولي بلدكم رئاسة مجلس الأمن في هذا الشهر. وإنني أشكركم على عقد هذه المناقشة المفتوحة. وأود كذلك أن أعرب عن تقدير وفد بلدي للأمين العام، بان كي مون، على إحاطته الإعلامية الشاملة.

تؤيد ماليزيا البيان الذي أدلى به ممثل إيران بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز، والبيان الذي أدلى به ممثل المملكة العربية السعودية باسم منظمة التعاون الإسلامي.

إن ماليزيا ترحب بالزيارة التي قام بها الأمين العام إلى الشرق الأوسط في الأسبوع الماضي، مما ساعد في الحفاظ على اهتمام المجتمع الدولي بالحاجة الملحة لمعالجة الأسباب الجذرية للصراع الفلسطيني – الإسرائيلي. وتتفق ماليزيا تمام الاتفاق مع الأمين العام على أن الوضع الراهن غير مستدام وغير مستصوب.

خلال الشهر الماضي، انعقدت في بروكسل محكمة راسل من أجل فلسطين للبحث في الانتهاكات التي تعرّض لها القانون الدولي خلال الصراع الأخير في غزة. واستنادا إلى النتائج التي قدمها اثنا عشر من الخبراء المشهورين في مختلف الميادين والبلدان، وجدت المحكمة أن إسرائيل ارتكبت جرائم ضد الإنسانية وأعمال إبادة جماعية. وذكرت المحكمة أيضا أن إسرائيل، بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال في قطاع غزة، لا تستطيع أن تبرر عدوانها العسكري على غزة بأنه دفاع عن النفس.

بموجب القانون الدولي، يحق للأشخاص الذين يعيشون تحت الحكم الاستعماري أو في ظل الاحتلال الأجنبي مقاومة الاحتلال. وبالتالي، فإن الأعمال التي اضطلعت بها إسرائيل كانت تهدف إلى تكريس احتلالها وقمعها للمقاومة وليس اللجوء إلى استخدام القوة في الدفاع الشرعي عن النفس. وقد ثبت أيضا أن إسرائيل انتهكت مبدأين أساسيين من مبادئ القانون الإنساني الدولي، وهما تحديدا، مبدأ التناسب ومبدأ ضرورة التمييز بوضوح بين الأهداف المدنية والعسكرية.

وأعلنت إسرائيل في الأشهر الأخيرة عن توسيع جديد للمستوطنات غير القانونية في الأراضي الفلسطينية المحتلة في الضفة الغربية، بما في ذلك في القدس الشرقية. ولا يزال الفلسطينيون يتعرضون لعمليات تشريد قسري إذ تقوم السلطة القائمة بالاحتلال بهدم منازلهم وممتلكاتهم. ولا شك في أن المستوطنات الإسرائيلية غير قانونية بموجب القانون الدولي وهي تشكل عقبة أمام إقامة دولة فلسطينية.

كما تشعر ماليزيا ببالغ القلق إزاء تزايد الاعتداءات والاستفزازات التي ترتكبها إسرائيل في مختلف الأماكن المقدسة في القدس، بما في ذلك داخل حرم المسجد الأقصى. وندين بشدة محاولات السلطات الإسرائيلية تغيير مركز الأماكن المقدسة وهويتها في القدس. وندعو إلى الكف عن تلك الاستفزازات قبل أن تتفاقم الحالة، وتتحول إلى حادث أحمق مأساوي آخر.

وما برح المجتمع الدولي يحث مجلس الأمن على تحمل مسؤولياته في ضوء انتهاكات إسرائيل المستمرة والصارخة للقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي وقرارات الأمم المتحدة وفتوى محكمة العدل الدولية. بيد أن مجلس الأمن لا يزال في حالة عجز، وتواصل إسرائيل أعمالها غير القانونية مع الإفلات من العقاب.

وبما أن مجلس الأمن ما زال يوصد أبوابه أمام فلسطين، فلا يجب أن يلقي عليها اللوم أو يعاقبها لمحاولتها فتح أبواب أخرى استنادا إلى القانون الدولي وتعددية الأطراف بغية

إعمال حقها في تقرير المصير الذي حرمت منه طويلا. وينبغي الترحيب بالقرار الفلسطيني المُعلن عنه في وقت سابق من هذا العام بالانضمام إلى مختلف الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، بما في ذلك اتفاقيات جنيف الأربع. إن هذا الإجراء خطوة في الاتجاه الصحيح، أي، نحو جعل فلسطين عضوا مسؤولا في المجتمع الدولي، يلتزم بأحكام القانون الدولي وقواعده.

وبينما توافق ماليزيا على أن إيجاد حل نهائي للنزاع لا يزال من خلال المفاوضات الثنائية، فإن من غير المقبول أن يسمح باستمرار المفاوضات للأبد فيما تستمر معاناة الشعب الفلسطيني. ونحن ندين الظلم التاريخي ضد الشعب الفلسطيني، إذ نصر على أنه أمله الوحيد في إقامة دولة فلسطينية يتوقف على مفاوضات لا نهاية لها مع إسرائيل، بينما في الوقت نفسه، نسمح لإسرائيل بالابتعاد أكثر فأكثر عن تحقيق الحل القائم على وجود دولتين. لذلك، فإن ماليزيا تؤيد بقوة الجهد الفلسطيني لتحديد إطار زمني لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي. وندعو المجتمع الدولي، وخاصة مجلس الأمن، إلى ألا يوصد أبوابه مرة أخرى بل أن يدعم المساعي الرامية إلى إنهاء الاستعمار والفصل العنصري ضد فلسطين من أجل إحلال السلام وتحقيق الاستقرار في المنطقة.

وترحب ماليزيا بالنتائج التي أسفر عنها مؤتمر المانحين الذي عقد مؤخرا في القاهرة. ونشيد بحكومتي مصر والنرويج لعقد المؤتمر. ولا تزال ماليزيا ملتزمة بتوفير وتيسير إيصال المساعدات إلى الشعب الفلسطيني. وكجزء من مساهمتنا في إعادة إعمار غزة، قدمت ماليزيا مبلغ ١,٣٥ مليون دولار من أجل فلسطين، على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف. ويشمل ذلك مبلغ ١٠٠ ألف دولار استجابة للنداء العاجل من أجل غزة الذي أطلقته وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى و ١٠٠ ألف دولار لصندوق التضامن الإسلامي التابع لمنظمة التعاون الإسلامي من الصندوق الاستئماني للمساعدات الإنسانية للشعب الفلسطيني الذي أنشأته وزارة الخارجية الماليزية. وخلال الاشتباكات التي وقعت مؤخرا في غزة في هذا الصيف، أوصلت المنظمات غير الحكومية الماليزية ٤٠ طنا من المساعدات الإنسانية والإمدادات الطبية إلى الفلسطينيين في غزة في إطار المساعدة في التخفيف من معاناتهم.

ويتعين على المجتمع الدولي ألا يكتفي بإعادة بناء غزة. وكما أكد الأمين العام خلال زيارته إلى غزة في هذا الأسبوع، يجب كسر الحلقة المفرغة للبناء والتدمير. والصراع الذي استمر ٥٠ يوما في صيف عام ٢٠١٤ هو الهجوم الإسرائيلي الأعنف على قطاع غزة منذ بداية احتلال إسرائيل لغزة في عام ١٩٦٧. وندعو الله أن يكون ذلك هو الهجوم الأخير.

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لرئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة.

**السيد ماير – هارتنغ** (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. يؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا والجبل الأسود وصربيا وألبانيا؛ ؛ وبلدا عملية تحقيق الاستقرار والانتساب المحتمل ترشيحهما للانضمام، وهما ألبانيا والبوسنة والهرسك؛ فضلا عن أوكرانيا وجمهورية مولدوفا.

وحرصا على الوقت، سأدلي بنسخة موجزة للغاية من بياني. وسيوزع النص الكامل.

يرحب الاتحاد الأوروبي بالنتائج المثمرة التي أسفر عنها مؤتمر القاهرة بشأن فلسطين، ”إعادة إعمار غزة“. ومن الضروري الآن أن تتحمل السلطة الفلسطينية مسؤولياتها الحكومية الكاملة في قطاع غزة وأن ترفع إسرائيل القيود المفروضة على التنمية الاجتماعية والاقتصادية، لا سيما في مجالي التنقل وإمكانية الوصول. ومن الضروري أيضا وضع حد للتهديد الذي تتعرض له إسرائيل الذي تشكله حماس

وغيرها من جماعات المقاتلين في غزة على نحو ما تظهره الهجمات الصاروخية وحفر الأنفاق. ويجب نزع سلاح جميع الجماعات الإرهابية ومنعها من إعادة التسلح.

إن تفاهم ٢٥ أيلول/سبتمبر الذي توصلت إليه الأطراف الفلسطينية واجتماع ٩ تشرين الأول/أكتوبر لحكومة الوفاق الوطني الفلسطينية في غزة يمثلان خطوات إيجابية في الاتجاه الصحيح ينبغي أن تتواصل. ويرحب الاتحاد الأوروبي بآلية المراقبة المؤقتة التي تفاوضت عليها الأمم المتحدة وإسرائيل والسلطة الفلسطينية، بوصفها خطوة أولى نحو ضرورة فتح جميع المعابر، فضلا عن التدابير الأولية التي أعلنتها إسرائيل بشأن التنقل وإمكانية الوصول، والتي ينبغي تنفيذها وتوسيع نطاقها.

ونظل على استعداد لتعزيز جهودنا الرامية إلى بناء قدرات السلطة الفلسطينية، وتحديدا بهدف التعجيل بانتشارها على المعابر الحدودية، ولتقديم دعم فعال وآمن لرفع تدابير الإغلاق من خلال إنشاء وجود للاتحاد الأوروبي على المعابر في غزة. وعلاوة على ذلك، نحن مستعدون لاستكشاف السبل لدعم إنشاء طريق بري بين الضفة الغربية وغزة وتحليل جدوى إقامة وصلة بحرية بين قبرص وغزة.

ونحن ما زلنا مقتنعين بأن المعايير الواضحة التي تحدد أساس المفاوضات تمثل عناصر أساسية لتحقيق نتيجة ناجحة. وبينما توجد ضرورة ملحة لإحراز تقدم ملموس صوب تحقيق الحل القائم على وجود دولتين، سيواصل الاتحاد الأوروبي تعزيز موقفه بنشاط فيما يتعلق بالمعايير، وهو على استعداد للعمل مع الولايات المتحدة والشركاء الآخرين لصياغة مبادرة لاستئناف مفاوضات السلام على أساس المبادئ التالية:

أولا يجب التوصل إلى اتفاق بشأن حدود الدولتين على أساس خطوط ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧ مع تبادل متكافئ للأراضي على نحو ما يتفق عليه الطرفان. ولن يعترف الاتحاد الأوروبي بأي تغييرات لحدود ما قبل ١٩٦٧، بما في ذلك فيما يتعلق بالقدس، إلا إذا اتفق على ذلك الطرفان. ولا بد من وجود ترتيبات أمنية، من شأنها أن تتيح للفلسطينيين احترام سيادتهم وتظهر أن الاحتلال قد انتهى، وبالنسبة للإسرائيليين تصون أمنهم وتحول دون تجدد أعمال الإرهاب وتتعامل بفعالية مع التهديدات الأمنية، بما في ذلك التهديدات الجديدة والخطيرة في المنطقة. ويجب إيجاد حل عادل ومنصف ومتفق عليه وواقعي لقضية اللاجئين. ولا بد من الوفاء بتطلعات الطرفين فيما يتعلق بالقدس. ولا بد من إيجاد سبيل، من خلال عملية المفاوضات، للتوصل إلى حل لوضع القدس كعاصمة مستقبلية للدولتين.

ونحث الطرفين على الامتناع عن القيام بأعمال من شأنها تقويض استئناف المفاوضات وفرص إحلال السلام. كما نكرر دعوتنا للقيادة الفلسطينية لاستخدام مركزها في الأمم المتحدة بطريقة بناءة.

إن التطورات على أرض الواقع تجعل التوصل إلى الحل القائم على وجود دولتين هدفا متعذر التحقيق بصورة متزايدة، وحقيقة الدولة الواحدة لا تتفق مع تطلعات الطرفين. وفي ذلك الصدد، نشجب بشدة القرار الذي اتخذته إسرائيل مؤخرا بالموافقة على خطة لأنشطة استيطانية جديدة في جفعات همتوس والسماح بالمزيد من التوسع الاستيطاني في حي سلوان في القدس الشرقية. ويمثل ذلك خطوة بالغة الضرر تقوض آفاق الحل القائم على وجود دولتين، وتشكك في التزام إسرائيل بالتوصل إلى تسوية سلمية عن طريق المفاوضات مع الفلسطينيين.

فالمستوطنات غير قانونية بموجب القانون الدولي.

إننا ندعو حكومة إسرائيل إلى إعادة النظر في قراراتها بشكل عاجل، ووضع حد لسياستها الاستيطانية في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية؛ ووضع حد لعنف المستوطنين، ولتدهور الظروف المعيشية للفلسطينيين في المنطقة (ج)،

ولعمليات الهدم، بما في ذلك لمشاريع يمولها الاتحاد الأوروبي، ولعمليات الإخلاء والنقل القسري، بما في ذلك للقبائل البدوية المقيمة في المنطقة ج، ووضع حد لزيادة التوترات والتحديات للوضع الراهن فيما يخص جبل الهيكل /الحرم الشريف. ونكرر عرضنا على كلا الطرفين المتضمن حزمة من الدعم السياسي والاقتصادي والأمني الأوروبي، وشراكة مميزة خاصة مع الاتحاد الأوروبي، في حال التوصل إلى تسوية سلمية نهائية.

إننا ملتزمون بالمعالجة الشاملة والمنسقة للتهديد الإقليمي الذي يشكله الإرهاب والتطرف العنيف، ومعالجة عدم الاستقرار والعنف الكامنين، اللذين وفرا لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، والجماعات الإرهابية الأخرى موطئ قدم. إننا نؤيد الجهود التي بذلتها أكثر من ٦٠ دولة لمواجهة هذا التهديد. ويدعو الاتحاد الأوروبي جميع الشركاء لتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما في ذلك القراران ٢١٧٠ (٢٠١٤) و ٢١٧٨ (٢٠١٤). وقد أتاحت السياسات الإقصائية التي اتبعت في العراق، وعدم الاستقرار في سوريا الناجم عن الحرب الوحشية التي يخوضها نظام الأسد ضد شعبه، والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، والعرقلة المنهجية للإصلاحات الديمقراطية، ازدهار تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. ونتيجة لسياسات نظام الأسد وإجراءاته، فلا يمكن له أن يكون شريكا في مكافحة داعش. ونكرر التزامنا الراسخ بمواجهة المشكلة الخطيرة للمقاتلين الأجانب.

لا تزال الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق انتقال بقيادة سورية، تمثل أولوية. وسنستمر في تقديم الدعمين السياسي والعملي للمعارضة المعتدلة. إن الاتحاد الأوروبي مصمم على دعم كل الجهود الرامية إلى إيجاد حل سياسي بالتراضي بناء على بيان جنيف، وتمشيا مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. إننا ندعو جميع الأطراف إلى المشاركة بشكل بناء في المفاوضات، ونعرب عن دعمنا الكامل للمبعوث الخاص للأمم المتحدة ستيفان دي ميستورا. وستكون مشاركة الأطراف الإقليمية والدولية النشطة مطلوبة لإجراء عملية انتقالية قابلة للاستمرار.

إن الاتحاد الأوروبي يدين بشدة القتل العشوائي وانتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك العنفان الجنسي والجنساني الممنهجان، اللذان يرتكبهما تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، والمنظمات الإرهابية الأخرى، لا سيما ضد المسيحيين وباقي الجماعات الدينية والعرقية.

كما يكرر الاتحاد الأوروبي أيضا إدانته للانتهاكات الجسيمة والواسعة النطاق والمنهجية لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي من جانب نظام الأسد. كما يساور الاتحاد الأوروبي قلق بالغ جراء انتهاكات حقوق الإنسان، والعنف الطائفي الذي يرتكب في العراق.

يجب مساءلة جميع المسؤولين عن التجاوزات، وانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، ولا يمكن أن يفلتوا من العقاب. ونكرر دعوتنا مجلس الأمن إلى إحالة الحالة في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية، ودعوتنا العراق إلى الانضمام إلى نظام روما الأساسي.

ونكرر التزامنا الثابت بوحدة العراق وسيادته وسلامته الإقليمية. ونرحب بالجهود التي تبذلها قوات التحالف، بما في ذلك القرار الذي اتخذته الدول الأعضاء لتوفير المعدات العسكرية والخبرات للعراق من أجل الحد من قدرة داعش على مهاجمة السكان المدنيين، ويأتي هذا القرار استجابة لطلب صريح بالدعم قدمته الحكومة العراقية. لكن في نهاية المطاف، لن يكون الحل للأزمة إلا سياسيا. وندعو الحكومة العراقية، التي رحبنا بتشكيلها إلى الوصول إلى جميع مكونات المجتمع العراقي، ومتابعة عملية المصالحة الوطنية بدون تأخير. ونحث جميع مكونات المجتمع العراقي على التوحد في المعركة ضد داعش، ودعم عملية المصالحة الوطنية.

ويساور الاتحاد الأوروبي قلق عميق جراء المأزق الإنساني الذي يعاني منه الملايين من السوريين والعراقيين. وسنواصل دعم جهود الإغاثة الإنسانية وتقديم المساعدة لدعم صمود اللاجئين والمجتمعات المحلية المضيفة. وندين استمرار تعنت نظام الأسد فيما يخص وصول المساعدات الإنسانية، واستخدام الإجراءات الإدارية لعرقلة التسليم السريع والمستدام للمعونة. ونكرر دعوتنا جميع الأطراف، ولا سيما نظام الأسد، إلى التنفيذ الكامل لأحكام قراري مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤). وسوف نستمر في تنفيذ تلك القرارات لتقديم المساعدات عبر الحدود وعبر خطوط القتال. ويساورنا بالغ القلق جراء إلحاق داعش الضرر بشكل كبير بوجود وعمل الوكالات الإنسانية والجهات الفاعلة في شمال سوريا. وندعو الحكومة العراقية إلى بذل المزيد من الجهود، من أجل الإسهام في جهود الإغاثة الإنسانية في جميع أنحاء البلد.

إننا ندرك تماما التحديات الهائلة التي تمثلها التطورات الحالية في سوريا والعراق على لبنان والأردن بوجه خاص. كما أننا مصممون على البحث عن سبل لتعزيز دعمنا لكلا البلدين. ويتطلع الاتحاد الأوروبي إلى مؤتمر برلين المقرر عقده في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر.

إننا نفهم التحديات الأمنية والإنسانية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية الاستثنائية، التي يواجهها لبنان. وندين بشدة الاعتداءات المتكررة للجماعات المتطرفة العنيفة على الأراضي اللبنانية، وأثني على الأجهزة الأمنية اللبنانية على الجهود المشتركة التي تبذلها،فيما يتعلق بالاستجابة للعديد من التهديدات الأمنية. ونؤكد أهمية وجود مؤسسات قوية بغية الحفاظ على الاستقرار، والوحدة الداخلية في لبنان. ويشجع الاتحاد الأوروبي زعماء لبنان على فتح الطريق لانتخاب رئيس جديد بدون المزيد من التأخير.

**الرئيسة** (تكلمت بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل المغرب.

**السيد أطلسي** (المغرب): أود تهنئتكم على ترؤسكم لمجلس الأمن خلال هذا الشهر، وعلى مبادرتكم إلى تناول هذا الموضوع، الذي يوليه بلدي أهمية قصوى من منطلق التزامه العربي والإسلامي وحبه للسلام. ويؤيد وفد بلدي البيان الذي ألقي باسم دول حركة عدم الانحياز، ويود أن يدلي بما يلي بصفته الوطنية.

تنعقد جلستنا هذه في ظرف دقيق ومنعطف خطير تمر به منطقة الشرق الأوسط، ومن خلالها العالم برمته، من مستجدات غير مسبوقة لها تداعيات سلبية جمة على السلم والأمن الدوليين، وعلى النسيجين الاجتماعي والاقتصادي، لأن استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية والعربية، وانتشار أفكار التطرف الهدامة، واستشراء الإرهاب، يدفعنا إلى دق ناقوس الخطر لاستدراك ما يجب استدراكه قبل فوات الأوان.

إن العدوان الإسرائيلي غير المبرر،وغير المقبول على غزة، سيكون له تداعيات وعواقب وخيمة في الحاضر والمستقبل، تقوض أولا كل الجهود التي بذلت لحد الآن من أجل الدفع بعملية السلام إلى الأمام، بل فتحت مصير المنطقة ككل على المجهول وعملت على إذكاء المزيد من الكراهية.

لقد شجب صاحب الجلالة الملك محمد السادس بكل شدة هذا العدوان منذ بدايته، بل وجدد ذلك في خطاب عيد العرش، كما أدانته جميع الشرائح المغربية والأحزاب والنقابات وبتعليمات من جلالة الملك، بادر المغرب منذ بدء العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني في غزة إلى تقديم مساعدات إنسانية ومالية إلى الأشقاء الفلسطينيين تضامنا معهم في محنتهم.

وتنفس المغرب ومعه محبو السلام الصعداء في ٢٦ آب/أغسطس الماضي بعد توقيع الهدنة بوساطة مصر الشقيقة مشكورة على جهودها الدؤوبة. وفي الوقت الذي نعاود فيه الترحيب بهذه الهدنة، فإننا نتمنى أن تكون مستدامة وتفتح الباب لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية.

لقد شاركت المملكة المغربية في مؤتمر المانحين الذي نظمته جمهورية مصر العربية بتعاون مع الحكومة النرويجية في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر، وتساهم في خطة إعادة إعمار غزة عبر تنفيذ عدد من المشاريع التي سيتم تحديد نوعيتها والترتيبات الخاصة بها بتنسيق مع السلطة الوطنية الفلسطينية، في إطار الآلية الأممية التي ستوضع لهذه الغاية، إلى جانب تقديم

مساعدة تقنية من خلال تدريب الأطر الفلسطينية التي ستشارك في عملية إعادة الإعمار. إن الخطة التي أعدتها السلطة الوطنية الفلسطينية لإعادة إعمار غزة، تعكس جدية الأشقاء الفلسطينيين وحبهم للسلام وتطلعهم المشروع إلى العيش في سلم وأمن ضمن حل الدولتين، بل وتشكّل فرصة سانحة لتشجيع القطاع الخاص الفلسطيني عبر إرساء شراكات بينه وبين الجهات الفاعلة من دول أخرى. لذا فإن أول خطة على هذا الدرب هي رفع الحصار والسماح بدخول المساعدات بشتى أنواعها، وتيسير إيصالها بتنسيق مع السلطة الوطنية الفلسطينية، وفي إطار فعالية الآلية الأممية ذات الصلة.

وما فتئ جلالة الملك محمد السادس، بصفته رئيس لجنة القدس، يدين جميع الأعمال الاستفزازية في الحرم القدسي وكل ما من شأنه تهويد القدس وتغيير المعالم الإسلامية منها والمسيحية، ويحث على احترام الوضع القانوني والديمغرافي لمدينة القدس الشرقية، بوصفها أرضا للتعايش بين سائر الأديان. ونذكّر هنا بنتائج اجتماع الدورة العشرين للجنة القدس، التي استضافها المغرب في كانون الثاني/يناير الماضي تحت الرئاسة الفعلية لجلالة الملك، والتي أكدت على أن القدس الشريف بالنسبة للأمة الإسلامية هو صميم الحل السياسي.

إن المآسي التي عاشها وضاق بها الشعب الفلسطيني ذرعا منذ عام ١٩٤٨، لن يعزيه فيها ولن يخمد لهيبها سوى التسوية العادلة المستدامة بإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية على حدود الرابع من حزيران/يونيه، وذلك وفقا لقرارات الشرعية الدولية، ومبادرة السلام العربية، ومرجعيات تحقيق السلام بناء على حل الدولتين اللتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمان وتعاون. إن هذه هي الوصفة الوحيدة التي عليها إجماع دولي وفق الشرعية الدولية لإنهاء هذا النزاع. لذا، يجب على المجتمع الدولي أن يولي هذا الأمر الأولوية القصوى لإيجاد تسوية سريعة لهذا النزاع في أقرب الآجال، كي تنعم المنطقة بالسلم والأمان ويحل الرخاء والتعاون والوئام.

إن الأزمة السورية التي ما زالت تتفاقم يوما بعد يوم على جميع المستويات، لا بد وأن توقف. ذلك أن الشعب السوري هو الذي يدفع ثمنها من جراء إزهاق الأرواح ونزوح الأهالي بالملايين، وكذا سياسات التهجير والتجويع وتدهور كل مرافق ومكونات العيش الكريم.

وفي هذا الإطار، يرحب وفد بلادي بتعيين السيد ستيفان دي ميستورا، مبعوثا خاصا للأمين العام في سوريا، ويدعم جهوده الرامية إلى إيجاد حل سياسي، وتدشين عملية الانتقال الديمقراطي على أساس بيان جنيف (S/2012/522، المرفق) الصادر في عام ٢٠١٢، لتجنب المزيد من الدمار والأضرار الإنسانية.

كما نطالب بفتح المجال لتقديم المعونة والمساعدات الإنسانية والطبية للمتضررين من القصف والحصار المفروض عليهم. وتبقى المملكة المغربية على استعداد لتقديم المزيد من المساعدات الإنسانية للشعب السوري ورفع المعاناة عن المشردين

والمهجّرين. ولا يفوت وفد بلادي التأكيد على ضرورة الحفاظ على سيادة سوريا واستقلالها ووحدتها وسلامة أراضيها.

وأجدد موقف المغرب المتشبث باستقلال لبنان ووحدة أراضيه. وأنوه أيضا بالروح الوطنية والمسؤولية العالية اللتين برهنت عليهما فئات الشعب اللبناني للحفاظ على أمن لبنان واستقراره وسيادته.

إن تدهور الوضع في اليمن لشيء مقلق للغاية، إذ بعدما مضت العملية السياسية أشواطا مهمة بتوافق القوى السياسية، وبإشراف المبعوث الخاص للأمين العام، السيد بنعمر، وذلك بالتوقيع على وثيقة نتائج الحوار الوطني، عاد الوضع إلى التدهور بشكل خطير قد ينسف كل الجهود التي بذلت. لذا ندعو جميع الأطراف في اليمن إلى الحكمة وتقديم المصلحة العامة من أجل الحفاظ على سيادة اليمن ووحدة وسلامية أراضيه.

لقد بدأت مداخلتي بالقول أنه يجب أن ندق ناقوس الخطر. نعم كيف لا وقد أخذت آفة الإرهاب منحى خطيرا بات يهدد ليس فقط منطقة الشرق الأوسط، بل سيتعداها لإرهاب العالم أجمع بتهديد أمنه واستقراره. وليس أدل على ذلك من توسع ما يسمي بتنظيم الدولة الإسلامية واقترافه جرائم تقتيل وتنكيل بشعة. إن اتخاذ الجماعات الإرهابية الدين مبررا للأهداف الأيديولوجية والسياسية التوسعية الإقصائية الهدامة لا يمت للإسلام بصلة، بل يسيء لتعاليمه السمحة الداعية للسلام والوئام والتعايش. وفي هذا الإطار نكرر شجبنا للإرهاب بشتى أنواعه وأشكاله، مؤكدين وجوب عدم إلصاقه بأي دين أو وطن أو عرق أو حضارة، بل يجب محاربته بلا هوادة. إن ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب يجب التصدي لها بكل حزم للحد من استفحالها وللقضاء عليها. وفي هذا الإطار، تثمن المملكة المغربية اعتماد مجلس الأمن القرار ٢١٧٨ (٢٠١٤) في أيلول/سبتمبر الماضي لمواجهة هذه الآفة.

**الرئيسة** (تكلمت بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل النرويج.

**السيد بيدرسن** (النرويج) (تكلمت بالإنكليزية): لقد أسفرت الحرب التي دارت رحاها في غزة في صيف هذا العام عن خسائر رهيبة في صفوف المدنيين، وخلّفت خرابا هائلا هناك. كما بثت الصواريخ التي أُطلقت من غزة على إسرائيل الرعب في قلوب جميع السكان المستهدفين. ومرة أخرى، بل للمرة الثالثة في أقل من ست سنوات، تم تذكير المجتمع الدولي بأن النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني ما زال يشكّل تهديدا للسلم والأمن الدوليين.

وتثني النرويج على مصر لما تقوم به من دور في الوساطة من أجل الاتفاق على وقف مؤقت للأعمال العدائية. مع ذلك، وفي ظل غياب وقف دائم لإطلاق النار بين الطرفين، فإن جميع المحاولات الرامية إلى تحقيق استقرار الوضع في غزة وما حولها آيلة إلى الفشل. وعليه، تحث النرويج المفاوضين الإسرائيليين والفلسطينيين على اتخاذ خطوات جريئة عند اجتماعهم مرة أخرى في القاهرة في وقت لاحق من هذا الشهر.

وفي ١٢ تشرين الأول/أكتوبر، شاركت النرويج ومصر وفلسطين في استضافة مؤتمر القاهرة الدولي بشأن فلسطين، ”إعادة إعمار غزة“. وشارك فيه ممثلون من أكثر من ٩٠ بلدا ومنظمة وتعهدت على نحو مثير للإعجاب بالتبرع بمبلغ ٥,٤ بليون دولار، سيتم تخصيص نصفه لجهود الإنعاش وإعادة الإعمار في غزة. ومما لايقل أهمية عن الأموال المتعهد بها، الرسائل السياسية الواضحة التي بعث بها المشاركون في ذلك المؤتمر.

أولا، التأكيد على أن قطاع غزة يشكّل جزءا لا يتجزأ من الأرض التي احتلت في عام ١٩٦٧ فضلا عن كونه جزءا من الدولة الفلسطينية. ولن تحقق الجهود المبذولة لما فيه تحقيق مصلحة غزة النجاح إلا إذا بذلت ضمن إطار شامل لتقديم الدعم إلى فلسطين. وشدد المانحون على ضرورة أن تكون

هناك حكومة فلسطينية واحدة وشرعية متلقية للمساعدة. وأوضحوا أيضا أن إعادة الإعمار لن تكون ممكنة دون تهيئة بيئة سياسية وأمنية مواتية في غزة. ويجب أن يكفل الأمن لجميع المدنيين. ولذلك، دعا المشاركون جميع الأطراف المعنية إلى دعم عملية تسفر عن تمكين السلطة الفلسطينية من استعادة جميع صلاحياتها وفرض سيطرتها بطريقة فعالة في غزة. وتدعو النرويج جميع الفصائل الفلسطينية إلى التعاون على تحقيق الوحدة الفلسطينية تحت قيادة الرئيس عباس.

ثانيا، لن تكون عملية إعادة إعمار غزة ممكنة دون فتح المعابر الحدودية المؤدية إلى إسرائيل، وتيسير التنمية الاجتماعية والاقتصادية، علاوة على التعجيل بتحقيق الانتعاش الاقتصادي. ويؤدي القطاع الخاص الفلسطيني دورا رئيسيا في ذلك الصدد. وترحب النرويج بالإعلان الصادر عن ممثل إسرائيل بشأن إجراء تغييرات حاسمة على القيود الراهنة المفروضة، إذ أنه لم يعد ممكنا أن يواصل سكان قطاع غزة العيش تحت الحصار، وفي فقر وبؤس مستمرين. وتدعو النرويج إسرائيل إلى أن تساهم بقدر كبير في جهود إعادة الإعمار.

ثالثا، ليس في الإمكان التصدي للتحديات القائمة في غزة والضفة الغربية بصورة كاملة إلا عن طريق التوصل إلى اتفاق على الوضع النهائي يحل جميع المسائل الأساسية القائمة بين الإسرائيليين والفلسطينيين. وتعرب النرويج عن أسفها للإعلانات الصادرة مؤخرا عن بناء المستوطنات، بما في ذلك في القدس الشرقية المحتلة، وتدعو إلى استئناف المفاوضات بطريقة جدية ومجدية وقائمة على الالتزام، من شأنها أن تضع حدا للنزاع والاحتلال اللذين بدآ في عام ١٩٦٧. وتدعو النرويج مجددا مجلس الأمن إلى توفير القيادة والتوجيه للجهود المبذولة لتحقيق الاستقرار في أعقاب المواجهات العسكرية التي جرت في هذا الصيف، فضلا عن الجهود المبذولة لاستئناف عملية السلام.

إن القوى المتطرفة التي عقدت العزم على إشاعة الموت والدمار في العراق وسوريا وما وراءهما يجب مواجهتها على نحو حازم.

وفي مواجهة الأعمال الإجرامية الوحشية التي يمارسها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، وغيره من الجماعات الإرهابية، يجب أن يتحد المجتمع الدولي ضد التهديد الذي تمثله.

وفي نفس الوقت فإن من الضروري التوصل إلى حلول سياسية في العراق وسوريا. ولا يمكن إنهاء تلك النزاعات التي تقتل وتشوه الأشخاص وتواصل تمزيق النسيج الاجتماعي في كلا البلدين بواسطة الوسائل العسكرية وحدها.

وفيما يتعلق بسوريا، فإن من الأهمية بمكان أن تتمكن الأمم المتحدة والمبعوث الخاص دي ميستورا من إشراك الأطراف المعنية والمنطقة بأسرها في عملية سياسية تقوم على التقارب الناشئ في المصالح بين طائفة عريضة من السوريين، فضلا عن القوى الإقليمية الرئيسية. وتدعم النرويج تماما الجهود المبذولة في هذا الصدد.

وما تزال النرويج تضطلع بدورها في مكافحة التطرف العنيف والإرهاب، بما في ذلك من خلال الدعم النشط للجهود الإنسانية والعسكرية الدولية المبذولة في العراق.

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل قطر.

**السيدة آل ثاني** (قطر): نود بداية، أن نهنئكم على ترؤس مجلس الأمن، ونعبّر عن الشكر والتقدير لاهتمام حكومة الأرجنتين بعقد هذه الجلسة. كما نشكر الأمين العام على حضوره، وعلى الإحاطة الإعلامية التي قدمها صباح اليوم، واهتمامه الشخصي بالقضية الفلسطينية، بما في ذلك من خلال زيارته الأخيرة إلى قطاع غزة.

سيدي الرئيس، إننا نتفق معكم على أهمية شروع أعضاء مجلس الأمن وسائر أعضاء الأمم المتحدة في مناقشة أفضل

السبل لتحقيق تقدم سريع نحو التوصل إلى سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط، وتحديدا تحقيق حل الدولتين. فقد رأينا في التصعيد الأخير في غزة تذكيرا بأهمية التوصل إلى حلول مستدامة للوضع في غزة وسائر أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة. وخلصنا إلى أن الحلول المؤقتة أو التسويات الجزئية باتت غير مجدية وغير مقبولة.

وإننا إذ نتقدم بالتعازي للشعب الفلسطيني الشقيق على ما لحق به من مآس كارثية بسبب العدوان العسكري على غزة، فإننا نؤكد أنه قد آن الأوان لأن يتحمل مجلس الأمن مسؤولياته القانونية والأخلاقية، وأن يتحرك لضمان عدم تكرار مثل هذا التصعيد الذي أسفر عن عواقب إنسانية مؤسفة على كلا الجانبين، ولا سيما الجانب الفلسطيني.

وندعو هذا المجلس مجددا لأن يتخذ قرارا يلزم إسرائيل بإنهاء احتلالها للأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة ووقف الاستيطان غير المشروع، علاوة على وقف جميع الممارسات التي تشكل خرقا للقانون الدولي. وندعو المجلس أيضا إلى اتخاذ إجراءات للتحرك وفقا لخطة سياسية واضحة وفي إطار زمني محدد نحو تحقيق حل الدولتين. إن الأمن والاستقرار والسلام في المنطقة، بما في ذلك أمن إسرائيل، تتطلب اتخاذ خطوات شجاعة وحقيقية نحو تحقيق ذلك الحل المتمثل في إقامة دولة فلسطينية على أساس حدود عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشريف، تعيش جنبا إلى جنب وفي سلام مع إسرائيل، وضمان الحقوق الفلسطينية غير القابلة للتصرف. ويشمل ذلك الانسحاب من سائر الأراضي العربية المحتلة، بما في ذلك الجولان السوري المحتل ومزارع شبعا وقرية الغجر اللبنانية. كما يجب وقف انتهاك الأماكن المقدسة والحرمان من حرية العبادة في فلسطين من قبل السلطات الإسرائيلية التي تنتهج سياسة خطيرة تجاه الحرم المقدسي الشريف، بما في ذلك محاولة اقتحامه ومنع المصلين من دخوله. إن دولة قطر تستنكر وتشدد على رفضها لهذه الانتهاكات التي من شأنها أن تزيد من حالة التوتر وعدم الاستقرار في المنطقة.

إن دولة قطر هي بالفعل من بين الدول التي ما تزال تواصل السعي لأداء دور إيجابي ومخلص نحو تحقيق الحل الدائم والعادل للقضية الفلسطينية. وقد كانت في طليعة الدول التي اتخذت خطوات شجاعة نحو دعم فرص التوصل إلى تسوية سلمية للقضية الفلسطينية. وإبان التصعيد الأخير في قطاع غزة، بذلت دولة قطر جهودا ومساعي دبلوماسية بهدف التوصل إلى وضع حد للعنف ووقف سفك الدماء. وقد أسهمت تلك الجهود القطرية في التوصل إلى الاتفاق الذي أنهى ذلك التصعيد العسكري. وفي هذا الصدد، ترحب دولة قطر بالاتفاق الذي تم التوصل إليه في القاهرة برعاية جمهورية مصر العربية الشقيقة.

وعلى الصعيد الإنساني، استجابت دولة قطر للاحتياجات الإنسانية الكبيرة في قطاع غزة، بإعلانها خلال مؤتمر إعادة إعمار غزة الذي عقد مؤخرا في القاهرة،عن تقديم مبلغ ١ بليون دولار لإعادة إعمار القطاع، أي ما يعادل نصف المساهمات المالية المطلوبة لخطة الأمم المتحدة بشأن إعادة إعمار غزة، على إثر الدمار في البنية التحتية والمنشآت العامة والمساكن. كما قدمت دولة قطر، بالتنسيق مع وكالات الأمم المتحدة المعنية، مساهمات أخرى تهدف إلى تحقيق الاستقرار في غزة ودعم الجهود التي تبذلها حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية لإعادة دمج المؤسسات الحكومية والخدمة المدنية بما يخدم الشعب الفلسطيني ويعزز وحدته الوطنية. وهنا نود أن نعبّر عن الترحيب بعقد الحكومة الفلسطينية أول اجتماعاتها في غزة مؤخرا.

إن التطورات الأخيرة في سوريا والمنطقة على نطاق أوسع،تتطلب استجابة دولية منسقة ووفقا للمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة لوضع حد لمأساة الشعب السوري. ففي

الفترة الأخيرة وصلت الجرائم التي ترتكبها الجماعات الإرهابية حدا لا يمكن السكوت عنه، شأنها في ذلك شأن الجرائم التي ما برح النظام السوري يرتكبها ضد الشعب السوري على مدى ثلاث سنوات، والتي كانت بحد ذاتها السبب في ترسيخ الظروف المؤدية للإرهاب. فقد أدى استمرار تعامل النظام الذي يحاول استغلال وجود الإرهاب لاستعادة شرعيته المفقودة مع المطالب الشعبية بالقوة العسكرية إلى نشوب نزاع تسبب في عواقب وخيمة على سوريا والمنطقة بأسرها، وهو ما سبق أن حذرت منه دولة قطر أمام هذا المجلس في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ (انظر S/PV.6710)

فالوضع الإنساني الخطير بات يعدُّ من أخطر الحالات الإنسانية في العالم، بما في ذلك وضع المشردين داخليا واللاجئين، وانعكاسات الأزمة على البنية التحتية في سوريا، لا سيما في المناطق التي يصعب الوصول إليها، كما أوضح ذلك تقرير الأمين العام عن تنفيذ القرار (٢١٣٩) (٢٠١٤). لقد أصبحت أزمة اللاجئين السوريين الأزمة الأكبر من نوعها في العالم وتستدعي الاستجابة لها على نطاق دولي تتناسب مع ذلك الحجم، بما في ذلك من أجل تحمّل العبء الكبير الذي تفرضه على اقتصادات دول الجوار المضيفة للاجئين. وقد واصلت دولة قطر تقديم المساعدات الإنسانية إلى الشعب السوري المتضرر من الأزمة، وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما في ذلك القرار ٢١٣٩ (٢٠١٤). وقد تبرعت دولة قطر مؤخرا بمبلغ ٢٠ مليون دولار إللنداء الإنساني الموحد بهدف تمكين مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وشركائه من مساعدة الشعب السوري في المناطق التي يصعب الوصول إليها.

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

**السيد شفيق** (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): تؤثر التطورات الراهنة في الشرق الأوسط على تركيا بالعديد من السبل. وما تزال الحالة في فلسطين تثير لدينا القلق لأسباب إنسانية وسياسية. وتشكّل الاحتياجات الفورية في فلسطين بوجه عام، وخصوصا في غزة، أولوية بالنسبة للمجتمع الدولي. ومن ذلك المنطلق، فقد بلغ إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية التي قدمناها إلى فلسطين على مدى العقد الماضي ٣٥٠ مليون دولار. وأعلنا مؤخرا في مؤتمر القاهرة عن مبلغ إضافي قدره ٢٠٠ مليون دولار لإعادة إعمار غزة في الفترة من عام ٢٠١٤ إلى عام ٢٠١٧ .وبالإضافة إلى المساعدات التي نقدمها عبر وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، فإننا ما نزال نساعد أيضا في نقل الجرحى الفلسطينيين إلى تركيا – وقد بلغ عددهم حتى الآن ١٢٣ جريحا – وفي بناء مستشفى في غزة، علاوة على الاستمرار في تنفيذ مشاريعنا الرامية إلى تقديم المعونة الإنسانية وتوفير الوقود والكهرباء والمياه. ونرحب أيضا بالاتفاق الثلاثي الذي تم التوصل إليه بوساطة الأمم المتحدة بشأن إنشاء آلية مؤقتة بمشاركة فلسطين وإسرائيل والأمم المتحدة معنية بكفالة نقل مواد البناء إلى غزة.

وفي أعقاب المعاناة الإنسانية الهائلة والموت والدمار اللذين ألحقتهما الهجمات الإسرائيلية الأخيرة، ينبغي لنا التركيز على منع تكرار حدوث كارثة من هذا القبيل في المستقبل. وليست العودة إلى الوضع الراهن خيارا.

ولا يزال التوصل إلى تسوية سياسية متفاوض عليها للنزاع الإسرائيلي – الفلسطيني على أساس وجود دولتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن ضمن حدود ما قبل عام ١٩٦٧، ووفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومبادرة السلام العربية، من بين أولوياتنا الملحّة.

وأي مفاوضات يجب أن تجرى على قدم المساواة. وبالرغم من أن الجانب الإسرائيلي يتمتع بدولته منذ عام ١٩٤٨، فقد حرم الفلسطينيون من ذلك الحق الأصيل. وذلك

أمر غير مقبول، ونحث جميع أعضاء المجتمع الدولي على الاعتراف بدولة فلسطين. ونكرر أنه لا يمكن أن تجرى أي مفاوضات بينما يطالب أحد الطرفين بشكل أحادي بأراضي الآخر ويصادرها. ولذلك، يتعين على إسرائيل أن تضع حداً لاحتلالها ولأنشطتها الاستيطانية غير القانونية. وانطلاقاً من هذا الفهم، نؤيد مبادرة الرئيس عباس التي أعلن عنها خلال المناقشة العامة في الجمعية العامة هذا العام، وتقضي بتقديم مشروع قرار بشأن النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني لاعتماده من قبل مجلس الأمن (انظر A/69/PV.12).

إن الوحدة الفلسطينية أساسية للتوصل إلى حل دائم. وعلينا جميعاً أن ندعم الرئيس عباس وحكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية. وتركيا، بالتعاون مع الشركاء الدوليين، ستواصل بذل جهودها من أجل التوصل إلى حل عادل وشامل ودائم للنزاع. وسنبقى ملتزمين بدعم إخواننا وأخواتنا الفلسطينيين في سعيهم للعيش في سلام وازدهار وكرامة.

وتركيا لها ١ ٢٩٥ كيلومتر من الحدود المشتركة مع سوريا والعراق. وانعدام الاستقرار في المنطقة، ممثلاً في تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام بصورة خاصة، يشكل تهديداً لأمننا الوطني. وفي ضوء ذلك الوضع، حصلت حكومة بلدي على السلطة الضرورية من البرلمان لكي يمكنها الاستجابة للتحديات الأمنية المحتملة. ويتزايد شعورنا بوطأة حالة الفوضى الراهنة على أعتابنا والناجمة عن الأوضاع الإنسانية والأمنية الخطيرة على الأرض. كما أن السياسات غير الشاملة التي اتبعتها الحكومة السابقة في العراق والأزمة في سوريا الناجمة عن الحرب الوحشية التي يشنها النظام ضد شعبه والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، كل ذلك سمح لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام بأن يزدهر.

ونحن نرحب بإعلان الحكومة العراقية في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر عن تعيين وزيري الدفاع والداخلية، فضلاً عن شغل الوزارات الشاغرة الأخرى. ولا بد من بداية سياسية شاملة وجديدة لحل مشاكل العراق. ويمثل هذا التطور المهم خطوة ذات مغزى في هذه العملية وسيساعد الحكومة الجديدة على اتخاذ التدابير الضرورية للتغلب على التهديد الذي يمثله الإرهاب. ومن جهتنا، فإننا نتخذ التدابير اللازمة لمكافحة أنشطة المجموعات المتطرفة. ولا بد من الامتثال الكامل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما في ذلك القراران ٢١٧٠ (٢٠١٤) و ٢١٧٨ (٢٠١٤). كما أن منع النقل غير المشروع للسوقيات وانتقال الأيدي العاملة عبر الحدود التركية – السورية يمثل أولوية قصوى. وتتطلب تلك التهديدات عبر الوطنية التعاون الدولي الكامل والفعال، مع استراتيجية شاملة ومنسقة. ومن منظور أمني، أود أن أؤكد أيضاً أن تدمير المخزونات الكيميائية في سوريا ينبغي ألا يعتبر قضية منتهية، وعلى المجتمع الدولي ومجلس الأمن توخي الحذر بشأن تلك المسألة.

إن تعاوننا مع المجتمع الدولي في القضاء على الإرهاب وتنظيم الدولة الإسلامية سيستمر. وفي هذا الإطار، لا بد من معالجة الأسباب الجذرية للمشكلة من خلال خطة شاملة. واتخاذ خطوات من شأنها أن تضمن انتقال السلطة إلى حكومة تمثيلية، نتيجة لعملية انتقال سياسي حقيقي، وفقاً لبيان جنيف (S/2012/522، المرفق)، ينبغي أن يكون أولويتنا المشتركة. ولطالما كنا في طليعة الدفاع عن حقوق وحريات الشعب السوري، بما في ذلك الأكراد، الذين نواصل حوارنا معهم. وأي مجموعة في سوريا يجب أن تعمل من أجل الهدف المشترك المتمثل في تحقيق سوريا ديمقراطية ومزدهرة، وأن تمتنع عن اتخاذ أي خطوات أحادية الجانب. ولا يمكن أن يتقرر الهيكل الدستوري المستقبلي لسوريا جديدة إلا من خلال برلمان يتشكل نتيجة انتخابات حرة ونزيهة. ويجب أن تصان وحدة سوريا وسلامتها الإقليمية.

وبتدفق قرابة ٢٠٠ ٠٠٠ شخص من منطقة عين العرب/كوباني مؤخراً، يبلغ العدد الإجمالي للسوريين في تركيا أكثر من

١,٥ مليون نسمة. وأمام هذا التحدي الجسيم، لا بد أن نكرر أن تقاسم الأعباء بشكل فعال ومجدٍ مسؤولية جماعية للمجتمع الدولي. وفي سياق العمليات عبر الحدود التي تقوم بها وكالات الأمم المتحدة بموجب القرار ٢١٦٥ (٢٠١٤)، دخلت سوريا حتى الآن ١٥٥ شاحنة من المساعدات الإنسانية.

وأود أن أختتم كلمتي مؤكداً استمرار التزامنا القوي بالسلم والأمن في المنطقة وتضامننا الكامل مع الشعب الفلسطيني.

**الرئيسة** (تكلمت بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل الكويت.

**السيد العتيبي** (الكويت): في البداية، أتقدم لكم بالتهنئة، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة المجلس لهذا الشهر، متمنياً لكم التوفيق في إدارة ما تبقى من أعماله. ونشيد برئاسة الولايات المتحدة لأعمال المجلس في الشهر المنصرم.

من المهم أن نتذكر الظروف العصيبة التي أحاطت جلسة المجلس السابقة بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين، وذلك في ٢٢ تموز/يوليه الماضي، عندما كانت غزة تتعرض لأبشع أنواع القصف في إطار العدوان الإسرائيلي الغاشم الذي استمر ٥٠ يوماً، مخلفاً الآلاف من القتلى والجرحى ودماراً لا يوصف فاق حجمه ما طال قطاع غزة في عام ٢٠٠٩، ويضاف إلى سجل إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، وهو السجل الحافل بالانتهاكات للقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ والمتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب.

إن إسرائيل مستمرة في سياساتها الاستفزازية والعدوانية، التي من شأنها أن تقوض عملية السلام برمتها وتؤسس لمرحلة خطيرة للأوضاع في الشرق الأوسط لن يكون السلم والأمن عنواناً لها نتيجة تعنت إسرائيل تجاه أي مبادرة حقيقية لإرساء سلام شامل وعادل ونهائي بين الطرفين. وفي هذا الإطار، لا بد من الإشادة بجهود ومساعي جمهورية مصر العربية من أجل التوصل إلى اتفاق وقف إطلاق النار بين الإسرائيليين والفلسطينيين في ٢٦ آب/أغسطس ٢٠١٤.

وفي الوقت الذي نؤكد فيه على الحقوق والمطالب المشروعة للشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف في إقامة دولته المستقلة داخل حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية. نجدد دعوتنا لمجلس الأمن بضرورة الاضطلاع بمسؤولياته التي حددها الميثاق لصون السلم والأمن الدوليين واتخاذ الخطوات اللازمة لتحقيق معادلة السلام الصعبة من خلال اعتماد مشروع القرار الذي تعتزم المجموعة العربية تقديمه إلى المجلس، والتأكيد على النقاط التالية.

أولاً، تحديد سقف زمني لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية المحتلة؛ ثانياً، مطالبة الحكومة الإسرائيلية، السلطة القائمة بالاحتلال، بوقف سياسات الاستيطان ومصادرة الأراضي وطرد الفلسطينيين من منازلهم ومزارعهم وممتلكاتهم واحتجازهم دون محاكمات في السجون والمعتقلات الإسرائيلية؛ ثالثاً. تخلي إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، عن خططها العنصرية المتطرفة والممنهجة لتهويد القدس، والتوقف عن المساس بالمقدسات الدينية؛ رابعاً، العمل على رفع الحصار غير القانوني وغير الشرعي الذي تفرضه إسرائيل على قطاع غزة، مع ضمان إعادة فتح المعابر لوصول المساعدات الإنسانية والاحتياجات الأساسية لسكان القطاع؛ خامساً، دعم طلب دولة فلسطين بتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني والأرض المحتلة، وصولاً إلى إنهاء الاحتلال وتمكين دولة فلسطين من ممارسة سيادتها؛ سادساً، مطالبة إسرائيل بالإسراع في إطلاق سراح جميع الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين منذ بدء العدوان دون قيد أو شرط، خاصة أولئك الذين اعتقلوا إدارياً والذين لم توجه لهم أي تهم، خلافاً لمبادئ القانون الدولي، وكذلك من أطلق سراحهم في عمليات تبادل الأسرى.

إن النتائج الإيجابية التي حققها مؤتمر إعادة إعمار غزة الذي عقد في القاهرة مؤخراً، ومنها جمع تعهدات بقيمة ٥,٤ بلايين دولار، يجب ترجمتها عملياً حتى نضع حداً لعمليات الدمار وإعادة الإعمار التي بدأت تستنزف كل الجهود الرامية للتوصل إلى سلام عادل وشامل في الشرق الأوسط.

وانطلاقاً من مسؤوليتها ووقوفها إلى جانب الشعب الفلسطيني ودعمها الكامل لمطالبه المشروعة ومساندتها للجهود الدولية لإعادة بناء وإعمار ما دمره العدوان الإسرائيلي، تعهدت دولة الكويت بالمساهمة بمبلغ ٢٠٠ مليون دولار. ومن جانب آخر، أود أن أجدد دعم بلادي لحكومة الوفاق الوطني في فلسطين التي تم تشكيلها مؤخراً. كما أود أن أحيي قرار حكومة مملكة السويد بالاعتراف بدولة فلسطين. وأجدد دعوة دولة الكويت لبقية الدول التي لم تعترف بها بعد إلى اتباع تلك الخطوة الهامة التي ستسهم في تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وتطبيق مبادرة السلام العربية وصولاً إلى إقامة دولتين تعيشان جنباً إلى جنب في سلام.

إن دولة الكويت تجدد مطالبتها لإسرائيل بتنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١) الداعي لانسحابها من هضبة الجولان السوري المحتل والعودة إلى خط الرابع من حزيران/يونيو لعام ١٩٦٧. كما تجدد دولة الكويت التزامها بالوقوف إلى جانب جمهورية لبنان الشقيقة ودعمنا لكافة الإجراءات والتدابير التي تتخذها للحفاظ على أمنها وسيادتها وسلامة أراضيها، ونطالب إسرائيل بوقف انتهاكاتها المستمرة للأجواء والأراضي اللبنانية والانسحاب الكامل من بقية الأراضي المحتلّة والالتزام بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦)

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد فودي سيك، رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

**السيد سيك** (تكلم بالفرنسية): أود في البداية أن أعرب عن تقديرنا العميق للطريقة القديرة التي وجهتم بها، سيدي الرئيس، أعمال مجلس الأمن في تشرين الأول/أكتوبر. كما أود أيضاً أن أشيد إشادة خاصة بالأمين العام على ما قدمه من دعم فيما يتصل بممارسة الحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني وما بذله من مساعدة مستمرة أثناء النزاع خلال الصيف. ونحن ممتنون لإحاطته الإعلامية المفصّلة عن النتائج التي توصل إليها مؤتمر القاهرة في الآونة الأخيرة والزيارة التي قام بها إلى المنطقة. ولا بد من الاعتراف بالجهود الدؤوبة التي يبذلها المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، السيد روبرت سيري، والمفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى السيد بيير كرانبول، بالإضافة إلى أفرقتهما المتخصصة المتميزة في الميدان. وأود أيضاً أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد بالسفير منصور على العرض الذي قدمه إلينا هذا الصباح.

أدانت اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، وبأقوى العبارات الممكنة، الاستخدام المفرط وغير المتناسب للقوة خلال الهجوم الإسرائيلي على قطاع غزة المحتل، الذي أسفر عن مقتل أكثر من ٢ ١٠٠ فلسطيني. كما أدانت اللجنة الإطلاق العشوائي للصواريخ من غزة.

ولذلك فقد شعرنا باستياء كبير لدى سماعنا، في أعقاب ذلك الصراع، إعلان إسرائيل عن خطط جديدة لبناء المستوطنات وضم الأراضي خارج حدود عام ١٩٦٧. وتدين اللجنة والمجتمع الدولي بأسره بشدة هذه الأعمال، التي لا تفضي إلى التوصل إلى تسوية سلمية للأزمة الإسرائيلية – الفلسطينية.

في غزة، أعرب الأمين العام عن آراء الأغلبية العظمى من الدول الأعضاء عندما قال إنه لن يكون هناك سلام في الشرق الأوسط، ولا أمن لإسرائيل، ما لم تتم تسوية الأزمة في غزة.

وأكد أيضاً على ضرورة كسر الحلقة المفرغة للتدمير والبناء وأن نمط الحصار والصواريخ والتدمير غير العقلاني يجب أن يتوقف. وتشاطر اللجنة الأمين العام اقتناعه وتدعو إلى الإنهاء الفوري للحصار المفروض على غزة من قبل سلطة الاحتلال.

كما تود اللجنة أن تعرب عن تقديرها للجهود التي بذلتها مصر والنرويج في تنظيم مؤتمر القاهرة الدولي في الأسبوع الماضي. ونرحب بسخاء المجتمع الدولي في التعهّد بتبرعات قدرها ٥,٤ بليون دولار لدعم إعادة الإعمار في غزة وتلبية الاحتياجات الملحة للشعب الفلسطيني. وفي هذا الصدد، يجب أن يضطلع المنسق الخاص على وجه الخصوص بدور هام في الإشراف على تسليم مواد البناء عن طريق نظام وصول ثلاثي الأطراف يُتفق عليه بالتفاوض. يحتاج المجتمع الدولي، وخاصة مجلس الأمن، إلى ضمان أن تعمل هذه الآلية على النحو الملائم لتلبية احتياجات أكثر الفئات تضرراً.

وترحب اللجنة، جنباً إلى جنب مع بقية المجتمع الدولي، بإنشاء حكومة وفاق وطني في غزة. وسيساعد عملها الفعال على توطيد الحكم وكفالة استيراد المعدات التي تعد عاملاً حاسماً في جهود إعادة الإعمار. إن قرار الحكومة الإسرائيلية القاضي بتيسير دخول الوزراء الفلسطينيين من الضفة الغربية إلى غزة هو خطوة في الاتجاه الصحيح، وتأمل اللجنة أن تواصل إسرائيل تيسير الجهود التي تبذلها الحكومة الجديدة لإنجاز هذه المهمة الضخمة التي تواجهها.

كما ترحّب اللجنة بقرار الحكومة الجديدة في السويد الاعترافَ بدولة فلسطين، وتقدّر الالتزامات التي قطعتها حكومة فرنسا. بالإضافة إلى التصويت يوم الاثنين الماضي في البرلمان البريطاني الداعي إلى الاعتراف بالدولة الفلسطينية، أعطت تلك القرارات المنفصلة دفعاً جديداً للزخم الدولي الداعم لممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه المشروعة غير القابلة للتصرف.

وإلى جانب بقية المجتمع الدولي، تأمل اللجنة في أن يبث هذا الزخم روحاً جديدة في المفاوضات بين الطرفين، والتي يجب البدء فيها في أقرب وقت ممكن، وهذه المرة بموعد نهائي محدد، والتزام ثابت للاتفاق على حدود قابلة للاستمرار لكل من دولة إسرائيل ودولة فلسطين. وعلاوة على ذلك، تؤيد اللجنة المقترحات المقدمة من دولة فلسطين في الأمم المتحدة وتدعو مجلس الأمن وبقية المجتمع الدولي إلى دعم تلك المبادرة.

وأود أن أقدم درساً من دروس البروفيسور ناعوم تشومسكي للمتشائمين والمتطرفين من جميع الأطراف، وهو مفكّر بارز وشخصية عامة تجسد ضميرنا العالمي، وقد خاطب لجنتنا قبل أسبوع تماماً. أكّد البروفيسور تشومسكي على أن الخيار المطروح أمام المجتمع الدولي، ولا سيما هيئته المسؤولة عن صون السلم والأمن الدوليين، ألا وهي مجلس الأمن، هو إما الحل القائم على دولتين تتمتعان بمقومات الاستمرار، أو الاستمرار نحو مستقبل غير محدد امتداداً للوضع الراهن، مع مزيد من المستوطنات الإسرائيلية واستمرار الحصار على غزة، وبالتالي فترة طويلة من عدم الاستقرار بالنسبة لكل من فلسطين وإسرائيل.

ولا شك في أنه من غير الممكن للجنة الأمم المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف دعم ذلك الخيار الثاني، الأمر الذي من شأنه ضمان تكريس الاحتلال كأمر واقع وحرمان الشعب الفلسطيني من الحقوق الأساسية. خلال هذه السنة الدولية للتضامن مع الشعب الفلسطيني، يجب على مجلس الأمن ألا يسمح للوضع الراهن بالاستمرار.

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثلة بليز.

**السيدة يونغ** (بليز) (تكلمت بالإنكليزية): بالنيابة عن وفد بليز، اسمحوا لي أن أهنئ الأرجنتين على تولي الرئاسة، وأن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة.

ظلت مشكلة فلسطين على جدول أعمال المجلس منذ انتهاء الانتداب البريطاني عام ١٩٤٨. وقد أدرجت في جدول أعمال المجلس لأن الجمعية العامة، في قرارها ١٨١ (د-٢) المؤرّخ في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧، قد أوصت المملكة المتحدة، بوصفها سلطة الانتداب في فلسطين، وكافة الأعضاء الآخرين في الأمم المتحدة، باعتماد وتنفيذ خطة التقسيم مع قيام اتحاد اقتصادي لحكومة فلسطين المستقبلية.

تلك الخطة، الواردة في القرار ١٨١ (د-٢) باء تدعو، في جملة أمور، إلى ”دولتين مستقلتين إحداهما عربية والأخرى يهودية وإنشاء نظام دولي خاص لمدينة القدس“، لكي تتعايشا معاً ”في موعد لا يتجاوز بأي حال ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٨“. وتمت تسوية حدود الدولة العربية، والدولة اليهودية ومدينة القدس، وطلب إلى مجلس الأمن اتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذ الخطة. وانتُخبت بوليفيا، وبنما، وتشيكوسلوفاكيا، والدانمرك والفلبين إلى لجنة الأمم المتحدة المعنيّة بفلسطين لتعمل بتوجيه من المجلس.

وبعد ٦٦ سنة، أصبح النزاع بين اليهود والعرب الذي كان ينبغي تحييده بتنفيذ الخطة مثار خلاف متزايد.

أما قصف قوات الدفاع الإسرائيلية لغزة في الفترة بين حزيران/يونيه وآب/أغسطس من هذا العام، في استخدام غير متناسب للقوة أودى بحياة أكثر من ٢٠٠٠ فلسطيني، وتدمير المنشآت التجارية والبنى التحتية الرئيسية، فيمكن أن يوصف بأنه القشة التي قصمت ظهر البعير. وبالإضافة إلى القتل والدمار الذي استمر طوال الصيف، فقد تم ضم ما يقرب من ٩٥٠ فدان من الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية.

وعندما يكون الرد على ذلك القصف هو التأكيد على حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها، فينبغي أيضا ألا يغيب عن البال أنه مثلما نتج عن تشريد اليهود واضطهادهم تاريخيا مقاومة ضارية من جانب الشعب اليهودي، فإن القمع الإسرائيلي سيؤدي إلى مقاومة ضارية من جانب الشعب الفلسطيني.

ومع ذلك، فمن المؤكد أن التوجه السياسي يتغير. فالحكومة السويدية الجديدة، التي تولت السلطة في أيلول/سبتمبر، أعلنت اعتزامها الاعتراف بفلسطين بوصفها دولة. وفي الأسبوع الذي بدأ في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر، أصدر مجلس العموم البريطاني قرارا غير ملزم يؤيد الاعتراف الدبلوماسي بدولة فلسطين بأغلبية ٢٧٤ صوتا مقابل ١٢ صوتا.

وبالنسبة لمن اعتادوا في مجلس الأمن على عرقلة اتخاذ إجراءات حاسمة تهدف إلى التصدي للاعتداءات التي ترتكب ضد الشعب الفلسطيني، فقد حان الوقت للنظر بجدية في أن استمرار موت وتدمير شعب مقهور من المحتمل أن يفتح الباب لدخول فلسفات متطرفة وازدهارها. وما قام به الرئيس الفلسطيني محمود عباس مؤخرا عندما حث مجلس الأمن على تحديد مهلة زمنية محددة أمام إسرائيل من أجل إنهاء الاحتلال يعد أمرا معقولا وينبغي أن يعمل المجلس على تنفيذه. وينبغي اتخاذ تدابير لتحقيق الفتح الفوري والمستدام وغير المشروط للمعابر من أجل تدفق المعونة الإنسانية والسلع التجارية والأشخاص من غزة وإليها، وفقا للقرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩). فمن خلال التدابير التجارية السلبية التي اتخذها الاتحاد الأوروبي ضدنا في آذار/مارس، عرفت بليز تمام المعرفة الطرق والسبل التي يمكن بها للقوى الكبرى أن تحقق أهدافها بمجرد أن تتوافر الإرادة.

وفي المفاوضات مع إسرائيل، تحتاج فلسطين إلى دعم مجلس الأمن ودعم فرادى البلدان القوية للمساعدة في تمهيد الطريق للمفاوضات. ولا شك في أن الولايات المتحدة تضطلع بدور بالغ الأهمية في أي مفاوضات بشأن هذه المسألة. ومن ثم، ينبغي أن يعمل أعضاء مجلس الأمن مع الولايات المتحدة لاستئناف مفاوضات السلام التي توقفت في نيسان/أبريل.

ونحن مدينون لشعبي فلسطين وإسرائيل بمساعدتهما للعودة إلى ذلك الوقت من التفاؤل عندما تم التوقيع على

اتفاقات أوسلو للسلام في عام ١٩٩٣. وفي ذلك الوقت، أقتبس كلمات إيمي ماركوس، وهي مراسلة لصحيفة ”وول ستريت جورنال“ التي كان مقرها في إسرائيل في الفترة من عام ١٩٩١ إلى عام ١٩٩٨، في كتابها ”القدس عام ١٩١٤“:

”بدا أن الجميع – الإسرائيليين والفلسطينيين على السواء – يوقعون على اتفاق – لبيع الطماطم إلى الخليج الفارسي، والبحث عن النفط في البحر الميت، وفتح كازينو في أريحا. كان هناك حديث عن الشرق الأوسط الجديد، وانهيار الحدود، وعصر التجارة المفتوحة“.

ويعتقد وفد بلدي أنه ليس بالكثير على الشعبين الفلسطيني واليهودي أن يطالبا بذلك. فنحن مدينون لهما به.

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): والآن أعطي الكلمة لممثل تونس.

**السيد الخياري** (تونس): أود في البداية أن أتقدم إليكم، سيدي الرئيس، بالتهنئة لتوليكم رئاسة المجلس لهذا الشهر. وأشكركم على الدعوة لعقد هذا النقاش حول الوضع بالشرق الأوسط، بما في ذلك القضية الفلسطينية، في وقت تشهد فيه المنطقة تطورات خطيرة وغير مسبوقة. كما أتوجه بالشكر إلى السيد بان كي – مون، الأمين العام للأمم المتحدة، على الإحاطة الإعلامية التي قدمها اليوم حول الزيارة التي قام بها للمنطقة مؤخرا.

نجتمع اليوم وقوات الاحتلال والمستوطنون الإسرائيليون يستمرون في اعتداءاتهم على الشعب الفلسطيني، خاصة في الضفة الغربية والقدس الشريف، في انتهاك صارخ للمواثيق والقوانين الدولية، وفي حل من أي مساءلة أو محاسبة. فبعد أسابيع قليلة من العدوان الوحشي على قطاع غزة، الذي خلف آلاف القتلى والجرحى، غالبيتهم الساحقة من الأطفال والنساء، وتسبب في دمار واسع للمنازل والبنية التحتية، عاين السيد الأمين العام للأمم المتحدة الآثار الكارثية خلال زيارته الأخيرة لقطاع غزة، تستمر قوات الاحتلال في انتهاكاتها اليومية للمقدسات الإسلامية في القدس الشريف، خاصة من خلال اقتحامها ومجموعة من المستوطنين لباحات المسجد الأقصى ومنع المصلين من دخوله والتنكيل بهم في خرق واضح للقانون الدولي واعتداء صارخ على مشاعر ملايين من المسلمين في العالم.

إن تونس تدين بشدة هذه الممارسات وتؤكد رفضها لكل سياسات الاحتلال التي تهدف إلى المساس بالمقدسات الإسلامية والمسيحية في الأراضي الفلسطينية المحتلة وتغيير معالمها. كما تواصل قوات الاحتلال سياساتها الاستيطانية رغم الرفض الدولي الواسع لهذه السياسات التي نجمع كلنا على أنها غير شرعية ومخالفة للقانون الدولي.

عادت السيدة برسيبال إلى مقعد الرئاسة.

إن هذه الممارسات والسياسات وغيرها من الانتهاكات اليومية التي تنفذها سلطات الاحتلال بالضفة الغربية وبالقدس الشريف وبغزة المحاصرة منذ ما يزيد على الثماني سنوات، علاوة على ما يتعرض له الأسرى الفلسطينيون والمعتقلون الفلسطينيون من إهانة وسوء معاملة داخل السجون، يؤكد بما لا يدع مجالا للشك أن إسرائيل ماضية فيما دأبت عليه من فرض سياسة الأمر الواقع وكسب المزيد من الوقت لتغيير الوضع القائم بالقوة ووضع العراقيل أمام كل المحاولات والمبادرات التي تهدف إلى فتح آفاق جديدة لتحقيق السلام على أساس حل الدولتين، وآخرها جهود الوساطة التي قامت بها الولايات المتحدة الأمريكية.

ولذلك، تؤكد تونس أنه لم يعد من المقبول استمرار الوضع على ما هو عليه. فقد حان الوقت لأن يتحمل المجتمع الدولي، وخاصة مجلسكم الموقر، المسؤولية الكاملة لوضع حد للاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية ولممارساته

غير القانونية في حق شعبها. لقد حان الوقت لإحداث تغيير حقيقي في التعامل مع القضية الفلسطينية داخل مجلس الأمن، بما يسمح بإفساح المجال لفرص حقيقية وجدية للتوصل إلى حل سلمي وعادل وشامل وفق رؤية الدولتين، وبالاستناد إلى المرجعيات والتعهدات الدولية المتفق عليها.

وفي هذا الإطار، تجدد تونس دعمها الكامل لحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وتحقيق دولة مستقلة وذات سيادة وقادرة على العيش ومتصلة جغرافيا على أرضه المحتلة منذ عام ١٩٦٧، التي تمثل كيانا جيوسياسيا موحدا، يضم الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية وقطاع غزة.

وفي السياق ذاته، تعرب عن تأييدها لمطلب القيادة الفلسطينية بشأن وضع مهلة زمنية محددة لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي، وإعلان استقلال دولة فلسطين في إطار الحدود المذكورة، والتوصل إلى حل شامل لكافة قضايا الوضع النهائي، وفي مقدمتها القدس الشريف باعتبارها عاصمة للدولتين. كما تدعم تونس الطلب الفلسطيني لتوفير حماية دولية للمدنيين الفلسطينيين داخل الأرض الفلسطينية المحتلة، وفقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، والقانون الدولي، والقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك اتفاقيات جنيف والمواثيق الدولية المعنية بحقوق الإنسان.

وفي نفس السياق، تجدد تونس دعمها للجنة التحقيق الدولي المستقلة التي تم تشكيلها من قبل مجلس حقوق الإنسان بشأن الحرب العدوانية على قطاع غزة، معربة عن تطلعها إلى أن تتوصل هذه اللجنة إلى إنهاء تحقيقاتها حول حقيقة الجرائم والانتهاكات التي ارتكبتها قوات الاحتلال في حق الشعب الفلسطيني، وتصدر تقريرها النهائي في الموعد المحدد في آذار/مارس ٢٠١٥. وتدعو تونس إلى رفع الحصار الجائر المفروض على قطاع غزة، والذي يتضمن إعادة فتح كافة المعابر أمام حرية تنقل الأشخاص والبضائع، وتأمين وصول المساعدات الإنسانية والاحتياجات الأساسية لمواطني القطاع، خاصة بعد العدوان الإسرائيلي الأخير.

وفي هذا الإطار، ترحب تونس بنتائج مؤتمر القاهرة حول إعادة إعمار غزة، مشددة على ضرورة وفاء كافة الأطراف بالتعهدات المعلنة خلال المؤتمر المذكور.

تؤكد تونس أن عملية السلام الدائم والعادل بمنطقة الشرق الأوسط عملية شاملة لا تتحقق إلا من خلال

الإنسحاب الإسرائيلي الكامل من جميع الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة، بما في ذلك الجولان العربي السوري المحتل. وتعرب تونس عن عميق إنشغالها لإستمرار تردي الأوضاع بالشقيقة سوريا، والتداعيات الخطيرة المنجرة عن ذلك على سوريا ومستقبلها والمنطقة بأسرها. وتجدد في هذا الإطار تطلعها إلى أن تمكن جهود مبعوث الأمم المتحدة الجديد، السيد سيفان دي ميستورا، من التوصل إلى حل سياسي يستجيب لتطلعات الشعب السوري في الحرية والديمقراطية، ويحفظ سيادة الشقيقة سوريا ووحدتها الترابية، وتماسك المجتمع السوري.

**الرئيسة** (تكلمت بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل زمبابوي.

**السيد شافا** (زمبابوي) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أهنئكم، سيدتي الرئيسة، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين الأول/أكتوبر. وبالنيابة عن الدول الـ ١٥ الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، أود أن أشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه المناقشة الهامة للغاية بشأن الشرق الأوسط.

وتعلن الجماعة تأييدها للبيان الذي أدلى به ممثل جمهورية إيران الإسلامية بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

ولا نزال نشهد إضطهاد شعب فلسطين على أيدي إسرائيل. وفي الآونة الأخيرة شهد العالم القصف الوحشي والعشوائي لقطاع غزة الذي أسفر عن وفاة أكثر من ٢ ٠٠٠ من السكان المدنيين، وجعل ١٠٣ ٠٠٠ شخص بلا مأوى وتدمير البنية التحتية الإجتماعية والإقتصادية. ومع أن إسرائيل ارتكبت تلك الأعمال البشعة، فان بعض قطاعات المجتمع الدولي، التي دائما ما تلقي المحاضرات عن المسؤولية عن الحماية، ظلت صامته بصورة واضحة. ومن غير المقبول أن تنتهك إسرائيل حرمة أراضي غزة وحقوق الإنسان للشعب الفلسطيني، ويعجز مجلس الأمن عن التدخل بشكل حاسم. فعلى المجلس التقيد بمسؤولياته بموجب ميثاق الأمم المتحدة والعمل على حماية المدنيين الفلسطينيين الأبرياء. وأدى العجز الجماعي لمجلس الأمن والمجتمع الدولي إلى تشجيع إنتهاكات إسرائيل الصارخة لجميع قرارات مجلس الأمن بشأن النزاع العربي – الإسرائيلي.

وتذرع إسرائيل بانها تتصرف دفاعا عن النفس ضد ضحايا إحتلالها غير القانوني يجافي كل منطق. فلا يمكن لدفاع إسرائيل عن النفس أن يبرر حجم أعمال العنف التي ارتكبتها بتشويهها للنساء والأطفال الأبرياء. ويجب إخضاع إسرائيل للمساءلة وتقديم الجناة إلى العدالة. وترحب الجماعة بقرار مجلس حقوق الإنسان إنشاء لجنة تحقيق دولية مستقلة للتحقيق في جميع إنتهاكات القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة. ونناشد إسرائيل رفع الحصار غير القانوني المفروض على غزة لفترة سبع سنوات. وعلى المجتمع الدولي ممارسة الضغط اللازم لحمل إسرائيل على إنهاء الحصار اللاإنساني الذي تعمدت به إحداث كارثة إنسانية في غزة تؤثر على جميع جوانب حياة كل امرأة ورجل وطفل.

ويشكل إعلان إسرائيل مؤخرا أنها ستتملك ١ ٠٠٠ فدان من الأرض الفلسطينية في الضفة الغربية إنتهاكا صارخا لقرارات مجلس الأمن المختلفة. وهو يبين إعتقاد إسرائيل بانها يمكن أن تواصل التصرف بإفلات من العقاب، وهو أمر ناشئ من الحماية التي تلقاها من بعض الأعضاء في مجلس الأمن. لقد أدى إستمرار إسترضاء المجتمع الدولي لإسرائيل إلى تعزيز الإعتقاد بأنها دولة فوق القانون، ومكنها من مواصلة إرتكاب الفظائع بحق الشعب الفلسطيني. ولا يزال الاستيلاء غير القانوني على الأرض الفلسطينية يؤدي إلى تقويض رؤية الحل القائم على وجود دولتين على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧.

وتؤكد هذه المأساة على ضرورة بذل جميع المعنيين جهودا جدية لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع، إذا كان المجتمع الدولي يريد حقا التوصل إلى السلام العادل والدائم بين الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي. ويجب معالجة المشكلة الأساسية، وهي احتلال إسرائيل العدواني للأرض الفلسطينية، وفقا لقرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي. ومع أننا نشيد بالجهود الرامية إلى حشد الموارد لإعادة إعمار غزة، فان الجماعة ترى أنها ستكون عملية لا طائل من ورائها إذا لم يتم التوصل إلى اتفاق أكثر شمولا ويشمل رفع الحصار غير القانوني. ومن المفارقة أن بعض الدول الأعضاء التي تقود حملة حشد الأموال لعملية إعادة الإعمار في غزة هي نفسها التي تبدي موافقة ضمنية على التدمير الواسع النطاق الذي تقوم به إسرائيل في إطار ما يسمى حق الدفاع عن النفس. وعلى المجتمع الدولي أن يعمل على نحو موحد لحمل إسرائيل على الإمتثال للقانون الدولي.

وبين لنا التاريخ أننا نخاطر بالدخول في دوامة البناء والتدمير إذا بقي الوضع الراهن على حاله. والأمر الرئيسي للمضي قدما هو معالجة جميع المسائل التي تؤدي إلى تقويض آفاق التوصل إلى إتفاق للسلام. ونناشد المجتمع الدولي معالجة النزاع بأكمله بدلا من التركيز الضيق على الحوادث الأخيرة في غزة. وفي ذلك السياق، تعرب الجماعة عن دعمها الثابت للجهود الحالية التي يبذلها الرئيس عباس لحشد الدعم لخطة السلام التي يأمل أن تجبر إسرائيل على التفاوض بشأن

وضع إطار للحل القائم على وجود دولتين خلال إطار زمني محدد. وتستلزم الخطة التي أعلنها الرئيس عباس حينما خاطب الجمعية العامة في ٢٦ أيلول/سبتمبر (انظر A/69/PV.12) إستئناف المفاوضات لترسيم الحدود والتوصل إلى إتفاق شامل وصياغة معاهدة للسلام. وتأمل السلطة الفلسطينية بان تعتمد الخطة في مشروع قرار لمجلس الأمن.

وتؤيد الجماعة المفاوضات الرامية إلى تحقيق السلام العادل والشامل والدائم في الشرق الأوسط الذي يفضي إلى إعادة حق الشعب الفلسطيني المشروع في إنشاء دولة مستقلة تتعايش بشكل سلمي مع دولة إسرائيل. ولا يوجد أي بديل للحوار السلمي للتوصل إلى الحل القائم على وجود دولتين على أساس حدود حزيران/يونيه ١٩٦٧. وأي مناورات أخرى لتغيير الوقائع الديمغرافية من خلال المستوطنات أو إستخدام القوة لن يؤدي سوى إلى إطالة أمد معاناة الشعب الفلسطيني.

وفي الختام، أود أن أشيد بدور مصر الهام في الوساطة بشأن وقف إطلاق النار الذي أنهى ٥٠ يوما من قصف إسرائيل لغزة، وبجهودها المستمرة في محاولة إيجاد حل دائم للنزاع الفلسطيني – الإسرائيلي وعلى إستضافتها لمؤتمر إعادة الإعمار الناجح الذي بعث الأمل في نفوس جميع من دمرت منازلهم في غزة.

**الرئيسة** (تكلمت بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل إندونيسيا.

**السيد بيركايا** (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن ابدأ بياني بتقديم الشكر لكم سيدتي الرئيسة، على عقد هذه المناقشة المفتوحة. كما أود أن أشكر الأمين العام بان كي – مون على إحاطته الإعلامية الشاملة.

وتعلن إندونيسيا تأييدها للبيان الذي أدلى به ممثل إيران الموقر، بالنيابة عن حركة عدم الإنحياز، والبيان الذي أدلى به ممثل المملكة العربية السعودية الموقر، بالنيابة عن منظمة التعاون الإسلامي.

وأود أن أركز بياني على قضية فلسطين. وكانت المرة الأخيرة التي عقد فيها هذا المجلس مناقشة مفتوحة بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك القضية الفلسطينية، في تموز/يوليه، في أوج العدوان الإسرائيلي على غزة (انظر S/PV.7222).

أمَّا الآن وقد انتهى العدوان، فإنَّ المجتمع الدولي منشغل بمسألة إعادة إعمار غزة. ولتلك الغاية، تُعرب إندونيسيا عن دعمها للمؤتمر الدولي المعقود الأسبوع الماضي بشأن فلسطين ”إعادة إعمار غزة“، بمبادرة من مصر والنرويج وفلسطين. وإننا نُحيِّي أيضا سخاء البلدان التي تعهَّدت بمساعدة فلسطين.

ومع ذلك، يجب أن نكون واضحين. فنجاح المؤتمر، في رأينا، ينبغي ألاّ يعمي بصرنا عن جذور المشكلة، وهي ليست سوى استمرار الاحتلال الإسرائيلي. وقد كان رأي المجتمع الدولي واضحاً جداً وثابتاً بشأن هذه المسألة المحددة – فالوضع القائم السابق غير مقبول. والاحتلال يجب أن ينتهي ويزول فوراً. وإذا لم نركِّز على إنهاء الاحتلال، فإنّ الحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة ستبقى متقلبة، والعنف سيندلع مع أدنى استفزاز.

وعلى هذه الخلفية، تكرر إندونيسيا دعوتها إسرائيل إلى الاستجابة لمطالب المجتمع الدولي باستئناف مفاوضات السلام والسماح بإقامة دولة فلسطينية مستقلة، وعاصمتها القدس الشرقية. وإننا نغتنم هذه الفرصة أيضا لتذكير مجلس الأمن بمسؤولياته في إطار ميثاق الأمم المتحدة. بالسماح لإسرائيل بمواصلة الاحتلال، فإن المجلس لا يُخفق في الاضطلاع بمسؤولياته فحسب، بل ويثير الشكوك أيضا في جوهر مبادئ العدالة والإنسانية التي تشكل أسس الأمم المتحدة. لذا، فقد

حان الوقت لكي يلبي مجلس الأمن مطالب الحكومة الفلسطينية بتحديد موعد نهائي تُنهي فيه إسرائيل احتلالها.

ومن المثير للقلق الشديد أيضا رؤية سياسات إسرائيل المستمرة التي تهدف إلى إحباط عملية السلام. فالحصار المفروض على غزة باقٍ على حاله، وفي الضفة الغربية، يتواصل بناء المستوطنات غير القانونية. ففي وقت سابق هذا الشهر، أعلنت الحكومة الإسرائيلية اعتزامها بناء أكثر من ٢،٦٠٠ وحدة سكنية في القدس الشرقية. ولكي تُضيف إسرائيل إلى استيائنا، فإنها تُواصِل أيضا ممارساتها في تدنيس المواقع الدينية. وفي الأسبوع الماضي، دخل إلى المسجد الأقصى مجدداً عدة سياسيين إسرائيليين بحماية الجنود. وإننا نحيط علماً كذلك بالحوادث الأخيرة التي اقتحم فيها الجنود الإسرائيليون المسجد الأقصى وأخرجوا المصلين منه. ومن الواضح أنَّ هذه التطورات المستنكَرة تؤكد الاقتراح بأن توضع فلسطين تحت آلية حماية تابعة للأمم المتحدة. وهذا أيضا سبب إضافي لجعْل المجتمع الدولي يدعم أعمال لجنة التحقيق التابعة لمجلس حقوق الإنسان. ويحدونا الأمل أن تسهم اللجنة في الجهود الرامية لإنهاء ثقافة الإفلات من العقاب لدى إسرائيل.

وسأختتم كلمتي بتأكيد دعم إندونيسيا الثابت لحكومة فلسطين وشعبها في سعيهما إلى ترسيخ الوحدة بين جميع الفصائل. وإننا نؤمن إيماناً قوياً بأنَّ المصالحة الوطنية الفلسطينية عامل مشجع في السعي إلى سلام دائم، وليس معرقِلاً. وفي هذا الصدد، أؤكد اقتراح إندونيسيا بأنَّ يحظى تحرك فلسطين الشجاع بالدعم المطَّرد من المجتمع الدولي، بما في ذلك عبْر الاعتراف بدولة فلسطين. والنضال الفلسطيني هو نضال عادل ومشروع لشعب يرزح تحت الاحتلال الأجنبي. هذه هي الحقيقة التي ينبغي ألاّ يتجاهلها أعضاء المجتمع الدولي.

**الرئيسة** (تكلمت بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن دولة الكرسي الرسولي ذات مركز المراقب.

**المطران أوزا** (الكرسي الرسولي) (تكلم بالإنكليزية): إنَّ وفد بلدي يهنئكم، سيادة الرئيسة، على تولِّي جمهورية الأرجنتين رئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين الأول/أكتوبر. وبالنيابة عن قداسة البابا فرنسيس، الذي أُبلِغ بجلسة اليوم كما ينبغي ويتابعها باهتمام، أُشيد بكم إشادة رفيعة على عقد هذه المناقشة المفتوحة في التوقيت المناسب حول ”الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين“. لقد تابع الكرسي الرسولي دائماً الحالة في الشرق الأوسط باهتمام وقلق كبيرين. وقد دعا دائماً إلى المفاوضات والحوار بين الأطراف المعنية. وحاول دائماً القيام بكل ما في وسعه لمساعدة ضحايا العنف.

وفي ضوء الحالة المتدهورة سريعاً في المنطقة خلال هذه الأشهر الماضية، كثَّف البابا فرنسيس جهوده للدفع نحو المفاوضات ودعوة جميع الأطراف إلى احترام القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان الأساسية. وخلال الأسبوع الأول من الشهر الجاري، استقبل البابا في الفاتيكان السفراء البابويين لدى بلدان الشرق الأوسط، بما فيها مصر وتركيا، والمراقبين الدائمين عن المنظمات الدولية وكبار المسؤولين في الفاتيكان لمناقشة حالة الشرق الأوسط. وبالأمس فقط، ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، عقد البابا اجتماعاً مع الكرادلة والأساقفة من الشرق الأوسط لمناقشة المسألة نفسها. وفي أعقاب تلك الاجتماعات، يؤكد الكرسي الرسولي اقتناعه بأنه لا يمكن السعي إلى السلام في الشرق الأوسط إلاَّ عبْر تسويات تفاوضية، لا خيارات أحادية الجانب تُفرَض باستخدام القوة.

وعلى صعيد المسألة الإسرائيلية – الفلسطينية، يؤكد الكرسي الرسولي دعمه للحلّ القائم على وجود دولتين، هما إسرائيل وفلسطين. وبالدعم القوي من الأجهزة المختصة في الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بأسره، يتعيَّن علينا العمل لبلوغ الهدف النهائي، المتمثل في إعمال حق الفلسطينيين في أن تكون لهم دولتهم المستقلة ذات السيادة وحق الإسرائيليين

في السلام والأمن. وقد أكَّد البابا فرنسيس ذلك مجدداً في بيان إلى السلطات الفلسطينية في ٢٥ أيار/مايو، حين زار بيت لحم، حيث قال:

”لقد حان الوقت لكي يجد الجميع ... الشجاعة لإبرام سلام قائم على اعتراف الجميع بحق دولتين في الوجود والعيش بسلام وأمن ضمن حدود معترَف بها دوليا.“

وفي ما يتعلق بالحالة المروِّعة في سوريا، يدعو الكرسي الرسولي بإلحاح جميع الأطراف إلى وقف الانتهاكات الواسعة للقانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان الأساسية، ويدعو المجتمع الدولي إلى مساعدة الأطراف على إيجاد حل. فما من سبيل آخر إلى تخفيف وإنهاء المعاناة التي لا توصف للبلد بأسره، حيث نصف سكانه بحاجة إلى مساعدة إنسانية وثلثهم قد شُرِّدوا.

وبالانتقال إلى لبنان، يدعو الكرسي الرسولي إلى التضامن الدولي في وقت يتأثر فيه البلد تأثراً شديداً بالأزمة السورية وبالحضور العارم للاَّجئين. وهو يحضُّ لبنان ذاته على إيجاد حلٍّ في أقرب وقت ممكن لشغور رئاسة الجمهورية. ويؤكد الكرسي الرسولي مجدداً دعمه للبنان ذي سيادة وحر. فلبنان في نظر الكرسي الرسولي رسالة، ومؤشر حافل بالأمل في تعايش الجماعات المختلفة التي تشكِّله.

وفي ما يتعلق بالانتهاكات والإساءات الخطيرة التي يرتكبها ما يُسمَّى بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، فإنه يتعيَّن على الأجهزة المختصة في الأمم المتحدة أن العمل لمنع إبادات جماعية جديدة محتملة، ومساعدة العدد المتزايد من اللاجئين. ويدعو الكرسي الرسولي بشكل خاص إلى حماية الجماعات العرقية والدينية، بما فيها الطوائف المسيحية، التي تُستهدَف وتؤذى تحديداً بسبب أصولها العرقية ومعتقداتها الدينية ببساطة. والكرسي الرسولي يشدِّد على احترام حق تلك الطوائف وجميع الأشخاص المشردين في العودة إلى بيوتهم والعيش في كرامة وأمان.

ويأمل الكرسي الرسولي أن تتخذ الأمم المتحدة من ظاهرة الإرهاب الدولي المتصاعد والشرس مناسبة للإسراع في إعادة تعزيز الإطار القانوني الدولي، بغية تطبيق المسؤولية عن حماية السكان على الصعيد المتعدد الأطراف تجاه الإبادة الجماعية، وجرائم الحرب، والتطهير العرقي، والجرائم ضد الإنسانية، وجميع أشكال العدوان الظالم. ولقد حان الوقت الآن لاتخاذ قرارات شجاعة نظرا للدروس المستفادة من فشلنا في وقف فظائع الإبادة الجماعية مؤخرا، وما نواجهه حاليا من انتهاكات صارخة وواسعة النطاق لحقوق الإنسان الأساسية والقانون الإنساني الدولي.

أخيرا، إن الكرسي الرسولي يكرر دعوته جميع الزعماء الدينيين في الشرق الأوسط وفي كل مكان آخر من العالم إلى تأدية دور قيادي في تعزيز الحوار بين الأديان والثقافات، والادانة الحازمة لاستخدام الدين لتبرير العنف، وتثقيف الجميع حيال التفاهم والاحترام المتبادلين.

وأود أن أنهي كلامي باقتباس كلمات مما قاله البابا فرنسيس خلال اجتماعه مع الكرادلة أمس:

”هذا الوضع غير العادل [في الشرق الأوسط] يتطلب استجابة كافية من المجتمع الدولي، وفوق ذلك صلواتنا المستمرة أيضا“.

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل باكستان.

**السيد مسعود خان** (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): نشكر الأمين العام على إحاطته الاعلامية اليوم. إن انخراطه المستمر شخصيا في الشرق الأوسط يبعث فينا الأمل. فزيارته

للأراضي الفلسطينية المحتلة في الأسبوع الماضي منحته الفرصة لمشاهدته بأم العين دورة البناء والتدمير المحبطة للآمال.

إننا نؤيد تمام التأييد استراتيجيته ذات الشقين وهما عدم ادخار أي جهد لإعادة بناء غزة، وعدم ادخار أي وقت لإطلاق محادثات السلام. ونحن نجتمع هنا في المجلس للمشاركة في آخر مناقشة مفتوحة خلال السنة الحالية بشأن هذا الموضوع – وهي السنة التي أعلناها بأنفسنا السنة الدولية للتضامن مع الشعب الفلسطيني. لا يسعنا أن نعدد ما حدث هذا العام. لقد انهارت عملية السلام، ودُمّرت غزة مرة أخرى، وأعلنت إسرائيل استيلاءها على أوسع مساحة من الأراضي في أكثر من ثلاثة عقود، وتزايدت حدة التوتر حول المسجد الأقصى. وقد فشل المجلس في الوفاء بمسؤوليته بينما كانت غزة تحترق، ويلقى ٢ ١٠٠ من مواطنيها مصرعهم – ثلثهم كانوا من النساء والأطفال. ونحن نقدّر التعهدات التي قُطعت في القاهرة بتسديد مبلغ ٥,٤ بلايين دولار لإعادة بناء غزة. ولكن غزة، كما نعلم جميعا، سوف تظل ضعيفة إذا استمر الوضع الراهن.

إن الأغلبية الساحقة من المجتمع الدولي تواصل دعم السبيل الواضح نحو إقامة الدولة الفلسطينية الكاملة وذات السيادة. مجلس العموم البريطاني اعترف بدولة فلسطين. والحكومة الجديدة في السويد قررت أيضا أن تعترف بها. فهذه التصريحات المؤثرة الآتية من بلدين رئيسيين في الاتحاد الأوروبي تزيد آمال الشعب الفلسطيني المحاصر. ويجب على المجلس أن يعترف بهذه الحقائق على أرض الواقع. إن السلام المستدام في المنطقة ليس ممكنا دون إقامة دولة فلسطين المستقلة والقابلة للبقاء والمتصلة الأطراف بحدود ما قبل ١٩٦٧، تكون القدس الشريف عاصمة لها، وتعيش مع إسرائيل جنبا إلى جنب في سلام وأمان.

ويجب أيضا إخلاء جميع الأراضي العربية، بما في ذلك الجولان السوري. ولقد قال رئيس الوزراء نواز شريف، بينما كان يخاطب الجمعية العامة في الشهر الماضي،

”وينبغي للأمم المتحدة أن تيسّر حلاّ عادلا ودائما للقضية الفلسطينية، بالاستناد إلى قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة“ (A/69/PV.12، الصفحة ٤٩).

ونحن نقدّر استمرار الجهود التي تبذلها الولايات المتحدة سعيا لتحقيق السلام. ونأمل أن تثمر جهود الوزير كيري في إعادة تنشيط عملية السلام. ويتعين أيضا إعادة تنشيط المجموعة الرباعية، ولكن الحوار ينبغي عدم مواصلته من أجل الحوار فحسب. وينبغي ألاّ يظل سرابا إلى الأبد. إنما ينبغي أن يكون واضح الأهداف، والجداول الزمنية، والمعالم القياسية.

في سوريا والعراق، يواجه المجتمع الدولي المد المتصاعد للهمجية وأعمال الإجرام التي كانت تمارس في غابر الزمان. إن ما يسمى الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) لا تستمد سلطتها أو تعاليمها من أي دين. يجب علينا جميعا، وبصورة جماعية، أن نعارض أيديولوجيتها الشريرة المتمثلة في الكراهية والقتل والتدمير، وأن نلحق الهزيمة بها. ويجب أن نظل متحدين في كفاحنا ضد هذا الوجه الجديد للإرهاب والتطرف العنيف. ولا بد من إحياء العملية السياسية لحل الصراع المستمر في سوريا. ليس الوقت الآن وقت التخلي عن المسؤولية الدبلوماسية على أمل أن تفرض الأطراف المتحاربة تحقيق النتائج عن طريق البنادق وإراقة الدماء.

وينبغي للأمم المتحدة والجهات الفاعلة الإقليمية أن تستخدم جميع الوسائل الدبلوماسية المتاحة لها، بغية منع المزيد من التدهور في الوضع القائم. ومن الواضح الآن أنه لو تم التصدي للصراع السوري قبل عامين، لم نكن لنشهد نشوء الدولة الاسلامية في العراق والشام. وعلينا أن نستفيد بسرعة من الدروس التي تعلمناها بألم شديد في تاريخنا المعاصر. وكما قال الأمين العام في غزة، يجب أن تنتهي ”دورة المعاناة المتهورة التي لا نهاية لها، ولا داعي لها. وسواء في فلسطين أو سوريا، ثمة حاجة إلى متابعة الحوار والدبلوماسية بإحساس حقيقي قوامه التصميم والالحاح.

هذا هو الأساس المنطقي الذي نشأت عليه الأمم المتحدة، ويجب ألاّ نفشل في الوفاء بواجباتنا في هذا الصدد.

ونحن نعرف من التجربة أن الفشل في حل قضية فلسطين قد ولّد العديد من الصراعات الاضافية. والدرس المستخلص هو أن حل قضية فلسطين يحل قضايا الشرق الأوسط؛ وحل قضايا الشرق الأوسط يعالج بعض الأمراض الرئيسية في تكويننا السياسي على الصعيد الدولي.

**الرئيسة** (تكلمت بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل ناميبيا.

**السيد إمفولا** (ناميبيا) (تكلم بالإنكليزية): من دواعي السرور، سيدتي الرئيسة، رؤيتكم وأنتم تترأسون المجلس في شهر تشرين الأول/أكتوبر. وأود أن أشكركم على تنظيم هذه المناقشة الهامة جدا في هذه اللحظة الحاسمة، مما يتيح الفرصة أمام أعضاء الأمم المتحدة بنطاقهم الأوسع للتصدي للتحديات التي تواجه منطقة الشرق الأوسط، وبخاصة شعب فلسطين.

إن وفدي يؤيد البيانين اللذين أدلى بهما ممثل جمهورية إيران الإسلامية بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، وممثل زمبابوي بالنيابة عن الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي.

تجري هذه المناقشة عقب المذبحة العشوائية التي ذهب ضحيتها ما يزيد على ٢ ٠٠٠ مدني فلسطيني – بمن فيهم نساء وأطفال أبرياء – وخلّفت أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ فلسطيني دون ديار لهم، وذلك خلال العدوان العسكري الإسرائيلي المجرم طوال أكثر من ٥٠ يوما على قطاع غزة. وهذه الإبادة الجماعية العدوانية من جانب قوات الاحتلال الإسرائيلية جرت تحت العين الساهرة للمجتمع الدولي، بما فيه مجلس الأمن. لم يعمد أحد إلى وقف العدوان. ونحن نكرر دعوتنا إلى مجلس حقوق الإنسان أن يتخذ إجراءات فورية للتحقيق في الإبادة الجماعية ضد شعب فلسطين.

علاوة على ذلك، إن المجتمع الدولي يشهد على تثبيت إسرائيل لمشروعها الاستيطاني غير القانوني، الذي يشمل تدمير الأراضي والممتلكات الفلسطينية وسرقتها ومصادرها، وبناء وتوسيع المستوطنات والجدار على حد سواء، والتشريد القسري للعائلات الفلسطينية.

ونشيد بالقرار الذي اتخذته السويد والمملكة المتحدة بالاعتراف بدولة فلسطين وندعو بقية الدول منا على أن تحذو حذوهما.

وحذر وفد بلدي مرارا من أن الحملة الاستيطانية الإسرائيلية غير القانونية تقوض وتقسم وحدة أراضي الدولة الفلسطينية وسلامتها وتهدد إمكانية واحتمالات التحقيق المادي للحل القائم على وجود دولتين على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧. وإذ يناقش مجلس الأمن الحالة في الشرق الأوسط، تتواصل الاضطرابات وتدهور الحالة في دولة فلسطين المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، بسبب السياسات غير القانونية والاستفزازية التي تواصل انتهاجها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال. ولتلك السياسات غير القانونية تأثير سلبي على الحالة القائمة على أرض الواقع وتضر بها وتؤدي إلى تفاقم حالات التوتر المتأججة بالفعل بين الجانبين. ونشكر الأمين العام على ما يبذله من جهود، بما في ذلك مشاركته في مؤتمر المانحين بالقاهرة، وعلى زيارته للمناطق المتضررة في قطاع غزة.

وستواصل ناميبيا توجيه انتباه المجتمع الدولي إلى المحنة المستمرة التي يعيشها أكثر من ١,٨ مليونا من الفلسطينيين في قطاع غزة، الذين عانوا معاناة بالغة من الدمار البشري والمادي الهائل الناجم عن العدوان العسكري الإسرائيلي المجرم الذي استمر أكثر من ٥٠ يوما. فيجب ألا يمسوا في طي النسيان، ويجب أن تبذل جميع الجهود اللازمة لتخفيف معاناتهم ومشقتهم.

وآلاف الأسر المشردة جراء تدمير إسرائيل لمنازلها في غزة جرى إيواؤها في المدارس التي تديرها وكالة الأمم المتحدة

لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، أو مع أسر مضيفة. ولا يزال آلاف المدنيين في حاجة إلى الرعاية الطبية بسبب الهجمات الإسرائيلية. وما زالت المياه النقية اللازمة للاستهلاك البشري شحيحة. ويستمر انقطاع التيار الكهربائي إلى ما يصل إلى ١٨ ساعة في اليوم بسبب نقص الوقود في محطات توليد الطاقة، الأمر الذي يؤثر على جميع جوانب الحياة. وآلاف القطع من الذخائر غير المنفجرة التي أطلقتها إسرائيل على غزة لا تزال تهدد أرواح المدنيين وتستوجب نقلها قبل الاضطلاع بأي أعمال لإعادة الإعمار على نحو فعال. ولكن إلى متى سيواصل المجتمع الدولي التدخل من أجل الاضطلاع بأعمال إعادة الإعمار التي ما تلبث إسرائيل تدمرها مرة أخرى؟

ولا بد من أن تطالب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، مطالبة واضحة بوقف أعمالها غير القانونية وبالالتزام بمسار السلام. وتقع المسؤولية على عاتق المجتمع الدولي، وبخاصة مجلس الأمن، في عدم التساهل مع الذرائع الجوفاء للسلطة القائمة بالاحتلال وانتهاكها الصارخ للقانون الدولي. ويعد العمل الجماعي ضروريا إذا كان لإسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، أن تخضع للمساءلة عن انتهاكاتها. وفي ذلك الصدد، تهيب ناميبيا بجميع الدول الأعضاء في مجلس الأمن تقديم الدعم الكامل إلى المبادرة الفلسطينية التي تسعى إلى صدور قرار من مجلس الأمن من شأنه تحديد إطار زمني لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي الذي بدأ في عام ١٩٦٧، من بين جملة أمور أخرى. وسيقوم ذلك القرار بطبيعة الحال على أساس المعايير الراسخة المنصوص عليها في قرارات الأمم المتحدة.

وبينما ندعم العزم الثابت للقيادة الفلسطينية في مواجهة العدوان دون سابق استفزاز على أرضها وشعبها، نؤكد من جديد إدانتنا الكاملة لجميع الأعمال غير القانونية والجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في الأرض الفلسطينية، بما فيها القدس الشرقية. وفي ذلك الصدد، نكرر دعوتنا إلى التشكيل الفوري للجنة للتحقيق في تلك الجرائم البشعة. كما نحث المجتمع الدولي على مواصلة تقديم المساعدات الإنسانية اللازمة للتخفيف من معاناة المجتمعات الفلسطينية المتضررة، لا سيما أفراد المجتمع الأكثر ضعفا مثل النساء والأطفال. ونرحب بالجهود المبذولة للحفاظ على استمرار عملية المفاوضات وندعو الطرفين إلى الالتزام بتحقيق النجاح، واغتنام الفرصة السانحة والتقيد بالالتزامات بموجب اتفاقاتهما السابقة، من أجل تحقيق السلام الدائم بين إسرائيل وفلسطين.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا على دعم ناميبيا للجهود التي يبذلها الأمين العام، وعلى صداقتنا وتضامننا الراسخين مع الشعب الفلسطيني في قضيته العادلة من أجل الحرية والاستقلال والعدالة الاجتماعية، وعلى تأييدنا لإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على أساس حدود عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، وقبولها غير المشروط بوصفها عضوا كامل العضوية في الأمم المتحدة ووكالاتها، لكي تتمكن من اتخاذ مكانها اللائق بين مجتمع الأمم.

**الرئيسة** (تكلمت بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل اليابان.

**السيد يوشيكاوا** (اليابان) (تكلم بالإسبانية): في البداية، أود أن أهنئ جمهورية الأرجنتين وأهنئكم، السيدة الرئيسة، على تولي المهمة الهامة لرئاسة مجلس الأمن في شهر تشرين الأول/أكتوبر.

واختصارا للوقت، سأقرأ جزءا فحسب من بياني. وسيوزع النص الكامل لبياني في القاعة.

(تكلم بالإنكليزية)

تبين أن مؤتمر إعادة إعمار غزة الذي عقد في القاهرة في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر عامل حفاز هام لتجديد التزام

المجتمع الدولي نحو إعادة إعمار غزة. ونهنئ مصر والنرويج على دورهما في تنظيم ذلك المؤتمر الهام. كما أود أن أشيد بالجهود الشخصية للأمين العام، الذي سافر مؤخرا إلى المنطقة بغية إعادة تنشيط عملية السلام. تعهدت اليابان في القاهرة بتقديم أكثر من ٢٠ مليون دولار في هيئة معونات من أجل عملية إعادة المار والتنمية، إضافة إلى ٧,٨ ملايين دولار في المساعدات في حالات الطوارئ التي تم توزيعها بالفعل في آب/أغسطس. وتأتي تلك التبرعات باعتبارها جزءا من مجموعة مساعدات بمبلغ ٢٠٠ مليون دولار التي أعلن عنها وزير خارجيتنا كيشيدا في جاكرتا في آذار/مارس.

من الضروري أن نبني على الالتزامات التي تعهد بها المجتمع الدولي من أجل التوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار وإعادة إعمار غزة. وفي ذلك الصدد، لا غنى عن إنشاء آلية دولية تعالج مسائل الأمن، والمساعدات الإنسانية، والحكم الرشيد. واليابان على استعداد للعمل، بالتعاون مع إسرائيل وفلسطين والأمم المتحدة وغيرها، صوب تحقيق ذلك الهدف.

وتدل الأزمة التي وقعت مؤخرا في غزة على الحاجة الملحة إلى تحقيق سلام عادل ودائم وشامل على أساس الحل القائم على وجود دولتين. كما لا بد أن تهدف الجهود المبذولة من أجل إعادة إعمار غزة إلى استئناف محادثات السلام وتحقيق الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط. وللأسف، لم نشهد بعد عملية استئناف المفاوضات المباشرة منذ توقفها في نيسان/أبريل والأزمة في غزة في تموز/يوليه. ومن الأهمية بمكان أن يعمل الطرفان إسرائيل وفلسطين من أجل تعزيز الثقة المتبادلة والحوار.

واليابان على الاستعداد لمساعدة الطرفين في بناء الثقة المتبادلة. وكلما سنحت الفرصة، دعت اليابان الزعماء من كلا الجانبين إلى العمل من أجل استئناف مفاوضات السلام، بما في ذلك، خلال الزيارة التي قام بها رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو إلى اليابان في أيار/مايو، وعن طريق مشاركة وزير الخارجية كيشيدا في اجتماع لجنة الاتصال المخصصة االذي عقد في نيويورك الشهر الماضي، من بين مناسبات أخرى.

ونائب وزيرنا للشؤون البرلمانية، السيد سونورا، يزور حالياً فلسطين وإسرائيل ليؤكد رسالتنا لكلا الجانبين.

وإننا ندعو إسرائيل إلى أن تُجمِّد كلياً أنشطتها الاستيطانية، غير القانونية بمقتضى القانون الدولي. واستيلاء إسرائيل على الأراضي مؤخراً، الذي يُنذِر بتمهيد السبيل إلى المزيد من الأنشطة الاستيطانية، يسير معاكساً للجهود الدولية الساعية إلى حلٍّ قائم على وجود دولتين.

وبالمثل، نتطلع إلى أن تبقى حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية، بقيادة الرئيس عباس، ملتزمة بنبذ العنف، والاعتراف بإسرائيل والامتثال للاتفاقات الدبلوماسية السابقة، وعلى المسار نحو تحقيق المصالحة الوطنية والسلام في منطقة الشرق الأوسط. وترحب اليابان بعقد اجتماعها الأول على الإطلاق في غزة، في ٩ تشرين الأول/أكتوبر، بصفته خطوة إيجابية. وتدعو اليابان فلسطين إلى الامتناع عن أيّ إجراء أحادي الجانب قد يُعيق استئناف مفاوضات السلام. ومن هذا المنظور، سنتابع عن كثب المناقشات في المجلس بشأن هذه المسألة.

وفي رأي اليابان أنَّ المساعدة لجهود بناء دولة فلسطين تقوِّي أيضاً أسس العملية السلمية نحو الحل القائم على وجود دولتين. ولتلك الغاية، دأبنا على تقديم مساهمات متميزة لهذا الجهد، بحشد الاستثمارات الخاصة في فلسطين. وإحدى تلك المبادرات هي مشروع مجمع أريحا الزراعي – الصناعي. إنه مشروع ريادي لمبادرة ”ممرِّ السلام والازدهار“ التي تعمل اليابان على تنفيذها منذ عام ٢٠٠٦، بالتعاون مع إسرائيلوالأردن وفلسطين. وقد وقَّعت فعليا ستُّ شركات عقود استئجار. ومن المتوقع للمجمع الصناعي أن يُفضي إلى إيجاد ٧ ٠٠٠ فرصة عمل، مع مكاسب اقتصادية سنوية متوقعة تبلغ أكثر من ٤٠ مليون دولار.

وهناك مبادرة أخرى لليابان هي مؤتمر التعاون بين بلدان شرق آسيا من أجل التنمية في فلسطين. وهذه عملية هدفها تعبئة موارد شرق آسيا من أجل التنمية الفلسطينية. وأثناء اجتماعه الوزاري الثاني، الذي عُقِد في جاكارتا في آذار/مارس الماضي، التزم المشاركون بتنفيذ العديد من مشاريع بناء القدرات. وقد ثابرنا بثبات على أداء دورنا، بإقامة تعاون في قطاع السياحة مع تايلند، على سبيل المثال، فضلاً عن تدريب الموارد البشرية من أجل التمويل الإسلامي مع ماليزيا.

وتوفيراً للوقت، سأتوقف هنا. ويُرجى الرجوع إلى النص الكامل الموزَّع، الذي يغطي موقفنا حيال تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، وإزاء سوريا.

**الرئيسة** (تكلمت بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثلة نيكاراغوا.

**السيدة روبياليس دي تشامورو** (نيكاراغوا) (تكلمت بالإسبانية): بما أنَّ هذه هي المرة الأولى التي نخاطب فيها مجلس الأمن برئاستكم، فإننا نودّ أن نحييكم، سيدتي، على قيادتكم المتازة، ولا سيَّما على الحيوية التي أضفيتموها، أنتم ووفد بلدكم، على أعمال المجلس.

إنَّ نيكاراغوا تؤكد تضامنها المطلق والكامل مع الشعب الفلسطيني في نضاله من أجل الحرية وممارسة حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير، مع إقامة دولة فلسطينية على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، والسماح بعودة جميع اللاجئين وبالتضامن مع جميع السجناء السياسيين الفلسطينيين. وإننا نطالب أيضا بالرفع الفوري للحصار الجائر وبنهاية لسياسة الاستيطان.

وبقدر كبير من الاعتزاز نوجِّه تحياتنا إلى حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية. ويؤسفنا أنه في هذه السنة، السنة الدولية للتضامن مع الشعب الفلسطيني، وبينما تعهَّدت الأغلبية الساحقة من المجتمع الدولي بدعم الفلسطينيين في نضالهم للمطالبة مرة واحدة ونهائية بحقوقهم غير القابلة للتصرف، أن نشهد مجزرة أخرى – إبادة جماعية أخرى للأطفال والنساء والرجال الفلسطينيين، إلى جانب تدمير بيوتهم ومدارسهم ومستشفياتهم وبُناهم التحتية. ونتساءل عمَّا إذا كانت إسرائيل ومن يدعمونها يفهمون معنى كلمة ”التضامن“؟

لقد استمرَّ ذلك العدوان الإجرامي أكثر من ٥٠ يوماً، أمام أعين الناس. وفضلاً عن خسارة الأرواح، ترك وراءه غزة بمثابة أرض محروقة ولها تداعيات في المستقبل بتنا جميعاً نعرفها: مزيد من اللاجئين، مزيد من الاكتظاظ، مزيد من البيوت والمستشفيات والمدارس المدمَّرة، ومزيد من الأطفال والنساء والرجال الفلسطينيين المصدومين بذلك العدوان الرهيب.

ومن المهم أن تصبح الأموال التي تعهَّدت بها مؤخراً البلدان المانحة واقعاً حقيقياً. ويجب أن تكون فورية وجديدة وغير مشروطة، بغية توفير الدعم وضمان إعادة الإعمار لهذا الشعب الذي طالت معاناته.

لكنني أتساءل إلى متى سنسمح لهذه الحلقة المُفرَغة من سياسات إسرائيل وممارساتها: تعتدي، تدمِّر وتذبح، وحين يُدمَّر كل شيء، تقبل وقفاً مؤقتاً لإطلاق النار، ثم تغسل أيديها من المأساة التي سبَّبتها، لتبدأ من جديد لاحقاً.

ولدولة فلسطين، بصفتها بلداً نامياً، كل الحق في تلقِّي المعونة الإنمائية والاستثمارات، أمَّا إذا سمحنا لهذه الحلقة المفرغة من التدمير الشامل والمجازر من جانب إسرائيل بأن تتواصل، فإنَّ معونة المجتمع الدولي لن تؤدي إلاَّ إلى مجرد بقاء ذلك الشعب. إنهم يستحقون مثلنا تنمية مستدامة تتلاءم مع مصالحهم وتعزِّز رفاههم. وينبغي عدم تدميرهم في خطوة منسجمة مع البرنامج الدوري للسلطة القائمة بالاحتلال.

إنَّ إسرائيل تواصل رفض التفاوض بنيِّة حسنة، مختبئة وراء ستار الإفلات من العقاب، الذي وفره لها تاريخيا عضو دائم

في مجلس الأمن. وكل مرة شهدنا فيها تقدُّماً في المفاوضات، رأينا حتماً السياسات والممارسات الإسرائيلية الهادفة إلى تعطيل تلك العملية. فعلينا أن نضع حدّاً لهذه الحلقة المفرغة. والبلدان المسؤولة عن صون السلم والأمن الدوليين لا يمكنها الاستمرار في السماح بهذا الإفلات من العقاب أو بمعاناة هذه الشعب البطل.

وعلى مجلس الأمن أن يضطلع بمسؤولياته باتخاذ قرار يتضمن جدولاً زمنيا محدداً لإقامة دولة فلسطينية على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، بما يُرسي الأساس لسلام عادل ودائم في الشرق الأوسط، وبدولتين، فلسطين وإسرائيل، تعيشان جنباً إلى جنب في سلام، وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وتطلعات الشعب المُحبِّ للسلام.

إنَّ السلام في الشرق الأوسط لن يعتمد على حلِّ النزاع الفلسطيني – الإسرائيلي فحسب، بل أيضا على تحرير الأراضي اللبنانية والسورية التي تحتلها إسرائيل. ويجب تسوية الحالة في الشرق الأوسط، فضلا عن الحالة في فلسطين وبقية الأراضي المحتلة، عبْر الحوار والتفاوض، مع أخذ المصالح المشروعة لجميع الدول في المنطقة في الحسبان بدون تدخل خارجي. ولا يمكننا الاستمرار في تشجيع النزاعات، وتمويل الجماعات الإرهابية أو فرض سياسات تغيير الأنظمة. فكل هذا، كما تبين منذ عام ٢٠٠٣، لم يجلب سوى الموت والدمار والتطرف والتشدد.

وقد وقعت سوريا، وهي دولة شقيقة، ضحية لهذه السياسات.

وفي الختام، أدعو إلى أن نعمل سوية مع أعضاء مجلس الأمن من أجل جعل الشرق الأوسط منطقة سلام وتنمية لشعوبه.

**الرئيسة** (تكلمت بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل المملكة العربية السعودية.

**السيد المعلّمي** (المملكة العربية السعودية): يشرفني أن ألقي هذه الكلمة بالنيابة عن الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وأود أن أتقدم إليكِ، أولا، بخالص التهنئة على توليكِ مهام رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، متمنياً لكم التوفيق والنجاح، وأن أشكرك على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. وأشكر معالي الأمين العام على إفادته القيّمة وجهوده المبذولة في هذا الشأن.

إن جلسة اليوم تكتسب أهمية خاصة لأنها تأتي بعد العدوان الإسرائيلي العسكري غير الإنساني ضد الشعب الفلسطيني في غزة، ذلك العدوان الذي استمرّ ٥١ يوماً، أحرقت فيه آلة الحرب الإسرائيلية الأخضر واليابس، وحصدت الأرواح ودمّرت المنشآت، وأمعنت في استهداف المدنيين فلم تبق و لم تذر الأطفال ولا الشيوخ ولا النساء. وتسببت في سقوط أكثر من ٨٠٠ ٢ شهيد، منهم ٥١٦ من الأطفال، وإصابة ٠٠٠ ١١ بجروح وهدم أكثر من ٠٠٠ ١٠ منزل ومجمع سكني، فضلاً عن الاعتداء على مؤسسات الأمم المتحدة. وكل ذلك يمثّل جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية لا تسقط بالتقادم ولن تنساها ذاكرة الأجيال. وإسرائيل، بسلوكها ذلك، كانت تضرب بعرض الحائط جميع مناشدات المجتمع الدولي ومطالباته لها بوقف عملياتها.

إن منظمة التعاون الإسلامي تعرب عن دعمها وتضامنها مع سكان غزّة وجميع أبناء الشعب الفلسطيني، وتدين بشدّة الحملات الإسرائيلية الوحشية المتلاحقة على الأرض الفلسطينة المحتلّة، بما فيها القدس الشريف. وتُحمّلُ إسرائيلَ وحدها، بصفتها القوة القائمة بالاحتلال، مسؤولية عملها المشين بقتلها للفلسطينيين الأبرياء وتدمير الآلاف من المنازل والمباني والبنى التحتية، وتُحمّلها المسؤولية الكاملة عن جميع الأضرار البشرية والمادّية التي لحقت بالشعب الفلسطيني في قطاع غزّة.

تؤكّد الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي على أن النتائج والآثار الكارثية التي تسبب فيها العدوان الإسرائيلي الغاشم يجب أن تكون في مقدّمة اهتمامات المجتمع الدولي. وهنا نرحّب بعقد مؤتمر المانحين الدوليين لإعادة إعمار غزّة في مصر في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر الحالي. ونشكر جهود مصر والنرويج اللتين ترأستا لجنة تنسيق المساعدة الدولية للفلسطينيين. ونؤكّد على ضرورة الوفاء بالمساهمات التي تم الإعلان عنها وعدم الاستسلام لخيبة الأمل بعد أن دمّرت إسرائيل مشروعات البنية التحتية التي أسهمت الجهات المانحة في بنائها. كما نكرر دعوتنا لإنهاء الحصار غير الشرعي على قطاع غزّة لتمكين الشعب الفلسطيني من الحياة في كرامة وحرّية وسلام في موطنه الأصلي.

وتكرر الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي دعوتها للتنفيذ الفوري لقرار مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بتوفير حماية دولية فورية للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلّة، بما فيها القدس الشريف، وتشكيل لجنة تحقيق دولية مستقلّة للتحقيق في جميع انتهاكات القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان التي ارتكبتها إسرائيل.

تؤكّد الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي على الهوية الإسلامية والعربية والفلسطينية للقدس المحتلّة وعلى أن القدس الشرقية جزء لا يتجزّأ من الأرض الفلسطينية التي تحتلّها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧، ويبقى ضمّها من جانب إسرائيل، قوة الاحتلال، غير قانوني وغير معترف به ومداناً من المجتمع الدولي. إن الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي تدين، بأشد العبارات، الانتهاكات المستمرّة للمسجد الأقصى والمصلّين المسلمين على أيدي قوات الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنين. وتؤكّد أن هذه الأعمال تُعتبر انتهاكاً فاضحاً لمبادئ القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات العلاقة.

ونطالب مجلس الأمن بوقف هذه الانتهاكات وإلزام إسرائيل، قوة الاحتلال، باحترام حقوق حرية العبادة والحفاظ على حرمة الأماكن المقدّسة والمصلّين. كما تدين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إسرائيل، قوة الاحتلال، لعدم سماحها لبعثة الخبراء الدولية المكلّفة من قبل منظمة اليونسكو بالتوجه إلى القدس المحتلّة لتقصّي الحقائق حول الانتهاكات الإسرائيلية فيها.

وتحمّل أيضاً إسرائيل المسؤولية الكاملة عن تبعات الجرائم البشعة التي يمارسها المستوطنون المتطرّفون بحق الشعب الفلسطيني، وتدعو إلى إدراج قادة المستوطنين والجماعات الاستطيانية المتطرّفة، بما فيها مجموعات ”تدفيع الثمن“ Price Tag و ”شبيبة التلال“ Hilltop Youth، على لائحة الإرهاب والمطلوبين للعدالة الدولية لدى دول العالم ومنظمات المجتمع الدولي.

إن استمرار إسرائيل، قوة الاحتلال، في ممارساتها الاستيطانية غير الشرعية واستيلاءها على الأراضي الفلسطينية وطردها لسكانها الأصليين من الفلسطينيين ما هو إلا دليل دامغ على ما تمارسه إسرائيل من سياسة التطهير العرقي وأن ما تقوم به من بناء المستوطنات هو تقويض لحلّ الدولتين وتأكيد عملي على أن إسرائيل ليست معنية بالحلّ السلمي، بل إن ما تسعى إليه هو سياسة فرض الأمر الواقع والاستمرار في الاحتلال وحرمان الشعب الفلسطيني من حقوقه. وندعو مجلس الأمن إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لوقف النشاط الاستيطاني الإسرائيلي في الأرض الفلسطينية المحتلة وتنفيذ القرارات الدولية ذات الصلة، ولا سيما قراري المجلس ٤٦٥ (١٩٨٠) و ٤٩٧ (١٩٨١)، اللذين يؤكدان على عدم شرعية الاستيطان وضرورة تفكيك المستوطنات القائمة.

تؤكد الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي على ضرورة تحمّل المجتمع الدولي، وبالأخص مجلس الأمن،

مسؤولياته في صون السلم والأمن الدوليين واتخاذ جميع التدابير اللازمة لوضع حلّ للاحتلال الإسرائيلي المستمر على الأرض الفلسطينية وضمان امتثال إسرائيل لقرارات الشرعية الدولية. وحتى لا يفقد المجلسكم المزيد من مصداقيته أمام المجتمع الدولي والضمير العالمي، فلقد أصبح لزاماً أن يصدر مجلس الأمن قراراً يضع سقفاً زمنياً لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية والعربية، ويلزم إسرائيل بالانسحاب لحدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، بما في ذلك الانسحاب من الجولان العربي السوري المحتلّ ومن الأراضي اللبنانية المحتلّة والمضيّ قدماً نحو تنفيذ حلّ الدولتين وتحقيق الاستقلال للشعب الفلسطيني.

ونؤكد في هذا المضمار، دعمنا للجهود الفلسطينية الرامية إلى استخدام جميع السبل القانونية استنادا إلى الشرعية الدولية، لتحقيق هذا الهدف، ولا نملك إلا أن نتساءل مع غيرنا من الكثيرين من شرفاء العالم، ماهو العائق أمام إقرار الحق؟، وما هو العائق أمام وضع حد زمني للاحتلال غير الشرعي كما هو منصوص عليه منذ عشرات السنين في قرارات الأمم المتحدة؟، وما هو العائق أمام اللجوء إلى الشرعية؟ وما هو العائق نحو اللجوء إلى السبل القانونية؟.

ترحب الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بقرار مملكة السويد وقرار مجلس العموم البريطاني الاعتراف بدولة فلسطين، وندعو بقية الدول إلى أن تحذو هذا الحذو. إن استقلال دولة فلسطين وفقا لقرارات الشرعية وإعطاء الشعب الفلسطيني حقه في تقرير مصيره هو استحقاق طال أمده. وتعبر الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي عن بالغ القلق إزاء تصاعد أعمال التدمير والعنف والقتل، والجرائم البشعة المرتكبة في حق أبناء الشعب السوري، وما يرافقها من ترد خطير للأوضاع الإنسانية، والإخفاق في تطبيق قراري مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) بسبب تعنت النظام السوري، وتضمن هذان القراران الدعوة إلى إيصال المساعدات الإنسانية للمدنيين السوريين دون عوائق، كما ندعو جميع الدول الأعضاء إلى تنفيذ التزاماتها المتعلقة بدعم الاحتياجات الإنسانية للشعب السوري، خاصة وأن أعداد النازحين واللاجئين قد ارتفعت إلى أكثر من ١٠ ملايين داخل سوريا وفي الدول المجاورة. بالإضافة إلى أكثر من أربعة ملايين بحاجة إلى تلقي مساعدات إنسانية عاجلة في المناطق المحاصرة، وتؤكد منظمة التعاون الإسلامي ضرورة الوصول إلى حل سياسي تفاوضي بأسرع وقت، وهنا ندعو مجلس الأمن إلى تحمل مسؤولياته الكاملة إزاء حالة جمود الحل السياسي، كما ندعو المبعوث الأممي السيد ستيفان دي ميستورا، إلى تكثيف الجهود الرامية إلى تشكيل حكومة انتقالية ذات صلاحيات تنفيذية كاملة وفقا لما جاء في بيان مؤتمر جنيف، وبما يضمن تحقيق تطلعات الشعب السوري للتغيير، والحرية وتحقيق الأمن والاستقرار وضمان ألا يكون هناك مكان في هذا الحل لأولئك الذين تلطخت أيديهم بدماء أكثر من ٢٠٠ ألف مواطن سوري، وأولئك الذين ارتكبوا جرائم ضد الإنسانية، بما في ذلك استخدام القصف الجوي والبراميل الحارقة والصواريخ والأسلحة الكيميائية.

**الرئيسة** (تكلمت بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل كوبا.

**السيد رييس رودريغيث** (كوبا) (تكلم بالإسبانية): إن كوبا تعرب مرة أخرى عن ارتياحها لرؤيتكم، سيدتي، تترأسون مجلس الأمن. ونشيد بالطريقة التي أديتم بها مهامكم، خلال رئاستكم السابقة للمجلس.

إننا نؤيد تأييدا تاما البيان الذي أدلى به ممثل إيران بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

لقد زادت الحالة سوءا في الشرق الأوسط خلال الأشهر الأخيرة، ويظل المجتمع الدولي يتابع باهتمام التطورات الحاصلة

هناك. لقد صدمت الجرائم التي ارتكبتها إسرائيل في عدوانها الأخير على الشعب الفلسطيني الرأي العام العالمي. وتصرفت إسرائيل مرة أخرى، وأفلتت من العقاب. والتزم مجلس الأمن، الذي كشف مرة أخرى عن معاييره المزدوجة، الصمت على قتل إسرائيل أكثر من ٢ ٠٠٠ فلسطيني، معظمهم من الأطفال والنساء وكبار السن، ونشهد مرة أخرى تدمير الجيش الإسرائيلي الواسع للمنازل وسبل العيش والخدمات الأساسية والبنية التحتية.

إن كوبا تؤكد مجددا أنه يجب على مجلس الأمن التمسك بالمهام المعهود له بها، من خلال الدفاع عن السلم والأمن الدوليين وعن طريق اتخاذ تدابير محددة وعملية بدون تأخير، لوضع حد بصورة نهائية لعدوان إسرائيل على الشعب الفلسطيني، ومساءلتها عن جرائم العدوان والعقاب الجماعي والاعتقالات التعسفية والحبس الجماعي والإبادة الجماعية التي ارتكبت في حق هذا الشعب.

إننا نؤيد تماما المبادرة الفلسطينية الرامية إلى استصدار قرار من مجلس الأمن، يحدد موعدا نهائيا لنهاية الاحتلال العسكري الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية الذي بدأ في عام ١٩٦٧، ويتيح ممارسة الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني، بما في ذلك الحق في تقرير المصير من خلال إقامة دولة فلسطينية مستقلة ضمن حدود ما قبل ١٩٦٧ مع القدس الشرقية عاصمة لها.

لقد اتخذت الجمعية العامة قرارا تاريخيا عندما اعتمد أعضاؤها القرار ١٩/٦٧، بأغلبية ساحقة، الذي يمنح فلسطين مركز الدولة المراقبة غير العضو في الأمم المتحدة. ويجب على المجتمع الدولي مواصلة دعم الشعب الفلسطيني في دعوته المشروعة لإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وقبولها عضوا كامل العضوية في الأمم المتحدة.

إن بناء المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية وتوسيعها، وبناء جدار العار في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتدمير الأراضي والممتلكات الفلسطينية ومصادرتها، والتهجير القسري لمئات الآلاف من العائلات الفلسطينية، ونقل المستوطنين إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة، أمر غير مقبول. وفي أعقاب إعلان الحكومة الإسرائيلية مؤخرا بناء أكثر من ٢ ٠٠٠ مستوطنة إسرائيلية جديدة في القدس الشرقية المحتلة، فإننا نطالب بالوقف الفوري والكامل لجميع الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية.

وتتعارض هذه السياسات الاستعمارية الإسرائيلية العدوانية والممارسات المتعمدة، مع قرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي؛ وتشكل تهديدا للسلام والأمن الإقليميين والدوليين؛ وتحرم الشعب الفلسطيني من حقوقه الإنسانية الأساسية. ولن يتيح سوى وضع حد لسياسة الاستعمار، والإفراج عن الأسرى الفلسطينيين، والاعتراف بالحقوق المشروعة وغير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني، إطلاق عملية سياسية حقيقية يمكن أن تفضي إلى إحلال سلام دائم في المنطقة.

كما يستدعي تدهور الحالة الإنسانية في قطاع غزة المحاصر، حيث تفاقمت الظروف المعيشية جراء القصف الوحشي الأخير، اهتماما عاجلا ودعما من جانب المجتمع الدولي. إن كوبا تؤكد مجددا دعمها للشعب الفلسطيني في نضاله العادل من أجل تقرير المصير. ونطالب بوضع حد لاحتلال كافة الأراضي العربية ونكرر موقفنا المؤيد لإحلال سلام عادل ودائم لجميع شعوب الشرق الأوسط.

إننا نكرر دعوتنا للحفاظ على سيادة سوريا واستقلالها وسلامتها الإقليمية، وضمان حق تقرير المصير لشعبها دون تدخل أجنبي أو تدخل من أي نوع. ويجب أن يتوقف التدخل الأجنبي في سوريا. كما تؤكد كوبا مجددا معارضتها لدعوات أولئك الذين يروجون لتغيير النظام في الجمهورية العربية السورية، وهم ملتزمون باستخدام القوة والعنف.

ولا يسعنا إلا أن نكرر قلقنا العميق إزاء الخسائر في الأرواح البريئة الناجمة عن الصراع السوري. وندين كل أعمال العنف التي تجري في ذلك البلد ضد السكان المدنيين، ولكن لا يمكن لحماية الأرواح البشرية ومحاربة الإرهابيين المحتملة، أن تستخدم كذريعة للتدخل الأجنبي.

وتكرر كوبا إدانتها لجميع أعمال الإرهاب وأساليبه وممارساته بجميع أشكالها ومظاهرها، أينما ارتكبت وأيا كان مرتكبوها، بما في ذلك إرهاب الدولة. وندين جميع أعمال الإرهاب التي وقعت في الشرق الأوسط وأي دعم للجماعات المسلحة غير النظامية، بما في ذلك استخدام المرتزقة، التي لا تغرس سوى بذور الدمار والموت ومحاولات إعاقة تسوية هذا النزاع من خلال القنوات الدبلوماسية. ونرفض الإجراءات الانفرادية التي تتخذ خارج إطار الأمم المتحدة، مثل إجراءات الولايات المتحدة التي تشن غارات جوية عبر حدود دول مستقلة في انتهاك واضح للقانون الدولي. ونشير إلى أن من واجب المجلس تعزيز السلام، وليس العنف؛ وتجنب زعزعة الاستقرار وعدم الإسهام في تمويل وتسليح وتدريب أولئك الذين يمكن أن يزعزعوا الاستقرار.

**الرئيسة** (تكلمت بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثلة أيسلندا.

**السيدة غونارسدوتير** (أيسلندا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر الرئاسة الأرجنتينية للمجلس على تنظيم هذه الجلسة وبخاصة على الطريقة التي حددتم بها إطار المناقشة.

وتتفق أيسلندا على أنه في أعقاب وقف إطلاق النار في غزة، فإن هذه المناقشة المفتوحة تتيح فرصة هامة للتركيز على تلك المسألة الطويلة الأمد. وذلك ليس انتقاصا من أهمية وإلحاح الأزمات الأخرى في المنطقة التي تتطلب إيلاءها اهتمامنا أو من أهمية المنتديات الأخرى التي تُناقش فيها هذه المسألة، بما في ذلك المجموعة الرباعية. ولكن، كما بينت الرئيسة، يمكن للمجلس بل وعليه أن يضطلع بدور أكثر فعالية وأن يتولى مسؤولياته، وفقا لميثاق الأمم المتحدة، بدعم جميع الجهود والمبادرات الرامية إلى التوصل إلى السلام الدائم. ففي نهاية المطاف، فإن مجلس الأمن هو المكلف بصون السلام والأمن الدوليين.

إن الحالة الراهنة لا يمكن استدامتها للإسرائيليين أو الفلسطينيين. وحينما ننظر إلى غزة، فإن الحقائق على أرض الواقع تسبب الصدمة. ففي الحرب العبثية في الصيف الماضي، دمر ٢٠ ٠٠٠ منزل وقتل أكثر من ٢ ٠٠٠ فلسطيني، معظمهم مدنيون، بمن فيهم أكثر من ٥٠٠ طفل. وقتل أكثر من ٧٠ إسرائيليا، بمن فيهم ٦ مدنيين. وأدانت أيسلندا استخدام جيش الدفاع الإسرائيلي العشوائي للقوة خلال النزاع، كما أدنا الهجمات العشوائية بالصواريخ التي أطلقتها حماس وغيرها من المنظمات المتشددة في غزة على الأهداف المدنية في إسرائيل.

وقد بدأت عبارة ”الحقائق على أرض الواقع“ بوصفها تعبيرا بريئا عن المستوطنات الإسرائيلية التي أنشئت انتهاكا للقانون الدولي. وأصبحت العبارة دلالة على الفجوة الهائلة بين بيانات النوايا السياسة والأفعال – أي، ما يفعله الناس بالرغم مما يقولونه أو ما قالوه. وتشكل الحقائق استخفافا بالقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. وتشمل الحقائق على أرض الواقع الانتهاكات الواسعة النطاق لحقوق الفلسطينيين وكرامتهم من خلال نكران حقوق الملكية والقيود المفروضة على حريتهم في التنقل والتعبير. وتحدث تلك الإجراءات آثارا واضحة على فرص التعايش السلمي لدولتين يعيشان جنبا إلى جنب. وشهدنا اتخاذ مجموعة من الإجراءات خلال فترة طويلة تقلص فرص التوصل إلى حل قائم على وجود دولتين. وذلك يعني تقليص فرص التوصل إلى حل من شأنه أن يسمح لسكان الدولتين بالعيش في سلام في المدى الطويل.

ويلزم إحداث تغيير هائل للمضي بهذه المسائل في مسار يمكن أن يفضي إلى تحقيق السلام الدائم. والمشكلة الأساسية على أرض الواقع هي احتلال فلسطين، ولا بد من إنهاء ذلك الاحتلال. وبدون وجود أفق سياسي واضح، لا يوجد أي أمل وسيستمر سفك الدماء. فاختيار طريق السلام لا بد أن يحقق نتائج. وفي الذكرى السنوية الخامسة والعشرين في هذا العام لاتفاقية حقوق الطفل، ينبغي أن نفكر في الأطفال الذين تُليت أسماؤهم في هذا المنتدى ذاته في جلسات سابقة، لكي نتذكر أن صون السلام والأمن الدوليين، في نهاية المطاف، مسألة تتعلق بالشعوب، وأن على مجلس الأمن تقع المسؤولية ولديه الأدوات أيضا لبذل أقصى ما في وسعه من أجل حل النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني، فضلا عن النزاعات الأخرى في المنطقة التي يعاني فيها الأطفال.

**الرئيسة** (تكلمت بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل سري لانكا.

**السيد كوهونا** (سري لانكا) (تكلم بالإنكليزية): أشارك المتكلمين الآخرين الإشادة بكم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه المناقشة الهامة. ويعلن وفد سري لانكا تأييده للبيان الذي أدلى به ممثل إيران بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

ونشعر ببالغ القلق من الآثار الإنسانية للتصعيد الأخير لأعمال العنف وما أسفر عنه من دمار واسع النطاق وخراب وتشريد في غزة. وشاركت سري لانكا المجتمع الدولي الأسى على الخسائر المفجعة في الأرواح، بما في ذلك أرواح العديد من الأطفال، خلال أعمال العنف. وقد زادت الأضرار الواسعة التي لحقت بالبنية التحتية العامة، بما في ذلك المدارس والمستشفيات ومباني الأمم المتحدة، من تقويض الإمكانية غير الوطيدة أصلا للحصول على الخدمات الأساسية والتي كانت سائدة قبيل النزاع الحالي، وهي الخدمات التي تشمل الكهرباء والمياه والصرف الصحي والصحة والتعليم.

وبالرغم من وقف إطلاق النار غير المحدد المدة الذي تم التوصل إليه في ٢٦ آب/أغسطس، فإن الحالة في غزة لا تزال متوترة. والتحديات التي تنتظر تلبية الاحتياجات الإنسانية العاجلة وإطلاق أنشطة إعادة الإعمار تحديات هائلة. وعلى المجتمع الدولي ضمان العناية بالمصابين والمشردين ومن لا مأوى لهم في الوقت نفسه الذي يتناول فيه مسألة تحقيق السلام في المنطقة. وفي ذلك الصدد، نشيد بنجاح مؤتمر إعادة إعمار غزة الذي عقد في القاهرة في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر. ومن الضروري رفع الجزاءات الانفرادية والحصار المفروض على غزة إذا أريد لنا أن نجد حلا أكثر دواما لظروفها الاقتصادية القائمة. وتؤدي القيود المفروضة على الواردات والصادرات بسبب الحصار إلى خنق النمو الاقتصادي فضلا عن تدهور الحالة الإنسانية. ونشيد بالرفع الجزئي للقيود في إطار القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، والذي ينبغي أن يسهم بقدر كبير في النهوض الاقتصادي في غزة ورفاه سكانها وفي تهيئة بيئة تبعث على الأمل.

ونشاطر المجتمع الدولي مناشدة جميع الأطراف الامتناع عن الهجمات العشوائية وغير المتناسبة على المدنيين، إذ أنها تلحق الضرر بالسلام والأمن في كل من إسرائيل وفلسطين وباستقرار المنطقة بأكملها. ولن تؤدي الهجمات العشوائية على المدنيين سوى إلى تفاقم مشاعر اليأس وانعدام الأمن وتوسيع الفجوة بين الأطراف. ولا بد من احترام الاحتياجات الأمنية لشعب إسرائيل. وسيشجع تهيئة مناخ يفضي إلى تحقيق السلام اعتماد نهج متبادل يراعي شواغل كلا الجانبين. ونأمل أن تنخرط جميع الأطراف بصورة بناءة وصادقة لإنهاء النزاع، والتمكين من تحقيق السلام الدائم. ولا بد من إنهاء النشاط الإستيطاني المستمر، وهو غير قانوني بموجب القانون الدولي، لا سيما المادة ٤٩ من اتفاقية جنيف الرابعة، وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وفتوى محكمة العدل الدولية، إذا أريد التفاوض على حل مستدام لهذه المشكلة.

ما فتئ إيجاد حل عادل ودائم للحالة في الشرق الأوسط إحدى أولويات المجتمع الدولي منذ عام ١٩٤٨. ومن دواعي الشعور بخيبة الأمل أنه بعد أكثر من خمسة عقود، لا نزال بعيدين كل البعد عن التوصل إلى حل مرض. ويستحوذ النزاع في الشرق الأوسط على قدر كبير من الاهتمام الدولي والموارد. وكما سمعنا في الجلسة التي عقدها مجلس الأمن في ٢٤ أيلول/سبتمبر (S/PV.7272)، فإن النزاعات في الشرق الأوسط، لا سيما قضية فلسطين المستمرة، هي أحد الدوافع الرئيسية التي تؤدي إلى تجنيد الإرهابيين في المنطقة وعلى نطاق العالم.

إن الإرهاب النابع من المنطقة قد يشكل تهديدا خطيرا للأمن والاستقرار في العديد من البلدان.

وبالنظر إلى الأحداث التي وقعت هذا العام التي أدت إلى أزمة إنسانية غير مسبوقة في غزة، يحدونا الأمل في أن يبذل كل جهد ممكن من أجل النجاح في التوصل إلى حل تفاوضي للنزاع لتمكين شعبي إسرائيل وفلسطين من التمتع بالسلام وتحقيق الازدهار في أراضيهما. وفي هذا العام المسمى السنة الدولية للتضامن مع الشعب الفلسطيني يجب ألا نتخلى عن آمالنا في التوصل إلى اتفاق سلام دائم، يؤدي إلى إقامة دولة فلسطين الآمنة وذات السيادة الكاملة. ونشعر بالتشجيع من التقارب السياسي بين غزة والضفة الغربية بتشكيل حكومة وحدة وطنية.

وتؤيد سري لانكا الطلب الذي تقدمت به فلسطين لقبولها عضوا كامل العضوية في الأمم المتحدة. وأود أن أختتم بالتأكيد مجددا على دعم سري لانكا لتنفيذ قرارات الجمعية العامة فيما يتعلق بالحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني في إقامة دولته وتحقيق الحل القائم على وجود دولتين على أساس حدود عام ١٩٦٧.

**الرئيسة** (تكلمت بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثلة كازاخستان.

**عبد الرحمانوف** (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية): نظرا لأن هذا هو أول بيان أدلي به في مجلس الأمن هذا الشهر، أرجو أن تتقبلوا تهنئتي لكم – للأرجنتين ولكم شخصيا، سيدتي الرئيسة – على توليكم الرئاسة. وأشكركم على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن الموضوع البالغ الأهمية الخاص بالحالة في الشرق الأوسط. كما أتوجه بالشكر للأمين العام على إحاطته الإعلامية وعلى جهوده التي لا تكل لتعزيز السلام في الشرق الأوسط.

إننا نشعر بالانزعاج، مثلنا في ذلك مثل المجتمع الدولي بأسره، من إنشاء الجماعات الإرهابية لكيانات تشبه الدول لمحاربة الحكومات الشرعية، وزرع بذور العداوة والبغضاء. وتدين كازاخستان بشدة الهجمات التي شنتها ما تسمى بالدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وما يرتبط بها من جماعات مسلحة في الشرق الأوسط، الأمر الذي يشكل تهديدا كبيرا للمنطقة وخارجها، بما في ذلك تلك منطقتنا من العالم، وآسيا الوسطى على وجه الخصوص. يجب أن يخضع هؤلاء للمساءلة عما ارتكبوه من انتهاكات وفظائع وأن يقدمهم المجتمع الدولي إلى العدالة. ونشدد على أنه لا يمكن التغلب على الإرهاب إلا باتباع نهج يتسم بالمثابرة والشمول قائم على أساس مشاركة جميع الدول والمنظمات الدولية والإقليمية وتعاونها بفعالية لمنع التهديدات الإرهابية وإضعافها وعزلها وشل حركتها.

وقد سبق لوفد بلدي أن أعرب للمجلس عن قلق كازاخستان بشأن التطورات في قطاع غزة. وتعرب كازاخستان عن أحر التعازي وبالغ المواساة لمن فقدوا حياتهم بلا مبرر بين السكان المدنيين في قطاع غزة، ومعظمهم من النساء والأطفال وكبار السن. وندعو إلى رفع الحصار الإسرائيلي فورا عن غزة. كما يساورنا القلق إزاء استمرار عملية الاستيطان في الأرض الفلسطينية.

ويظهر بوضوح أن استمرار النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني لا يزال يهدد السلام والأمن الإقليميين والدوليين، وما يترتب عليه من آثار سلبية لا تقتصر على تلك المنطقة فقط، بل إن الشعور بها يمتد خارج المنطقة، في العلم بأسره. أما الهدف النهائي من الجهود التي تبذلها جميع الأطراف المعنية فينبغي أن يكون استعادة عمليات السلام وتعزيزها في جميع الاتجاهات. وينبغي أن يتم ذلك وفقا لقرارات مجلس الأمن، ومبادئ مدريد، ومبدأ الأرض مقابل السلام. ويجب أن تفي جميع أطراف النزاع في الشرق الأوسط بالتزاماتها، على النحو المنصوص عليه في خريطة الطريق.

ونؤيد مبادرة مصر السلمية، ونرحب بنتائج المحادثات التي جرت في القاهرة في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر بشأن شروط التسوية على المدى الطويل. وتعرب كازاخستان عن أملها في أن تسهم إجراءات العمل الدولية، بما في ذلك جهود الأمين العام، في وقف إطلاق النار، واستئناف المزيد من مباحثات السلام. ويؤكد وفد بلدي من جديد تقديرنا للحق الشرعي للشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وفي إنشاء دولة فلسطينية مستقلة داخل حدود عام ١٩٦٧ في تعايش سلمي مع إسرائيل، وفي حصوله على عضوية كاملة في الأمم المتحدة.

وفي الختام، فإننا نوجه نداء عاجلا مرة أخرى لجميع الأطراف لإبداء الإرادة السياسية لضمان تحقيق السلام والأمن والحرية والعدل للجميع من خلال اتباع نهج حقيقي متعدد الأطراف.

**الرئيسة** (تكلمت بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل بيرو.

**السيد ميزا – كوادرا** (بيرو) (تكلم بالإسبانية): أود في البداية الثناء على مبادرتكم، سيدتي الرئيسة، بعقد مناقشة مفتوحة بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. كما أود الترحيب بالإحاطة الإعلامية التي قدمها المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط.

لقد كانت الحالة في الشرق الأوسط منذ البداية مصدر قلق خاص بالنسبة لبيرو. وفيما يتعلق بقضية فلسطين، فلقد دأب بلدي على التمسك بموقف واضح وفقا لقواعد ومبادئ القانون الدولي، ولا سيما حق الشعوب في تقرير المصير. ولذلك، فإن بلدي يدرك الحاجة إلى تنفيذ قرارات الجمعية العامة ذات الصلة، التي تشكل الأساس الذي يُستند إليه في إنشاء دولتين في أرض فلسطين، إحداهما عربية والأخرى يهودية، تتعايشان جنبا إلى جنب، داخل حدود آمنة ومعترف بها بصورة متبادلة، تنعمان فيها بالسلام والأمن وتكونان في مأمن من التهديد باستعمال القوة أو استعمالها.

ومن ثم، فإدراكا من بيرو لحق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في بناء نفسه بوصفهادولة مستقلة، واقتناعا منها بأن إقامة دولة فلسطينية تمثل عنصرا رئيسيا في التسوية السلمية والنهائية للنزاع، فقد أقرت بيرو بفلسطين بوصفها دولة وأيدت قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك من خلال مشاركتنا في تقديم قرار الجمعية العامة ١٩/٦٧، المؤرخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، الذي بموجبه تم منح فلسطين مركز دولة مراقبة غير عضو.

وكانت الهجمات التي شنتها إسرائيل على المناطق الحضرية المكتظة بالسكان في قطاع غزة في الصيف الماضي موضع إدانة شديدة من جانب حكومة بلدي. وفي السياق نفسه، أدانت بيرو إطلاق الصواريخ من غزة على السكان المدنيين الإسرائيليين. وبطبيعة الحال، أعربت بيرو عن أسفها للاستخدام غير المتناسب للقوة العسكرية خلال النزاع، الأمر الذي أسفر عن مقتل أكثر من ١ ٤٠٠ شخص في قطاع غزة، معظمهم من المدنيين الفلسطينيين، بمن فيهم النساء والأطفال، كان بعض منهم يبحث عن ملاذ في مرافق الأمم المتحدة.

وبالتالي، اتساقا مع دعوتنا الجارية لأن يتصرف الطرفان باحترام تام لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني ولاتخاذ التدابير الرامية إلى حماية السكان المدنيين، صوتت بيرو مؤيدة لقرار مجلس حقوق الإنسان S-21/1، الذي من خلاله طُلب من إسرائيل وقف أنشطتها الاستيطانية وإنهاء الحصار المفروض على قطاع غزة، بالإضافة إلى إدانته للهجمات التي شنتها. وفي حين يعترف بلدي بحق إسرائيل غير القابل للتصرف في الحفاظ على وجودها وعلى أمنها، بما في ذلك ممارسة حقها المشروع في الدفاع عن النفس، نلاحظ أن ممارسة هذا الحق يجب أن تنفذ وفقا للقانون الدولي، والقانون الدولي الإنساني، ولا سيما مبدأي التناسب والمشروعية، في إطار الحدود المعرفة والمعترف بها دوليا.

وبالنسبة لتلك النقطة الأخيرة، يؤكد وفد بلدي من جديد أن الاستيلاء على الأراضي بالقوة غير جائز في ضوء القانون الدولي، وهو ما يجعل أي إجراء تتخذه إسرائيل لفرض قوانينها وولايتها القضائية وإدارتها إجراء لاغيا وباطلا. وفي هذا الصدد، فإننا نؤكد دعوتنا لإسرائيل إلى الكف فورا عن الممارسة المتمثلة في بناء المستوطنات، وهدم المنازل، وطرد السكان في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفقا لأحكام مختلف قرارات الجمعية العامة.

ووفقا لالتزامنا التقليدي والثابت بالتسوية السلمية للمنازعات، يؤكد وفدي من جديد دعمه الكامل ويدعو إلى البحث عن سلام دائم في الشرق الأوسط، الأمر الذي لا يمكن أن يتحقق إلا نتيجة للمفاوضات بمشاركة الأطراف، وعلى أساس التنفيذ الكامل من جانب جميع الأطراف لالتزاماتها بموجب مرجعيات مدريد، وخريطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية، والاتفاقات الأخرى، والاحترام الكامل للقانون الدولي، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن بشأن الموضوع. وبالتالي، فإن وفد بلدي يأمل أن يقوم اتفاق وقف إطلاق النار الموقع في آب/أغسطس بتمهيد الطريق أمام الأطراف لاستئناف عملية السلام في الشرق الأوسط، من أجل التوصل إلى حل قابل للاستمرار ودائم ينهي الوضع الراهن ويسمح للفلسطينيين والإسرائيليين بالعيش في سلام، في دولتين، داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا.

وأود أن أتطرق إلى التهديد المتزايد للسلم والأمن في منطقة الشرق الأوسط برمتها، والمتمثل في تلك المنظمة الإرهابية التي تطلق على نفسها الدولة الإسلامية، التي لا يمكن السكوت حيال أفعالها والجرائم الفظيعة التي ترتكبها. وفي هذا الصدد، تكرر بيرو إدانتها الشديدة ورفضها للإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، مؤكدة التزامها بمكافحة تلك الآفة. وفي هذا السياق، ترحب بيرو بالقرار ٢١٧٨ (٢٠١٤) الذي اتخذ مؤخرا، ويرمي لمكافحة انتشار الإرهاب، ولا سيما من خلال الحد من التهديد الذي يشكله ما يسمى بالمقاتلين الإرهابيين الأجانب، بالنظر إلى أن وجودهم قد يزيد من شدة النزاعات ويطيل أمدها. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه يشكل تهديداً خطيراً لدولهم الأصلية ودول العبور والدول التي يتجهون إليها.

أخيراً، أود أن أكرر التزام بيرو باتخاذ كل التدابير الضرورية لمكافحة الإرهاب على الصعيدين الدولي والوطني، على أن تؤخذ في الحسبان دائماً الركائز الأربع لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، وبما يتفق تماماً مع القانون الدولي، بما في ذلك قواعد ومبادئ القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي وقانون اللاجئين.

**الرئيسة** (تكلمت بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل جنوب أفريقيا.

**السيد مامابولو** (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): لسنوات كثيرة جدا، وفي العديد من جلسات مجلس الأمن، استخدم المجتمع الدولي هذا المحفل للتعبير عن غضبه وخيبة أمله إزاء الخسائر التي لا معنى لها في الأرواح، والقسوة

والهمجية اللتين تعامل بهما النساء والرجال والأطفال على يد الفصائل المتحاربة التي ترفض الاعتراف بحقيقة أن السلام لن يحل في الشرق الأوسط إلا نتيجة للمفاوضات السلمية وتحقيق العدالة والإنصاف. وفي مناسبات عديدة، أكد المجتمع الدولي موقفه من أن النزاع بين إسرائيل وفلسطين لا يمكن تسويته إلا من خلال حل الدولتين، وبموجبه تعيش دولة فلسطينية قابلة للحياة جنباً إلى جنب مع إسرائيل وجيرانها الآخرين.

تود جنوب أفريقيا أن تهنئكم، سيدتي الرئيسة، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين الأول/أكتوبر وعلى عقد هذه المناقشة الهامة. كما نعرب عن امتناننا للأمين العام، السيد بان كي – مون، للإحاطة الإعلامية التي قدمها اليوم، وعن تقديرنا للدور الذي يضطلع به دفاعاً عن مبادئ الأمم المتحدة ومشاركته في مساعي تسوية النزاع في الشرق الأوسط. ووفد بلدي يؤيد البيانين اللذين أدلى بهما في وقت سابق كل من ممثل زمبابوي، باسم الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وممثل جمهورية إيران الإسلامية، باسم حركة عدم الانحياز.

وهذا الصباح، استمعنا بانتباه إلى الإحاطة الإعلامية التي قدمها الأمين العام بشأن زيارته الأخيرة لدولة فلسطين، بما في ذلك قطاع غزة، والتي أبلغنا خلالها أنه شاهد بنفسه الدمار الهائل في تلك المناطق. وجنوب أفريقيا، من جانبها، تعتبر تلك الزيارات مفيدة في لفت انتباه المجتمع الدولي إلى واقع القتل المروع ومعاناة المدنيين في فلسطين.

استمعنا أيضا إلى المراقب الدائم عن دولة فلسطين لدى الأمم المتحدة، الذي أبلغنا بأن الفلسطينيين يواجهون الآن المهمة الضخمة المتمثلة في إعادة بناء حياتهم بعد وفاة ٢ ١٨٠ شخصاً، معظمهم من المدنيين، بينهم ٥١٦ طفلاً و ٢٨٣ من النساء. وبوضوح، يجب أن ندين تلك الحالة في المجلس بدون تحفظ. وفي نفس الوقت، استمعنا بالمثل إلى ممثل دولة إسرائيل، الذي أشار إلى استعداد إسرائيل للتوصل إلى حل دائم للنزاع. ولكي تبرهن على جديتها، نعتقد أن نقطة البداية يجب أن تتمثل في رفع الحصار المستمر من سبع سنوات ضد غزة.

ويسرنا أيضاً أن الفلسطينيين والإسرائيليين قد أبرموا اتفاقاً لوقف إطلاق النار. ويحدونا الأمل في أن تفضي المفاوضات الجارية إلى ترتيبات دائمة لوقف إطلاق النار. وجنوب أفريقيا، من جهتها، ترى أن الآن هو الوقت المناسب لوضع استعدادنا على المحك، وأنه ينبغي السعي فعلاً لبذل محاولات من أجل إيجاد حل حقيقي للنزاع الذي طال أمده. وجنوب أفريقيا مستعدة لدعم قرار لمجلس الأمن يجبر كلاً من إسرائيل وفلسطين على التفاوض بشأن إطار لحل الدولتين ضمن إطار زمني محدد. وفي هذا الصدد، نرحب بمساعي مجموعة الدول العربية وجهودها ذات الصلة.

أخيراً، فقد تعهدت جنوب أفريقيا مؤخراً بدعم جهود المساعدة الإنسانية الجارية في غزة. ويسرنا حقاً أن المجتمع الدولي يبذل جهوداً لمحاولة إعادة الأمور في غزة إلى سابق عهدها. وفي هذا الصدد، تعهدنا بتقديم ١٠ ملايين راند (عملة جنوب أفريقيا)، أو ما يعادل مليون دولار كمساهمة لتحقيق تلك الغاية. وسيتم تحويل المبلغ الذي تعهدت به جنوب أفريقيا إلى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. ونحن على استعداد للمساعدة من خلال تبادل خبرتنا في المصالحة الوطنية وبناء الدولة وبناء الدستور وإعادة الإعمار بعد النزاع والتنمية، إذا ما طلب إلينا ذلك.

**الرئيسة** (تكلمت بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل البحرين.

**السيد الرويعي** (البحرين): في البداية، أود أن أتوجه بخالص الشكر لكم، سيدتي الرئيسة، على دعوتكم لعقد هذه المناقشة المفتوحة لمجلس الأمن بشأن الحالة في الشرق الأوسط،

بما في ذلك قضية فلسطين. كما أتقدم بالشكر للأمين العام على الإحاطة الإعلامية التي قدمها للمجلس.

تعيد مملكة البحرين التأكيد على أن إيجاد حل دائم وشامل للقضية الفلسطينية لن يكون إلا في إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية، وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ومبادرة السلام العربية وقرارات المجموعة الرباعية الدولية، واحترام المرجعيات الدولية ذات الصلة. كما أن السلام العادل لا يتحقق إلا بالانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي العربية المحتلة ورفع الحصار الإسرائيلي غير القانوني المتواصل على قطاع غزة. والتسوية السلمية لملف الشرق الأوسط تتمثل في إنهاء الاحتلال الإسرائيلي غير المشروع للأراضي العربية والفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية والجولان السوري، واستكمال الانسحاب الإسرائيلي من بقية الأراضي اللبنانية المحتلة، وفق قرارات مجلس الأمن.

إن العدوان الغاشم الأخير على قطاع غزة، الذي أسفر عن دمار كبير وراح ضحيته أكثر من ٢ ٠٠٠ شهيد، أوضح بجلاء الانتهاكات التي تقوم بها إسرائيل وخرقها لجميع القوانين والأعراف والمعاهدات والقرارات الدولية من خلال الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية وبناء المستوطنات غير الشرعية والتوسع فيها وفرض الحصار.

وعليه، فإن مملكة البحرين تؤكد على ما تقدم به فخامة السيد محمود عباس، رئيس دولة فلسطين الشقيقة، بطلب توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني وأراضيه الواقعة تحت الاحتلال، ومطالبة إسرائيل بالالتزام باتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، وضرورة وضع سقف زمني محدد لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي وتحقيق تطلعات الشعب الفلسطيني الشقيق في قيام دولة فلسطينية مستقلة على أساس خطوط ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية.

وذلك وفقا لمبادرة السلام العربية، وحل الدولتين، وعلى أساس الشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

وفي هذا السياق، نود الإشادة بالدور المحوري لجمهورية مصر العربية الشقيقة ومبادرتها الداعمة من خلال التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار واستضافتها – بالتعاون مع مملكة النرويج – المؤتمر الدولي بشأن فلسطين وإعادة إعمار قطاع غزة.

وفي الختام، إن مملكة البحرين ستبقى على العهد دائما وفية لمبادئ السلام والحرية والعدالة وتقرير المصير والعيش المشترك. وهي حريصة أيضا على روح التوافق والاعتدال والالتزام بتنفيذ قرارات الشرعية الدولية. كما ستظل تشاطر السعي الدولي الحثيث نحو نيل الشعب الفلسطيني حقوقه غير القابلة للتصرف، والاعتراف بحل الدولتين طبقا لقرارات مجلس الأمن، ولا سيما القرار ١٥١٥ (٢٠٠٣).

**الرئيسة** (تكلمت بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن إلى ممثل ملديف.

**السيد ساريير** (ملديف) (تكلم بالإنكليزية): يود وفد بلدي أن يشكر الأرجنتين، بصفتها رئيسة مجلس الأمن، على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن بند جدول الأعمال المعنون الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. وأود أيضا أن أعرب عن تقديرنا للأمين العام على إحاطته الإعلامية، وعلى جهوده المتفانية من أجل تسوية النزاعات في الشرق الأوسط.

وتأخذ ملديف الكلمة مرة أخرى في المجلس لتنضم إلى الأصوات العالمية التي تدين أعمال العنف في الشرق الأوسط، وخاصة دولة فلسطين. وعلى مدى العقود القليلة الماضية ما فتئ المجتمع الدولي ينفق الوقت والجهد والموارد بهدف تحقيق حل الدولتين استنادا إلى قرارات الأمم المتحدة ذات

الصلة، ومبادئ مدريد، ومبادرة السلام العربية، وخريطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية. ومع ذلك، فقد انتهى التقدم المحرز المرة تلو الأخرى إلى دوي إطلاق النار والقنابل والصواريخ والقذائف. وينتهي ذات التقدم المرة تلو الأخرى إلى صيحات الضحايا الأبرياء الذين يصبحون على الرغم من إرادتهم تجسيدا لما نشير إليه على نحو من اللامبالاة على أنه أضرار جانبية.

وتترعرع الأجيال تلو الأجيال تحت قهر الاحتلال وتتعلم الكراهية والعنف على السواء، بالرغم من وجود توافق في الآراء بشأن المعايير المتعلقة بالحل منذ أمد بعيد. وقد أوضحت قرارات الأمم المتحدة والمفاوضات اللاحقة بجلاء تام أنه لا مكان للاحتلال الإسرائيلي الذي بدأ في عام ١٩٦٧ في عالمنا المعاصر، وأنه يجب الاعتراف بالدولة الفلسطينية. ويجب أن تمنح استقلالها الكامل داخل حدود ما قبل عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية. وعلى النحو المفصّل في تلك القرارات، فإنه لا مناص من التصدي لقضايا اللاجئين والحدود والمستوطنات والأمن والموارد الطبيعية والأسرى والقدس الشرقية إن كان ثمة أمل في تحقيق السلام ذات يوم.

وما دام السلام لا يزال هدفا بعيد المنال، فإنه يجب على المجتمع الدولي أن يوحّد صفوفه أولا لكي يتمكن من إبعاد شبح اليأس والبؤس الإنساني الذي لاح في الأفق مؤخرا. وتشير تقديرات وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى الآن إلى أن ٠٠٠ ٦٠٠ من الفلسطينيين قد تضرروا أثناء التفجيرات الأخيرة التي دمرت ٠٠٠ ١٠٠ منزل وأن هناك حاجة ماسة إلى المزيد من المساعدة. مع ذلك، بسبب القيود المفروضة حاليا على التنقل والتجارة والعمالة وإيصال المعونة، فإن الجهود المبذولة لإعادة الإعمار ما تزال تواجه عوائق كبيرة. وقد طال انتظار اتخاذ قرار من هذا المجلس يكفل إعادة فتح المعابر إلى قطاع غزة على أساس اتفاق التنقل والعبور لعام ٢٠٠٥، وينهي الحصار ويضمن حماية السكان المدنيين، ولا تزال الحاجة ماسة إليه.

ويمثل ذلك الخطوة الأولى نحو التخفيف من وطأة الحالة، بل الخطوة الأولى نحو إعادة الإعمار. وما لم يسترد السكان حقهم الإلهي في الكرامة الإنسانية، فسوف تستمر دورة الكراهية والعنف هذه، ليس في فلسطين فحسب ولكن في جميع أنحاء العالم. فالكراهية تولّد العنف والتطرف والازدراء، بل تولّد أسوأ ما في الخصال البشرية على الإطلاق. وقد شهدنا كيف تصيب هذه الكراهية الشباب في جميع الأمم والأعراق والعقائد الدينية. ومع ذلك فإنها تنتشر اليوم في جميع أنحاء الشرق الأوسط وباتت تهدد استقرار المنطقة بأسرها في المستقبل. وهي تهديد يواجه الأمة الإسلامية. فقد أصبحت المنظمات الإرهابية، بما في ذلك ما يسمى بالدولة الإسلامية، من بين أكبر التهديدات الناشئة التي تواجه المجتمع العالمي.

ويدين رئيس جمهورية ملديف، السيد عبد الله يامين عبد القيوم، وحكومة ملديف هذه الجماعات وأيديولوجياتها وأنشطتها بأقوى العبارات. وترحب ملديف بالمبادرات التي تركز على الإرادة العالمية العازمة على التصدي بصورة جماعية لمسألة المقاتلين الأجانب، بما في ذلك القراران ٢١٧٠ (٢٠١٤) و ٢١٧٨ (٢٠١٤). وللأسف، فإن من الواضح أنه ما يزال القيام بالمزيد من العمل لازما.

ونشعر بقلق بالغ أيضا إزاء التقديرات التي تشير إلى تشريد نحو ١,٨ مليون مواطن عراقي داخليا في هذا العام وحده. ونشعر بقلق بالغ أيضا إزاء هروب الآلاف من اللاجئين كل يوم خوفا على حياتهم، وأن أزمة اللاجئين ما تزال تزداد تفاقما دون أن تلوح لها نهاية في الأفق. وقد سُجل ما يزيد على ٣ ملايين من السوريين بصفتهم لاجئين خارج البلد، إلى جانب وجود تقديرات أخرى تشير إلى ٦,٥ من ملايين المشردين داخليا منذ أن اندلعت الحرب الأهلية السورية.

ويقينا، فإن هناك حاجة مستمرة إلى تقديم المعونة لهؤلاء. وتؤدي أعمال العنف الجارية في المنطقة، مرة أخرى، إلى نشوء جيل عاجز عن تلبية احتياجاته الأساسية كالغذاء والماء والمأوى والتعليم والرعاية الصحية والسلام والاستقرار. وسيترعرع جيل آخر أيضا على الخوف ويتغذى بالكراهية ما لم نشرع في اتخاذ الخطوات اللازمة للتصدي لها بطريقة شاملة وعلى أساس من بعد النظر. وقد آن الوقت لأن نكف عن تكرار أخطائنا.

**الرئيسة** (تكلمت بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل أوكرانيا.

**السيد سيرغييف** (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): أولا وقبل كل شيء، أود أن أشاطر المتكلمين السابقين الإعراب عن الشكر لكم، سيدتي الرئيسة، على تنظيم جلسة اليوم لمجلس الأمن المكرسة للمسألة الهامة المتعلقة بالحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. وتعرب أوكرانيا عن تقديرها العميق لمبادرة الأرجنتين في تنظيم هذه المناقشة المفتوحة اليوم.

تشعر أوكرانيا ببالغ القلق إزاء الحالة في الشرق الأوسط، وفي الأراضي الفلسطينية على وجه الخصوص. ونحن على اقتناع وطيد بأنه ينبغي أن يستند إيجاد الحل لقضية فلسطين إلى التنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، فضلا عن صيغة مؤتمر مدريد للسلام، واتفاقات أوسلو.

وأوكرانيا ملتزمة باتباع موقف متوازن ومحايد بشأن عملية السلام في الشرق الأوسط، وهي على استعداد لبناء علاقات مستقرة وبناءة مع إسرائيل والدول العربية، بما فيها فلسطين. وفيما يتعلق بمسألة التسوية الإسرائيلية – الفلسطينية، فإن أوكرانيا تؤيد مبدأ التعايش في سلام وأمن بين الدول العربية وإسرائيل. وقد رحبت أوكرانيا بالاتفاق الإسرائيلي – الفلسطيني بشأن وقف إطلاق النار، وهو الذي وضع حدا للقتل في صفوف السكان المدنيين وأتاح للطرفين فرصة لإيجاد السبل الكفيلة بحل خلافاتهما بالطرق الدبلوماسية. وتهدف النتائج الاستراتيجية لهذه المبادرة إلى إقامة دولتين لشعبين يعيشان في سلام وأمن، استنادا إلى توقعات المجتمع الدولي لمنطقة الشرق الأوسط التي يسودها الاستقرار والديمقراطية وتنعم بالرخاء.

وترى أوكرانيا أن المبادئ المنصوص عليها في مبادرة السلام العربية لعام ٢٠٠٢ تشكّل عنصرا أساسيا من عناصر الجهود الدولية الرامية إلى التوصل إلى اتفاق شامل للسلام الإسرائيلي – الفلسطيني. وتكرر أوكرانيا التأكيد على التزامها بالمبادئ العالمية والقواعد الأساسية للقانون الدولي، ولا سيما المراعاة الصارمة لحقوق الإنسان، والسلامة الإقليمية، وحرمة الحدود وسيادة الدول. وتؤيد أوكرانيا الوقف الفوري لسفك الدماء، وتدعو إلى استخدام الوسائل السياسية والدبلوماسية لحل النزاع إلى أقصى حد ممكن.

وتنطلق أوكرانيا من الحقيقة القائلة بأنه وفقا لأحكام ميثاق الأمم المتحدة، تقع المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين على عاتق مجلس الأمن، بل على أعضائه الدائمين على وجه التحديد.

ونحن نعتبر القرار ٢١٧٨ (٢٠١٤) المتخذ بالإجماع بشأن محاربة الإرهابيين الأجانب مثالا هاما على هذه المسؤولية، وندعو جميع الدول الأعضاء إلى دعم تنفيذه بالكامل.

إن أوكرانيا تدعم مهمة المبعوث الخاص ستافان دي ميستورا، المكلّف بالأزمة السورية، فضلا عن مبادرات أخرى ترعاها المنظمات الدولية ذات النفوذ، وتدعو طرفي الصراع إلى تنفيذ اتفاقات جنيف على وجه السرعة وبشكل كامل. وترحب أوكرانيا بتعاون الحكومة السورية مع الأهداف العامة للبعثة المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة بغية تدمير ترسانة الأسلحة الكيميائية. ونحن واثقون من أن إزالة الأسلحة الكيميائية السورية نهائيا تمثل خطوة

هامة لسوريا ومنطقة الشرق الأوسط بأسرها. وتدين أوكرانيا استمرار أعمال العنف والانتهاكات المنتظمة لحقوق الإنسان في سوريا.

وتتخذ أوكرانيا موقفا استباقيا حيال المسألة السورية. فلقد أيدنا قرار الجمعية العامة ١٨٢/٦٨، ”حالة حقوق الإنسان في الجمهورية العربية السورية“. وشارك الوفد الأوكراني في الجلسات الثانية والثالثة والرابعة التي عقدتها مجموعة أصدقاء الشعب السوري. وتشعر أوكرانيا بالقلق إزاء تدهور الوضع الإنساني في سوريا، حيث يتجاوز العدد الإجمالي للمشردين داخليا ٦,٥ مليون شخص، وهناك تقريبا ٣ ملايين شخص من اللاجئين أجبروا على الانتقال إلى البلدان المجاورة. وفي هذا الصدد، ندعو السلطات السورية إلى إزالة جميع الحواجز البيروقراطية والعقبات الأخرى التي تعترض التوسع في عمليات المعونة الإنسانية. ونحن نؤيد أيضا تنفيذ أحكام القرارين ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) بغية كفالة حرية وصول المساعدات الإنسانية إلى السكان المتضررين، وحماية العاملين في المجال الطبي، والتابعين للأمم المتحدة العاملين في المجال الإنساني. وإدراكا من أوكرانيا للوضع الإنساني الحرج في سوريا، عمدت من خلال وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة إلى تقديم مساعدات إنسانية إلى اللاجئين السوريين.

وأعربت أوكرانيا بوضوح عن موقفها في بيان صادر عن وزارة الخارجية الأوكرانية حول نتائج المؤتمر الدولي للسلام والأمن في العراق، الذي انعقد في باريس بتاريخ ١٦ أيلول/سبتمبر. وأوكرانيا، التي تحارب الإرهابيين المدعومين من الخارج وتواجه العدوان المباشر بذاتها، تتشاطر الرأي القائل إن جماعة الدولة الإسلامية الإرهابية تشكل تهديدا ليس للعراق وسوريا فحسب، ولكن للمجتمع الدولي أيضا.

**الرئيسة** (تكلمت بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثلة الفلبين.

**السيدة ناتيفيداد** (الفلبين) (تكلمت بالإنكليزية): سيدتي الرئيسة، أشكركم على عقد هذه المناقشة المفتوحة الأكثر أهمية عن الحالة في الشرق الأوسط، بما فيها قضية فلسطين.

تواصل الفلبين تتبعها عن كثب للتطورات التي تحدث في المنطقة. وهناك حاجة مستمرة لتقييم التقدم الذي أحرزته المنظمة في المساعدة على تأمين سلام دائم وعادل في المنطقة. ونحن بحاجة أيضا إلى أن نكون على علم تام بالتحديات المستمرة والمستجدة التي تواجهنا. وحتى مع اعترافنا بالجهود التي تبذل في منطقة الشرق الأوسط، ندرك بوضوح أنه ينبغي القيام بالمزيد، لا سيما بشأن المساعدة الإنسانية، نظرا للخسارة التي توقعها الصراعات بالسكان المدنيين. وما زالت الفلبين تشعر بالقلق إزاء الوضع في غزة. إننا نرحب بوقف إطلاق النار بين الأطراف المعنية بوساطة من مصر. ونعرب عن الأمل الصادق في أن تواصل جميع الأطراف العمل معا من أجل التوصل إلى حل طويل الأجل ودائم.

ولا يزال التطرف يلقي بظلاله الواسعة، وبروز ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب تزيد من تعقيد المشهد المعقد أصلا في منطقة الشرق الأوسط، مع التداعيات الأمنية التي تمتد إلى خارج المنطقة. وآفة الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) مقلقة بشكل خاص. فالفلبين تدين داعش وأعمالها الوحشية بأشد العبارات. وقد شاركت الفلبين في تقديم القرار ٢١٧٨ (٢٠١٤)، إيمانا منها بأنه من الضروري للمجتمع الدولي أن يتخذ إجراءات حازمة وفورية لقمع تلك المجموعة.

والفلبين، بوصفها عضوا مسؤولا في المجتمع الدولي، ستؤدي دورها في الجهود العالمية الرامية إلى التصدي لداعش وأيديولوجياتها الكاذبة. والقرار ٢١٧٨ (٢٠١٤) يشير عن حق إلى أهمية التصدي للتطرف العنيف، وضرورة أن تعزز الدول جهودها للقيام بذلك، وأن تعمل على التقليل من خطر التطرف والإرهاب في مجتمعاتها. والقرار السنوي للجمعية

العامة عن الحوار بين الأديان وبين الثقافات لهو مبادرة طويلة الأمد من الفلبين وباكستان تهدف إلى مكافحة التطرف العنيف. وإلى جانب مبادرات أخرى، بإمكان المجتمع الدولي أن يتعلم من وفرة الخبرة والدراية لتلك المبادرة.

ومما يبعث على القلق أيضا وجود جهات فاعلة غير تابعة للدول في حالات الصراع المسلح تؤثر على الجهود التي تبذلها منظمتنا للحفاظ على السلام. وهذا صحيح بالنسبة إلى عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، لا سيما قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك. إن وجود عناصر مسلحة مناهضة للحكومة والأعمال التي تقوم بها أمر يوثر تأثيرا خطيرا على تنفيذ ولاية القوة. إذ يتم تقييد حركة قوات حفظ السلام، بما في ذلك القوة التابعة لبلدي،، وتواجه حالات حصار أو اختطاف. هذا الوضع غير مقبول. وبينما حفظة السلام التابعون للأمم المتحدة معروفون بشجاعتهم واحترافهم، فإن ذلك وحده لن يساعدهم على تنفيذ الولاية المنوطة بهم. وينبغي توفير الدعم اللازم لهم بغية معالجة العوامل الناشئة التي لم تكن متوقعة عندما صيغت الولاية.

وبغية ضمان استمرار قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك في تنفيذ ولايتها بنجاح، من الضروري إعادة النظر في المسائل التنفيذية والتكتيكية المعلّقة، بما في ذلك القيادة والتحكم من جانب الأمم المتحدة مقارنة بسلامة أفراد حفظ السلام وأمنهم أثناء حوادث الاختطاف والحصار، ومساءلة قادة بعثة حفظ السلام إزاء القرارات التي تتخذ خلال الأزمات، والخطط والإجراءات المتعددة الأبعاد المتخذة في حالات الطوارئ لمعالجة حالات مماثلة. وتعتقد الفلبين أنه يمكن تعلّم الكثير من الخبرة التي اكتسبتها قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك. وفي هذا الصدد، ينبغي السعي إلى إدراج هذه الدروس في الاستعراض الرفيع المستوى لعمليات حفظ السلام التي يدعو إليها الأمين العام، وتوقّع إدراجها فيه.

أخيرا، إن الوضع في الشرق الأوسط يتطلب من جميع أصحاب المصلحة العمل معا على إنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل. ويشعر بلدي بخيبة أمل لأنه، بعد أربع سنوات على انعقاد مؤتمر الأطراف لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠ (معاهدة عدم الانتشار)، لم نعقد مؤتمرا آخر لإنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل. وأود أن أذكّر بإيجاز بأن هذه المسألة كانت جزءا لا يتجزأ من التخطيط الكبير الذي أدى إلى نجاح مؤتمر الأطراف لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠ .

**الرئيسة** (تكلمت بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل الهند.

**السيد مكرجي** (الهند) (تكلم بالإنكليزية): بما أن هذه هي المرة الأولى التي أخاطبكم فيها، سيدتي الرئيسة، اسمحوا لي أن أبدأ بتهنئتكم على توجيه أعمال المجلس باقتدار، بصفتكم الرئيس في هذا الشهر، وبالإعراب عن تقديرنا لعقد هذه المناقشة المفتوحة الفصلية عن الحالة في منطقة الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية الشاملة التي قدّمها في وقت سابق من هذا اليوم.

عندما عقد المجلس مناقشته المفتوحة في ٢٢ تموز/يوليه بشأن هذا البند من جدول الأعمال (انظر S/PV.7222)، واجهتنا الحالة المؤسفة لاستئناف الصراع المأساوي والمتصاعد بحدة في غزة، مما أسفر عن عدد كبير من الإصابات في صفوف المدنيين، وأضرار جسيمة بالممتلكات. ونحن في الهند، دعَونا من جانبنا كلا الطرفين إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس، وتجنّب اتخاذ الإجراءات التي قد تؤدي إلى زيادة الحالة تفاقما، وتهدد السلام والأمن في المنطقة. وما زلنا نأمل أن يدوم وقف

إطلاق النار الحالي، وأن يستأنف كلا الجانبين عملية السلام قريبا، بغية التوصل إلى حل شامل لقضية فلسطين.

إن ارتباط الهند العميق بفلسطين والتزامها المستمر تجاهها أمران متجذران في تاريخنا الحديث الذي يعود إلى نضالنا من أجل الاستقلال. كما نود أن نكرر دعمنا لإيجاد حل تفاوضي للقضية الإسرائيلية – الفلسطينية، استنادا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومبادرة السلام العربية، وخارطة الطريق التي أعدتها المجموعة الرباعية، مما يسفر عن قيام دولة فلسطين ذات السيادة، والمستقلة، والقابلة للبقاء، والموحدة، مع القدس الشرقية عاصمة لها، تعيش إلى جانب إسرائيل بسلام داخل حدود آمنة ومعترف بها.

وبصرف النظر عن دعم الهند السياسي القوي لقضية فلسطين على المستويات الدولية والإقليمية والثنائية، ما فتئت تقدّم المساعدات الاقتصادية والإنمائية إلى الشعب الفلسطيني. وتمشيا مع تلك الجهود، تعهدت الهند بتقديم مبلغ ٤ ملايين دولار استجابة للخطة الوطنية الفلسطينية للإنعاش المبكر وإعادة الإعمار في غزة، وهي الخطة التي قدّمتها السلطة الفلسطينية خلال المؤتمر الدولي الذي انعقد مؤخرا في القاهرة بتاريخ ١٢ تشرين الأول/أكتوبر.

ولا تزال الهند على اقتناع راسخ بأن الحوار لايزال الخيار الوحيد الذي يمكن أن يعالج بفعالية المسائل التي تجابه المنطقة وسكانها. ونأمل أن يبدي كلا الجانبين الإرادة السياسية اللازمة للعودة إلى طاولة المفاوضات واستئناف الحوار.

كما نشعر بقلق عميق حيال أنشطة الجماعات ذات الدوافع الأيديولوجية والمتطرفة في الأجزاء الشمالية للعراق وسوريا، مع التفاقم الخطير للتوترات الطائفية والمتطرفة التي تؤثر تأثيرا حادا على السلام والاستقرار في المنطقة. ولا بد أن تبذل جميع الأطراف وأصحاب المصلحة في المنطقة جهودا لكبح جماح تلك الاتجاهات. ونرى أن توطيد العمليات والحلول السياسية، مع بناء مؤسسات دولة مستدامة في الوقت نفسه، سيكون السبيل الفعال للتصدي لذلك التطرف والنزعة الراديكالية في المنطقة.

وفيما يتعلق بسوريا، فقد دعمنا باستمرار التوصل إلى حل سياسي شامل بقيادة سورية للأزمة المستمرة، بما يتسق مع بيان جنيف لعام ٢٠١٢ (S/2012/523، المرفق). ولا نزال نناشد جميع الأطراف إبداء الإرادة السياسية اللازمة وممارسة ضبط النفس والالتزام بالسعي لإيجاد أساس مشترك لاحتواء خلافاتها.

**الرئيسة** (تكلمت بالإسبانية): طلب ممثل إسرائيل الإدلاء ببيان إضافي. وأعطيه الكلمة.

**السيد نتزان** (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): مرة أخرى، استمعنا إلى هجوم على بلدي من قبل بلدان لا تتوقف عن انتهاك حقوق الإنسان مثل زمبابوي وسوريا ونيكاراغوا وكوبا وإيران والمملكة العربية السعودية، وكذلك من جانب دول تنتهك الحقوق الدينية على نحو منهجي مثل البحرين وقطر – ومرة أخرى – إيران والمملكة العربية السعودية. قال الرئيس كينيدي ذات مرة، ”مهما كانت الكذبة كبيرة، كررها مرات كافية وستعتبرها الجماهير حقيقة“.

واليوم، استمعت إلى الكثير من الأكاذيب الموجهة نحو إسرائيل، ولذلك، أود أن أوضح بعض المسائل. إن إسرائيل تحترم الحرية الدينية وتحميها وتمنح الحقوق الدينية الكاملة لمعتنقي جميع الأديان – وهي ممارسة غير معتادة في منطقتنا. وبعد إعادة توحيد القدس في عام ١٩٦٧، ألغت إسرائيل القوانين التمييزية. وكفلت إسرائيل الحرية الدينية التي سمحت للمسلمين والمسيحيين بزيارة المواقع المقدسة في القدس والصلاة فيها. وفي الوقت الحالي فإن القدس مدينة مفتوحة لجميع الأديان، تحتفي بالتسامح الديني والتنوع.

وأود أن أُذكر بعض الوفود الموجودة هنا في هذه المؤسسة بأن القدس كان لها طابع يهودي قبل فترة طويلة من ظهور أي طابع على الإطلاق لمعظم المدن في العالم. واليهود يعيشون بصورة مستمرة في القدس منذ ٣ ٠٠٠ عام، من الوقت الذي بنى فيه الملك داوود قصره المنيف فوق التلال المتموجة في المدينة. وبإنكار تاريخ الشعب اليهودي، فإن العرب والفلسطينيين يبذرون بذور التعصب. والحقيقة أن السلطة الفلسطينية تحرض على العنف في القدس وفي جبل الهيكل. ويحاول الرئيس عباس وغيره من قادة العرب تعزيز خططهم السياسية بتأجيج التوترات والتشجيع على العنف. وبالقيام بذلك، فإنهم يلعبون بالنار ويبعدوننا عن السلام.

ويتعين أن أقر بأنه كان من الصعوبة بمكان متابعة نظرية المؤامرة المعقدة التي وضعها ونفذها ممثل سوريا في وقت سابق اليوم. فقد أصبحت سوريا خبيرة في لوم الآخرين على مشاكلها. وتقع المسؤولية عن كارثة الأزمة الإنسانية الحالية في الجمهورية العربية السورية على عاتق الحكومة السورية وحدها. وإلقاء اللوم على إسرائيل في إجلاء أفراد قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الإشتباك من منطقة الفصل لا يعدو كونه تحريفا للتاريخ. فحقيقة الأمر أن الجيش السوري لاذ بالفرار في وجه تقدم مقاتلي جبهة النصرة، تاركا قوات الأمم المتحدة دون حماية ومعرضة للخطر. وإدراكا منها للخطر، فتحت إسرائيل أبوابها ووفرت ملاذا آمنا لقوة الأمم المتحدة.

وأخيرا، أود مرة أخرى أن أتناول الملاحظات التي أبداها ممثل قطر. فقد امتلك ممثل قطر الجرأة مرة أخرى لكي ينتقد إسرائيل. وحقيقة الأمر أن قطر تعمل بوصفها كبير الرعاة الماليين لحماس وغيرها من الجماعات الأخرى الأكثر وحشية وخطورة في الشرق الأوسط. وتلك هي مسألة التي ينبغي أن تشكل مصدر قلق للمجلس وللمجتمع الدولي.

**الرئيسة** (تكلمت بالإسبانية): طلب المراقب الدائم لدولة فلسطين المراقبة الإدلاء ببيان إضافي. وأعطيه الكلمة.

**السيد منصور** (فلسطين) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدتي الرئيسة، وجميع أعضاء مجلس الأمن والعدد الكبير من الممثلين المتكلمين بالنيابة عن المجتمع الدولي بأكمله على إعادة تأكيد التزامهم بتحقيق العدالة للشعب الفلسطيني وعلى دعوتهم إلى إنهاء الاحتلال لكي نتمكن من وضع توافق الآراء العالمي حول الحل القائم على وجود دولتين موضع التنفيذ. ولا يمكننا تحقيق الحل القائم على وجود دولتين بدون إنهاء الاحتلال. ونتحدى الوفد الوحيد الذي يرفض قبول كونه محتلا ويرفض أن يبلغ أي أحد هنا، وفي جميع أركان العالم، بأنه راغب ومستعد للانسحاب من أرضنا وللسماح باستقلال دولتنا، وعاصمتها القدس، لكي نتمكن من تحقيق الحل القائم على وجود دولتين.

كما أود أن أقول إن من يتكلمون عن الأكاذيب ينبغي ألا يتفوهوا بأكاذيب هم أنفسهم. ونعلم حقا أن الفلسطينيين دون سن ٥٠ عاما لا يُسمح لهم بالقدوم إلى القدس لممارسة حريتهم الدينية. ونعلم حقا أن الفلسطينيين من المناطق خارج القدس الشرقية والضفة الغربية لا يمكن أن يأتوا بحرية لممارسة حرياتهم الدينية في المسجد الأقصى أو في كنيسة القيامة. وبعثنا بالعديد من الرسائل إلى المجلس، نحكي فيها قصص القيود التي يفرضهما من يقولون إن القدس مدينة مفتوحة للجميع لممارسة شعائر دينهم. ونحن نعيش واقعا يوميا يتمثل في قيام الآلاف وفي بعض الأحيان عشرات الآلاف من الفلسطينيين بالصلاة في الشوارع القريبة من المواقع المقدسة لأن السلطة المحتلة الإسرائيلية تمنعهم من تلك الحقوق.

كما أود أن أشير إلى أن ممثل السلطة المحتلة قال: ”منذ توحيد القدس“. ونعلم أن هناك قرارا لمجلس الأمن يقول إن كل ما فعلته إسرائيل بصورة انفرادية لضم القدس باطل ولاغ ولا يتمتع بأي سلطة قانونية. وإسرائيل وحيدة – معزولة – في عدم قبولها لكون القدس الشرقية أرضا محتلة. والمجتمع الدولي قاطبة

– من هم ممثلون في هذه القاعة ومن هم غير ممثلين – متحدون جميعا في القول بأن إسرائيل تحتل القدس الشرقية وإنها يجب أن تنسحب من القدس الشرقية. ونتفق على أن مسألة القدس هي إحدى مسائل الوضع النهائي، بيد أن ممثل إسرائيل يخاطب المجلس بنوع من عدم الاحترام حينما يقول: ”منذ توحيدنا للقدس“، أي أنهم، بعبارة أخرى، لا يريدون الانسحاب منها.

إن سلوك تلك السلطات – والقادة، بما في ذلك نائب رئيس الكنيست، الذين يأتون للوقوف جنباً إلى جنب مع المتطرفين أعلى المسجد الأقصى ويرفعون علم إسرائيل – هل هو سلوك حكومة مهتمة فعلاً بتحقيق السلام معنا؟ أم أنه سلوك متعجرف لدولة استعمارية لا تحترم الشعب الذي تحتله؟

ونحن نألف هذا السلوك، وهو مألوف للجميع هنا. كل المستعمرين يتصرفون بنفس الطريقة، فهم يلومون الضحايا على الجرائم التي يرتكبونها هم أنفسهم. ولأنهم قد هزموا جميعاً في التاريخ، نحن على ثقة بأن هذه السلطة الاستعمارية سوف تنسحب من أرضنا حتى يتسنى لنا تحقيق حل الدولتين.

مرة أخرى، سيدتي الرئيسة، أشكركم على هذا الدعم. ونحن نتطلع إلى رؤية هذه الإرادة الجماعية وقد ترجمت إلى اعتماد مشروع قرار يطالب السلطة القائمة بالاحتلال بالانسحاب من أرضنا والتفاوض معنا بحسن نية على إنهاء الاحتلال لكي يمكننا الاحتفال بحل الدولتين بعد أن تنال دولة فلسطين استقلالها.

**الرئيسة** (تكلمت بالإسبانية): طلب ممثل إسرائيل الكلمة للإدلاء ببيان آخر. وأنا لا أعارض أي حوار بناء أبداً، ولهذا السبب، سأعطيه الكلمة. وبعد بيانه الإضافي – الذي هو من حقه – أعتقد أنه يمكننا أن نختتم الجلسة. مرة أخرى، كرئيسة للمجلس، وبصفتي الوطنية، لا يمكن أبداً، بأي حال من الأحوال، أن أقاطع أي بيانات بناءة. وهذا هو ما أطلبه في بيانه.

أعطي الكلمة لممثل إسرائيل.

**السيد نيتسان** (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): سأتوخى الإيجاز الشديد. لقد ألفنا الأوصاف الانتقائية للواقع على الأرض التي يقدمها الوفد الفلسطيني. وربما كان ذلك نتيجة سمع انتقائي. قلناها في وقت سابق اليوم، ونقولها في كل وجميع الجلسات، ونقولها كل يوم: هذا هو حلمنا، نحن نريد السلام. إن اتخاذ خطوات أحادية من جانب الوفد الفلسطيني هنا أو من قبل السلطة الفلسطينية، مصممة للتحريض على العنف في القدس، لن تجلب لنا السلام؛ بل سوف تنأى بنا عن السلام في واقع الأمر.

**الرئيسة** (تكلمت بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن للمراقب الدائم عن دولة فلسطين المراقبة، الذي يود أن يدلي ببيان إضافي.

**السيد منصور** (فلسطين) (تكلم بالإنكليزية): سوف أختصر للغاية. نحن مهتمون بتحقيق السلام. ونحن أيضاً نعتبر بناء المستوطنات وإعلان القدس عاصمة لدولة إسرائيل، وليست أرضاً محتلة، كلها إجراءات أحادية غير قانونية يدينها الجميع هنا، الذين يطالبون إسرائيل أيضا بوقف الأنشطة الاستيطانية غير القانونية – لأنها غير قانونية – وتنفيذ قرارات المجلس التي تنص على أن الإجراء الأحادي غير القانوني بضم القدس غير مقبول.

بالنسبة لنا، نحن نمارس حقنا القانوني في الانضمام إلى المعاهدات والاتفاقيات. نفعل ذلك سلمياً. ونفعل ذلك دبلوماسياً. نحن نفعل ذلك بشكل قانوني. وحتى عندما ننضم إلى المحكمة الجنائية الدولية لملاحقة أولئك الذين ارتكبوا جرائم ضد شعبنا، فإننا نتخذ إجراء من حقنا أن نتخذه. وهو إجراء قانوني ومتحضر.

لماذا تخشى إسرائيل ممارستنا لحقنا؟ لماذا تصفه إسرائيل بأنه ”أحادي“، بينما هي من يتصرف بشكل أحادي وغير

قانوني؟ لدينا في الأدب العربي مثل شهير جداً يقول: من يعيش في بيت من زجاج لا يرمي الناس بالحجارة. نحن لا نريد لمن هو غارق حتى أذنيه في سلوك غير قانوني – المستوطنات والحصار المفروض على قطاع غزة، والتصرف من جانب واحد فيما يتعلق بالقدس – أن يأتي ليعظنا أنهم لا يريدون لنا أن نتصرف بما يسمى صورة ''أحادية'' عندما نفعل شيئاً من حقنا القانوني أن نفعله.

لقد أتينا إلى الجمعية العامة التي اعترفت بدولة فلسطين. وهي التي غيرت وضعنا. وفتحت الأبواب أمامنا للدفاع عن أنفسنا سلمياً وقانونياً ودبلوماسياً. لماذا يعتبر عملاً أحادياً عندما نمارس حقنا – هو حقنا القانوني والسلمي والمتحضر والدبلوماسي – للدفاع عن أنفسنا بشكل أفضل؟ إن كان القادة الإسرائيليون يعتقدون أنهم لا يرتكبون أي خطأ، فلم يخشون توجهنا إلى المحكمة الجنائية الدولية من أجل ملاحقة أولئك الذين يرتكبون أفعالاً غير قانونية ضدنا؟

وأعتذر لطلب الكلمة للمرة الثالثة.

**الرئيسة** (تكلمت بالإسبانية): بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٣٥.